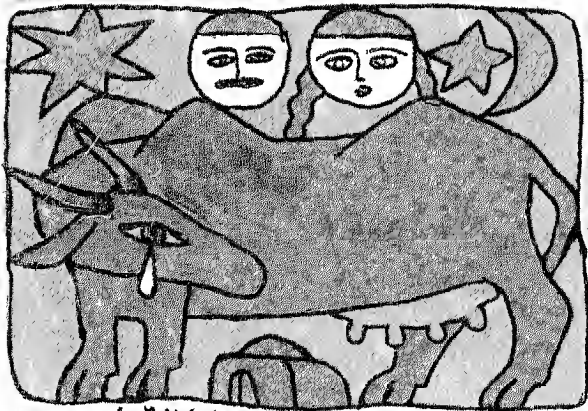


الحقيقة والواقع في الواقع المصري د. رشدي سعيد



حلمى التوى

سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال



**KITAB
AL-HILAL**

الإصدار الأول
يونيو ١٩٥١

بكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة

عبد الحليم خورشيد نائب رئيس مجلس إدارة

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ ش محمد عز العرب. تليفون: ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

العدد ٥٥١ - جماد ثان - نوفمبر ١٩٩٦ NO.551-NO-1996

فاكس FAX-3625469

بمطفي نبييل رئيس تحرير

عادل عبد الصمد سكرتير التحرير

أسعار بيع العدد فئة ٣٥٠ قرش

سوريا ١١٥ ليرة - لبنان ٧٠٠٠ ليرة - الأردن ٢٧٠٠ فلس -

الكويت ١٧٥٠ فلساً - السعودية ١٥ ريالاً.

الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى

بقلم
د. رشدى سعيد



دار الهلال

الغلاف للفنان
حلمي التوني

إهداء

إلى الصديقين فوزى هيكل ومحمود أحمد اللذين
كثيرا ما شاركاني مناقشة موضوعات هذا الكتاب
د. رشدي سعيد

تقديم

بقلم: محمد حسنين هيكل

حين طلب منى صديقى الكريم الدكتور رشدى سعيد أن أقدم كتابه هذا لعامة القراء لم أتردد لحظة واحدة عن شعور عميق إلى درجة اليقين بأن ذلك وإجب عام أكثر منه حماسة لصديق شخصى.

والشعور إلى درجة اليقين بالواجب العام فى هذه الحالة ينشأ بالدرجة الأولى من مشكلة عانت منها مصر، ولا زالت تعاني، وهذه المشكلة تتمثل فى مفارقة مؤداها أن كثيرين من الذين ليس لديهم مايقولونه فى شئون هذا البلد وشجونه لا يكفون عن الكلام، بينما الذين لديهم ما يقولونه لا يملكون فرصة كافية لقوله. وبنفس المقدار فإن كثيرين من القادرين على الخدمة العامة محجوبون عنها، فى حين أن المجال مفتوح - إلى درجة العريضة - أمام ثلاثية الجهل والعجز والفساد.

إن هذه المشكلة - أو المفارقة - أشد ما تكون وضوحا فى حالة رجل مثل الدكتور رشدى سعيد. فنحن أمام استاذ فى الجيولوجيا خطا من الجامعة إلى المجتمع ومن العلم إلى الثقافة حين استطاع أن ينفذ من طبقات الأرض إلي حياة البشر الذين يعيشون فوقها، ثم استطاع أن يحيط بطبقات الأرض وحياة البشر فى وطن بذاته إحاطة تربط

الجغرافيا والتاريخ، تصل الحاضر والمستقبل، وتكشف بالعلم والحكمة مطالب التقدم والعمران حين تصنع نوعا راقيا من المعرفة المتكاملة القادرة على الإلهام والتأثير.

إن رشدى سعيد رجل تسعى إليه جامعات الدنيا وتستضيفه محافلها - لكن وطنه بشكل ما لا يسمعه بالقدر الكافى، وهو رجل مطلوب فى مكان ولكن وطنه لم يستدعه للخدمة العامة إلا لفترة قصيرة فى منتصف الستينات وأوائل السبعينات، ثم أزاحته أجواء السياسة عن مواقع التفكير التنفيذ وتخلت عنه لكى يحتضنه هؤلاء الذين عرفوا قدره من خارج وطنه لسوء الحظ.

لكن الرجل حيث ذهب وحيث كان لا يرفع عينيه عن وطنه يتابع من بعيد مسيرته، ويشارك من بعيد فى همومه، ويتحامل على نفسه بين وقت وآخر يكتب أو يتكلم. وكانت مجلة الهلال - وهذه شهادة لدورها أو دوراتها الدائم والدائب حول أفق التنوير والتجديد - هى المفتوحة أمامه وهى الحفية بما يكتب أو يقول، وقد نشرت له بالفعل فصولا تجمعها الآن فى غلاف كتاب يستحق القراءة باهتمام، ويستحق التفكير فى أناة. ويستحق بعد ذلك أن يجد طريقه لينضم إلى المخزون المعرفى والتجريبى والثقافى للأمة حين تحتاج الأمة إلى هذا المخزون ذات يوم كى تعيد الاستثمار فى الغد وبعده.

مقدمة

يحتوى هذا الكتاب على مجموعة من الأفكار والآراء والاجتهادات التى اخترتها من بين العديد مما طرحته ، قى ندوات ومحاضرات ومقالات ، عبر الثلاثين سنة الماضية ، والتى مازال الكثير منها حيا حتى اليوم . وهدفى هو أن أنقل إلى القارئ صورة من بعض ما شغلنى حتى اليوم عبر هذه السنوات ، من أمر مصر : حالها ومستقبلها وإمكاناتها ، والهموم والأحلام التى شغلتنى ومعظم أبناء جيلى ممن عاصروا سنوات الكفاح الطويلة لنيل استقلال مصر، وخاضوا معركة التنمية ، وعاشوا الآمال العريضة التى جاءت معها .

وقد رتبت هذه المجموعة من الأفكار فى أربعة أبواب يناقش أولها الواقع المصرى المعاصر واسقاطاته على المستقبل ، ويتضمن أربعة فصول يصف الأول منها شكل المجتمع المصرى الراهن الذى انشطر ببزوغ نخبة قليلة العدد استطاعت منذ سبعينات القرن العشرين أن تستحوذ على الجزء الأكبر من الثروة ، وأن تترك وراءها جموع الشعب المصرى لتعيش فى تخلف مهين . وقد لفت هذا الموضوع ، عندما

تناولته، انتباه الكثيرين حتى أن معلقاً بجريدة «الحياة» وصفه بأنه بمثابة صورة فوتوغرافية لمصر المعاصرة. ويعرض الثانى لنتائج خطط التنمية، التى تجرى فى مصر الآن، وللفشل الذى أصابها مما تسبب فى انحدار مستوى العيش لسكانها . وفى الثالث تصور لما سيؤول إليه حال مصر، فى ثلاثينات القرن الواحد والعشرين لو أن أمورها بقيت على ما هى عليه واستمرت فى سياستها الحاضرة، وقد قصدت من هذه الفصول الثلاث تشخيص حال مصر وأثره على مستقبلها ، لكى أضع صورتها أمام القارئ، دون خداع أو إغراق فى الوهم ، قبل أن أعرج فى الفصل الرابع من الباب الأول إلى إبراز إمكانات مصر، فى الأرض والطاقة والمياه ، والتى لو أحسن استخدامها لتفادت مصر الكثير من المصاعب التى تعانيتها ولأصبح لها مكان ومستقبل أفضل. ويبين الجدول الذى يظهر فى هذا الفصل أن مصر هى الدولة الوحيدة ، من بين جميع دول الشرق الأوسط، التى تجمعت لديها أهم عناصر التنمية ، ومع ذلك فهى أفقر هذه الدول فى نوعية حياة أبنائها أو دخل الفرد فيها .

ويعالج الباب الثانى موضوع النظام العالمى الجديد ، الذى أخذ فى التشكل منذ سقوط الاتحاد السوفييتى السابق فى أواخر ثمانينات القرن العشرين ، وهو فى ثلاثة فصول : يعرض الأول منها للعالم

ونزوعات هذا النظام فى أواخر ثمانينات القرن العشرين ولموقع مصر والشرق الأوسط فيه . ويتحدث الثانى منها عن البترول ، الذى يدير حركة عالم اليوم ويلعب دورا أساسيا فى حياة الشرق الأوسط ، وفيه أتنبأ بأن دور البترول ، المؤثر على اقتصاد العالم ، سينتهى فى غضون الخمسين عاما القادمة وأهدف. من هذا تحديدا ألا يفاجأ العرب والمصريون بعالم جديد لا يعرفون لهم فيه طريق . وفى الفصل الثالث ، وصف لحالة النزاع التى تسود اليوم منطقة الشرق الأوسط ، والتى يراد لها أن تستمر دون انفلات مما يجعل هذه المنطقة نموذجا لما يسميه علماء السياسة بحالة النزاع المستمر والمنضبط .

ويتعلق الباب الثالث بعدد من الموضوعات التى شغلتنى ، عبر السنوات الطويلة من العمل فى مصر ، وهى مواضيع السكان والمياه والبيئة والتعليم. وكان هذا الموضوع الأخير هو شغلى الشاغل وقت عملى بالتدريس بالجامعة ، وأصبحت له أهمية خاصة بعد أن تركت الجامعة وشغلت بالمشاركة فى خطط تصنيع مصر . فقد رأيت أهميته فى إعداد المواطن للعمل لتنفيذ هذه الخطط وتطويرها ، خاصة وأن خريج المدرسة أو الجامعة كان يأتى إلينا وهو غير معد للقيام بالعمل الذى يوكل إليه أو الإسهام فى تقدمه ،

فقد كانت تنقصه المبادرة والقدرة على الإطلاع واتقان طرق الحصول على المعلومات . كما أتاح لى عملى التنفيذى أن أرى المناسبة التى ستلحق بكتلة العاملين ، ممن لم يذهبوا إلى المدرسة أصلا أو ممن نالوا من العلم القليل ، وهم فى الطريق إلى التهميش الكامل مع دخول مصر عصر الإنتاج الآلى وعصر المعلومات . وقد شغلنى هذا الموضوع منذ وقت مبكر ، وكتبت عنه مقالا نشر بالأهرام منذ أكثر من خمس وعشرين سنة ، كما أرى أن فى إعادة طرحه اليوم فائدة كبيرة حتى تتجنب مصر تحول هذه الكتلة الكبيرة التى كان لها دور فى الماضى فى الانتاج إلى كتلة من المستهلكين الذين سيشكلون عبئا على الأمة .

والكتاب موجه أساسا إلى متقضى مصر ، وصانعى الرأى العام فيها ، أحاول فيه أن أشاركهم تجربتى فقد يرون فيها فائدة . كما أنه موجه أيضا إلى النخب الحاكمة ، لتذكيرها بحقائق الواقع المصرى وبشكل مستقبله إذا استمر الحال على ما هو عليه ، عليها تتبنى سياسة جديدة للتنمية وعقدا اجتماعيا يعطى للناس أملا فى حياة ومستقبل أفضل ، ويدعم من شبكة الأمان الاجتماعى ، حتى تتحقق العدالة ولا يسقط أحد فى هوة النسيان ، ولا شك فى أن تبنى مثل هذه السياسة

وهذا العقد ، سيحقق للبلاد الاستقرار وسيحميها والنخبة نفسها من التيارات اللاعقلانية والهدامة ، التي تنتشر في مصر والبلاد المحيطة بها ، والتي أودت بالكثير منها في هوة ساحقة ،

د. رشدي سعيد

واشنطن .. يونيه ١٩٩٦

الباب الأول

فى الواقع المصرى المعاصر

الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى المعاصر

هذا الفصل فيه من الحقائق ما قد يزعم الكثيرون من النخب التى اعتادت أن تصور حياتها ومجتمعها على أفضل ما يكون ، تختار عند وصفه الجزء الطيب منه وتهمل بل وتحرم الكلام عن الجزء المشين منه . وفى هذا الفصل ، وصف لواقع المجتمع المصرى دون خداع أو إغراق فى الوهم ، قصدت منه أن أذكر هذه النخب بحجم العمل الذى ينتظرهم لكى يعدوا مصر للدخول فى القرن الحادى والعشرين ، الذى سيكون فيه البقاء رهنا بقدرة الأمم على التنافس الحر ويقدر الجدية التى يحتاجها مثل هذا العمل .

المجتمع المصرى ، الذى نعيشه اليوم ، هو نتاج عملية الحراك الإجتماعى التى بدأت خافتة فى أوائل القرن التاسع عشر وتسارعت عجلتها فى أعقاب ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، ثم الانفتاح الذى حدث فى منتصف السبعينات من القرن العشرين والذى كان له ولا يزال أكبر الأثر فى تشكيل الواقع الحاضر للمجتمع المصرى وفى ترسيخ قواعد النخب التى نشأت عندها . ويتميز هذا المجتمع بيزوغ نخب جديدة قليلة العدد بالغة الثراء وخرجت من بين كتلة البشر الهائلة التى تركت وحالها فى فقر وتخلف مهين . وتشكل هذه النخب البازغة حوالى ٨٪ من مجمل

السكان وتحصل على أكثر من ثلثي الدخل القومي ، وتعيش فى عالم جديد يختلف اختلافا بينا عن ذلك الذى تعيشه جموع الشعب المصرى والذى يصيب ٨٦٪ من جملة سكانه مالا يزيد عن ربع مجمل الدخل القومى . وهؤلاء هم الذين سنطلق عليهم فى هذا الفصل «كتلة البشر الغاطسة» ، أما مجموع النخب فسنطلق عليهم وصف «كتلة البشر الطافية» .

أولا : كتلة البشر الغاطسة :

هذه الكتلة البشرية الهائلة والذى تبلغ الخمسين مليوناً من البشر تنظم فى حوالى ٨,٥ مليون أسرة يتراوح دخلها الشهرى بين ١٠٠ و ٥٠٠ جنيه ، مما يجعلها تحصل على حوالى ٢٦٪ من جملة الدخل القومى . على الرغم من أنها تمثل ٨٦٪ من جملة سكان مصر . ويسكن ٥٦٪ من أسر هذه الشريحة الريف ، ويسكن الباقى فى المدن سواء فى أحيائها الشعبية أو على أطرافها فى مناطق عشوائية أسستها بنفسها دون تخطيط . ولا يحتاج المرء إلى خيال كبير لى يرى أن هذه الكتلة الكبيرة من البشر تسكن «مساكن بدائية تعانى من تدنى الاشتراطات الصحية التى تتمثل فى سوء التهوية والإضاءة وتدنى المرافق الصحية وأحيانا انعدامها» ، كما جاء فى تقرير مجلس الشورى الذى نشر ملخصه فى الأهرام الاقتصادى بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٤ وتزداد الحالة سوءاً ، فى حالة مساكن الريف ، لوجود حظيرة المواشى والدواجن داخل المسكن ولوضع مخلفات المحاصيل فوق أسطحها . ويشكل سكان هذه الكتلة البشرية حوالى ٧٠٪ من جملة سكان المدن والأحياء

العشوائية التى تعيش فيها ، لا تقل سوا عن مساكن الريف كما جاء فى تقرير وزارة الحكم المحلى عن هذه المناطق (١٩٩٣) ، بل لعلها أكثر سوا إذ لا يوجد حول هذه الأحياء خلاء أو منطقة خضراء يمكن أن يخلو إليها الإنسان كما هى الحالة بالريف . وفى تقرير أعدته محافظة القاهرة عن حالة الإسكان فى القاهرة الكبرى ، وجاء ملخصا فى مجلة المصور بتاريخ ١٤/١/١٩٩٤ أن ٨٤٪ من جملة انشاءات المساكن فيها قد تم بطريقة غير رسمية ، وأن ٤٥,٦٪ من جملة سكان القاهرة الكبرى والذين يبلغ عددهم ١٢,٩ مليون نسمة يعيشون فى المناطق العشوائية على النحو التالى :

٢,٨٥٠,٠٠٠ يسكنون فى ١٢ تجمعا عشوائيا حول القاهرة
٦٥٠,٠٠٠ فى مناطق بالقليوبية ، ٢,٣٨٣,٠٠٠ فى الجيزة - بمجمو
٥,٨٨٠,٠٠٠ نسمة - وتشغل هذه المناطق العشوائية ربع مساح
القاهرة الكبرى بكثافة سكانية قدرت بثلاثة وسبعين ألف فرد لكل كيلو
متر مربع منها .

ويزدحم السكان فى هذه المناطق العشوائية بحيث يبلغ متوسط عدد الأنفس فى الحجرة الواحدة حوالى الستة . وباستثناء نسبة صغيرة ، لا تتعدى ٢٠٪ من جملة مساكن هذه الأحياء ، فإنه لا توجد لأى من هذه المساكن بورة مياه صحية مستقلة بل يشترك أعداد منها فى بورة واحدة ، كمل أن مياه الشرب لم تدخل إلا إلى ٤٥٪ من جملة هذه المساكن أما باقىها فيعتمد على النهر أو الترعة فى الريف أو على صنوبر عام فى المدينة . وليس بأى من القرى صرف صحى إلا ما

ندر أما المناطق العشوائية فالصرف الصحى فيها إما أنه غير موجود أصلا أو أنه فى حالة لا تسمح بمواكبة الزيادة فى السكان أو فى استهلاك المياه.

ولا يوجد بمعظم القرى أو المناطق العشوائية بالمدن تخطيط ينظم شوارعها ، التى لايزال أكثر من ثلثها ترابيا وغير مستقيم مما يجعل إدخال الصرف الصحى فيها أو تزويدها بالمياه أو الغاز الطبيعى أمرا صعبا . وقد اضطرت شركة الغاز الطبيعى إلى تقادى أجزاء كبيرة من منطقتى دار السلام والبساتين ، اللتين تقعان إلى الجنوب من القاهرة وبين المعادى ومصر الجديدة ، لعدم وجود شارع مستقيم لد أنابيب الغاز به، كما أن مد الغاز الطبيعى لمعظم منازل هاتين المنطقتين قد تعذر لعدم توافر الاشتراط البسيط بأن يكون جهاز الطهى الذى يستخدم الغاز موجودا فى حجرة غير تلك التى تستخدم فى النوم .

ويتمتع جزء كبير من هذه الكتلة البشرية الهائلة (يقدر بحوالى ثلثيها) باستخدام الكهرباء التى تم إدخالها فى معظم المدن وأجزاء كثيرة من الريف وهؤلاء هم من فئة المستهلكين حتى ١٠٠ كيلو شهريا والتى تقدر فاتورتها بخمسة جنيهات ، وتستهلك هذه الكتلة البشرية الهائلة أقل من ١٨٪ من جملة الكهرباء المستخدمة فى المنازل فى مصر.

ولا يتمتع أعضاء هذه الكتلة البشرية الكبيرة بخدمات عامة كثيرة . فمعظم أعضاء هذه الكتلة الغاطسة هم بلا عنوان ، بحيث يصعب الوصول إليهم فى أماكن إقامتهم التى تنتقصها خرائط مساحية وطرق

ممهدة ، ويندر أن يستخدم الواحد منهم البريد حتى أن استلام أى منهم خطاباً يعتبر حدثاً مهماً . وقد حاولت بنفسى إرسال عدة خطابات إلى أحد قاطنى المناطق العشوائية بالقاهرة نون جدوى ، ودون أن يعاد الخطاب إلى - ولا يملك واحد من أعضاء هذه الكتلة البشرية الغاطسة سيارة خاصة ، فهم يعتمدون فى تنقلاتهم على وسائل النقل العام والخاص وهى فى معظمها فى حالة مزرية لازدحامها وضجيجها وسوء صيانتها وخشونة العاملين فيها . كما أن أحداً من أعضاء هذه الكتلة الغاطسة ليس لديه تليفون خاص ، بل ويمكن القول إن هذه الكتلة البشرية محرومة كلية من استخدام التليفون ، فمعظم القرى والأحياء التى يسكنونها ليس بها تليفونات عامة .

ويشكل صفار السن ، ممن تقل أعمارهم عن ١٢ سنة ، حوالى ثلث أعضاء هذه الكتلة البشرية الغاطسة . ونسبة الأمية فى هؤلاء عالية تبلغ حوالى ٦٠٪ وهى أعلى فى الإناث اللاتى لا يذهب منهن إلى المدرسة إلا ربعهن فقط . ويتسرب من المدرسة عدد كبير ، حتى أنه لا يصب من رافد هذه الشريحة التى تذهب إلى المدارس إلا ٢٠٪ فقط إلى المدرسة الثانوية ، أما الباقى فهو يتساقط فى الطريق ويدخل سوق العمل . ولا يعرف على وجه اليقين عدد الأطفال العاملين فى مصر وإن كان الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء يورد عددهم عن سنة ١٩٨٤ بحوالى ١,٥ مليون طفل تحت سن الخامسة عشرة يمثلون ١٠,٢٪ من جملة القوى العاملة التى بلغت فى ذلك العام ١٤,٢ مليون عامل . والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ، بالاشتراك مع هيئة اليونسيف ، أبحاث

تورد أعدادا أكبر من عمالة الأطفال ، ومهما كان الأمر ، فإن عدد من لا يذهبون إلى المدرسة من أطفال هذه الكتلة البشرية الغاطسة وممن يتسربون منها فيما بين السادسة والخامسة عشرة ، لا يقل بحال عن ٥ ملايين طفل . وهؤلاء ، باستثناء بعض الإناث اللاتي يرسل الكثير منهن إلى الخدمة بالمنازل ، لابد وأن نفترض أنهم يعملون . ويقوم أكثر من نصف هؤلاء بالعمل في الحقول «نظرا للحالة الاقتصادية واستعانة الآباء بأولادهم وبناتهم في العمل» حسب ما جاء بتقرير مجلس الشورى السابق الإشارة إليه . أما في الحضر ، فإنهم يعملون في مصانع السجاد وورش الحرف ، ويدخلون مختلف المهن كصبيبة بأمل تعلمها ، فإذا حدث وأن جاء هذا التعلم فإنه كثيرا ما يأتي بعد حياة قاسية من الإساءة والاستغلال البشع .

ومدارس المناطق العشوائية والشعبية ، كمدارس الريف ، في حالة سيئة والكثير منها لم يبن أصلا لهذا الغرض، ومدرسوها في حالة من الكرب ، هذا فضلا عن البرامج التلقينية والمتخلفة التي تلقى على تلاميذها.

فإذا أضيف إلى كل ذلك أن ما يزيد على عشر طلاب هذه الكتلة الغاطسة يذهبون إلى مدارس دينية ، تتبع المؤسسة الدينية ولا تشرف عليها وزارة التعليم ولا تؤهل طلابها لعمل مثمر ، لعرفنا قدر مأساة هذه الكتلة البشرية الهائلة والغاطسة تحت السطح . فهي ، بالإضافة إلى أن الجزء الأكبر من أبنائها لا يذهب أصلا إلى مدرسة أو أنه يتسرب منها، فإن الجزء الصغير منها يذهب إلى مدارس غير معدة لتأهيل طلابها .

والحالة الصحية لهذه الكتلة البشرية الغاطسة من السوء لدرجة أن ٥٥٪ من أطفالها يعانون الأنيميا (نقص كرات الدم الحمراء) و ٤٠٪ منهم يعانون سوء التغذية (تقرير مجلس الشورى المشار إليه سابقا) والمنشآت الصحية شبه المجانية ، التي أقيمت فى الريف وأطراف المدن فى الخمسينات والستينات ، أصبحت تعاني اليوم من نقص استعداداتها وهى غير قادرة على تقديم الخدمات العلاجية الطبية المتخصصة ، كما أنها لا تملك الإمكانيات الإيوائية الطبية الداخلية للمرضى ، وإن توافرت فهى توجد فى ظل ظروف قاسية هذا فضلا عن أن الأطباء العاملين فيها غير متوافرين عدديا ، ولا يقيم الكثير منهم فى مناطق العمل ، وقد أدى إهمال المنشآت الصحية الحكومية وارتفاع تكلفة المستشفيات الخاصة إلى لجوء الكثيرين من هذه الكتلة البشرية الغاطسة إلى الدجالين والمشعوذين . وتمثل الجرائد بأخبار هؤلاء وتحدث عن «الممارسات العلاجية الشعبية» ، والتي عدتها ندوة أقيمت أخيرا بوزارة الصحة المصرية كالتالى «العلاج بالقرآن - تحضير الأرواح - السحر - طرد الجن والعفاريت - الذكر - الحضرة الصوفية - الزار - العمل - الحجاب » .

وقالت إحدى المعالجات فى النبوة أنها على الرغم من عدم معرفتها القراءة والكتابة فإن «الله قد هداها إلى علاج عباد الله من لمس ومس بالجن» ، وأضافت أنها تقوم بهذا العمل بالمجان ! (المصور فى ١٩٩٤/٩/٣٠) .

ولا توجد فى الريف أو الأحياء الشعبية والعشوائية فى الحضر خدمات اجتماعية أو ثقافية تذكر . ويمكن القول أن من النادر أن يجد المرء من أعضاء هذه الكتلة البشرية الكبيرة من دخل متاحا من أى نوع كان ، أو زار مكتبة عامة أو حضر إجتماعا ثقافيا أو شارك فى ألعاب أو أنشطة ترفيهية منظمة ، يمكن أن تعلمه العيش فى الجماعة واحترام رأى الآخرين ، أو أنه قام بالمشاركة فى إدارة شئون مجتمعه الصغير فى القرية أو الحى ، أو شئون أمتة بأى شكل من الأشكال . وغاية ما يأتية من تعليم اجتماعى إنما يأتية من مدرسته المتخلفة ، أو من أئمة الجوامع والزوايا التى انتشر بناؤها فى الثلاثين سنة الأخيرة انتشارا كبيرا جعلت وزير الأوقاف يذكر فى حديث نشرته مجلة المصور فى ١٩٩٤/٩/٢٣ « أن هناك فوضى فى بناء المساجد » . وقد فاق عدد المساجد المائة ألف ، بنى منها ستون ألفا فى الثلاثين سنة الماضية ، وقد استخدمت هذه المساجد فى إيصال خطاب تيار الإسلام السياسى إلى جموع هذه الكتلة الضخمة من البشر. ويبدو من واقع الحال ، وبرغم جهود وزارة الأوقاف ، أن دعوة هذه المساجد لهذا التيار لم تتوقف بل أنها ازدادت تنظيما وهو ما تؤكد الحملة المنظمة التى قام بها أئمة هؤلاء المساجد بالهجوم على وزير التعليم فى قضية الحجاب وفى التعريض بمؤتمر السكان الذى عقد بالقاهرة تحت إشراف الأمم المتحدة والحكومة المصرية .

ويلعب التلفزيون دورا فى إيصال دعوة تيار اليمين الدينى إلى هذه الكتلة من البشر . فعلى الرغم من تنوع برامجه ، فإن أكثرها قبولا عند هذه الكتلة هى تلك التى يقوم بها أكثر الدعاة الدينيين تخلفا .

وفى هذا الصدد ، علينا ألا ننسى أن العشرة بالمائة من أعضاء هذه الكتلة البشرية الغاطسة من الأقباط والذين أصبحوا معزولين بداخلها يعيشون فى جيتو بداخل جيتو هذه الكتلة الكبيرة . فهم بالإضافة إلى ما يلاقونه من نفس المعاناة التى يلقاها ، إخوانهم المسلمون - غير قادرين على التعبير عن أنفسهم ، فهم محرمون من بناء كنائس جديدة أو ترميم كنائسهم القائمة إلا باستصدار قرار جمهورى وذلك تطبيقا لفرمان همايونى صدر فى سنة ١٩٥٦ ولا يزال قائما حتى اليوم . وعلينا ألا ننسى أن هؤلاء يعيشون وسط مجتمع يعلم أبناءه على أن من ليس على دينهم فهو فى ضلال .

هذه هى إذن حياة هؤلاء الخمسين مليونا من البشر الذين يسكنون أرض مصر ويشكلون ٨٦٪ من سكانها ويحصلون على ٢٦٪ من مجمل دخلها القومى - يعيشون فى ازدحام هائل ، وفى تجمعات سكانية ليس فيها أبسط الخدمات ، لا يذهب الجزء الأكبر من أبنائهم إلى المدرسة ، وإن ذهبوا فهم يذهبون إلى مدرسة ركيكة يتسرب الجزء الأعظم منها ويعيشون طفولتهم فى العمل الشاق حيث يهانون ويستغلون .

وتشكل هذه الكتلة الضخمة من البشر جموع القائمين بالأعمال
الخدمية الدنيا فى المدن ، والأعمال التى لا تحتاج إلى مهارات خاصة
فى الزراعة فى الريف ، هذه الكتلة الكبيرة من البشر لا تشارك فى
الحكم ولا يسمح لها بالحديث عن مشاكلها أو تنظيم نفسها فى جمعيات
أو تكتلات ، وهى عاجزة عن إيصال صوتها إلى الحكام ومتخذى
القرار.

ثانيا : كتلة البشر الطافية :

الأربعة عشر بالمائة من باقى السكان يشكلون كتلة البشر الطافية
التي تحصل على ٧٤٪ من مجمل الدخل القومى . ويعيشون فى مستوى
أعلى من العيش، عن جموع كتلة البشر الغاطسة ، وإن لم يختلفوا عنهم
فى الكثير من الخصائص الحضارية، فهم يعيشون فى علاقات اجتماعية
متخلفة. على أنى قبل أن أبدأ الكلام عن هذه الكتلة البشرية بالإشارة
إلى أنها هى التى تملك جميع السيارات الخاصة، وهى التى يوجد
بمساكنها كل التليفونات المستخدمة فى المنازل، وهى التى تظهر أسماؤها
فى صحيفة الاجتماعيات فى الجرائد عندما يتزوج أبناؤها أو يولد لها
مولود ، وفى صحيفة الوفيات عندما يموت أحد أفرادها . وهى أيضا
التي تشكل طبقة المستهلكين التى يسعى إليها المستثمرون الأجانب لبيع
منتجاتهم الإستهلاكية ، فهم الذين ياكلون هامبورجر ماكونالد ودجاج
الكنكى ويشربون الكوكاكولا ويذهبون إلى مدن الملاهى الجديدة
ويدمنون مسلسلات التليفزيون الأمريكية ويلبسون الجينز وأحذية

أديداس ويستمعون إلى موسيقى الروك الصاخبة ويلفون أطفالهم الصغار فى «كافولات» صناعة جونسون ويغسلون أسنانهم بمعاجين أمريكية الصنع والاسم . وهؤلاء كذلك هم الذين جندت الحكومة أجهزتها لخدمتهم ، تمد لهم خطوط التليفون وتقوم بتوسيع الشوارع لسياراتهم ، بل وتزيد على كل ذلك فتبنى لهم القيلات الفاخرة على الشاطئ الشمالى غرب الإسكندرية وتهدب لهم الشاطئ حتى يصبح بحيرة هادئة وتمد الشاطئ بالمياه العذبة والكهرباء وخطوط التليفون وكابلات التليفزيون عبر مئات الكيلومترات .

وتتفاوت دخول هذه الكتلة الطافية تفاوتاً كبيراً . فعلى قممها تقع شريحة صغيرة بالغة الثراء ، قدرتها بحوالى المليون فرد ينتظمون فى مائتى ألف عائلة ويمثلون أقل من ٢ ٪ من جملة سكان مصر ويحصلون على أكثر من ٤٠ ٪ من مجمل الدخل القومى ، وفى أدناها تقع شريحة أخرى قدرتها بحوالى ٣,٥ مليون فرد ينتظمون فى حوالى ٧٠٠ ألف عائلة . وهؤلاء من «المستورين» الذين يكبحون لسد متطلبات الحياة التى يمكن أن تطفو بهم على السطح ، يعيشون على دخل شهري بين ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه بمتوسط ١٢٠٠ جنيه شهرياً . وهذه الشريحة التى تمثل حوالى ٦ ٪ من مجمل السكان يحصلون على ٩ ٪ من مجمل الدخل القومى . وبين هؤلاء وشريحة القمة ، تقع شريحة أخرى قدرتها بحوالى ٣,٥ مليون فرد ينتظمون فى ٧٠٠ ألف عائلة ويعيشون على دخل بين ٢٠٠٠ ، ٧٠٠٠ جنيه شهرياً بمتوسط ٤٠٠٠ جنيه ، ويحصلون على

٢٥٪ من مجمل الدخل القومى على الرغم من أنهم يمثلون ٦٪ من إجمالى سكان مصر .

وبطبيعة الحال ، فإن هذه الأرقام تقريبية بنيت على أساس حجم ونمط الاستهلاك ، وعلى أساس ملكية السيارات واستخدامات التليفون المركب بالمنازل وغير ذلك من السلع المعمرة والمكلفة ، وكذلك على أساس عدد الذين يعلن عن وفاتهم بصحيفة «الأهرام» عندما يموتون ، فقد أصبح الإعلام اليوم مكلفا لا يقدر عليه أغلب إن لم يكن كل أعضاء كتلة البشر الغاطسة . ففى مصر أقل قليلا من مليون سيارة خاصة هى بالقطع ملك الشريحتين العاليتين فى هذه الكتلة الطافية - والسيارات الجديدة (على الزير) التى تباع فى مصر هى فى حدود الثمانين ألفا وهى بالقطع التى يشتري الجزء الأكبر منها أعضاء الشريحة العالية والتى نفترض أنها تغير سياراتها مرة كل عامين أو ثلاثة على الأكثر . وفى مصر ١,٧ مليون تليفون ٤٠٪ منها مركب فى مكاتب الحكومة وشركات القطاع العام والخاص والمتاجر والمكاتب ، والباقي مركب بالمنازل وهى فى حدود المليون تليفون والتى نفترض أنها مركبة فى منازل الشريحتين العاليتين فى هذه الكتلة الطافية . أما أعضاء الشريحة الدنيا فى هذه الكتلة ، فهم فى الأغلب الذين ينتظرون الحصول على تليفون عندما يحل الفرج وتأتى الخطوط الجديدة التى يعلن عنها بين الحين والآخر . ويبلغ عدد الذين تعلن وفاتهم فى جريدة الأهرام ثلاثين ألفا فى السنة يمثلون ٨٪ من جملة الوفيات بالقطر المصرى ،

وهذه هى بالضبط نسبة الشريحتين العاليتين فى كتلة البشر الطافية التى تستطيع أن تتحمل نفقات إعلانات الوفيات الباهظة .

(أ) الشريحة العليا من كتلة البشر الطافية :

هذه الشريحة المكونة من حوالى مليون فرد هى شريحة بالغة الثراء : فهى التى تستورد لها السيارات الفارهة ، وهى التى تدفع عشرين جنيهها للهظة من «اليس كريم» أو «الزبادى» الذى يستورد خصيصا لها ، وهى التى تقيم الأفراح الباذخة حيث تبعثر الأموال دون حساب ، وهى التى يدفع أفرادها ملايين الجنيهات فى شراء شقق تبنى خصيصا لهم وهم الذى يملكون القصور فى جزيرة «مايوركا» «وكان» و«كاليفورنيا» ويضعون يخوتهم فى موانئ مونت كارلو وسان مارينو . وقد ذكرت جريدة الأهرام الاقتصادى (بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٩٤) اثمان شقق عمارة جديدة يجرى بناؤها بالقاهرة ، بين النيل وشارع الجيزة أمام حديقة الحيوان ، تباع فيها الشقة مساحة ٤٠٠ متر مربع بسعر ٦,٥ مليون جنيه ثم تأخذ اثمان الشقق فى الارتفاع كلما زادت مساحة الشقة حتى تصل إلى ٥٤,٥ (أربعة وخمسين مليون جنيه ونصف المليون) للشقة مساحة ٣٢٠٠ متر مربع (أى مساحة ثلاثة أرباع الفدان) ! وهم الذين يشكلون زبائن الصناعات الجديدة التى ظهرت لترضية شهيتهم فى الانفاق ، كصناعة المطاعم حيث تصل سعر الوجبة الواحدة خمسمائة جنيه ، والكباريات حيث تبعثر الأموال بلا حساب ، والأندية التى يبلغ اشتراكها آلاف كثيرة من

الدولارات ، والفنادق المعدة لكى يتدارى فيها من أراد القيام بمغامرة طائشة ، ومكاتب الديكور والاستيراد الاستهلاكى الفاخر وغير ذلك من أبواب الإنفاق .

وهذه الشريحة الصغيرة من سكان مصر ، والتي يقل عددها عن ٢٪ من مجمل السكان ، تستهلك أكثر من ٢٠٪ من جملة الكهرباء المستخدمة فى منازل الجمهورية ، وهناك عمارة واحدة - هى عمارة مصر إيران أمام حديقة الحيوان بالجيزة - تستهلك حوالى ٢ فى الألف من جملة الكهرباء المستخدمة فى كل عمارات ومنازل الجمهورية من الاسكندرية وحتى أسوان !

ومعظم أعضاء هذه الشريحة محدثو ثروة ، جمعوا أموالهم أو جلها فى العقدين الأخيرين ، وهم فى أغلبهم لا ينتمون إلى طبقات عريقة الثراء . ويستثناء عدد قليل منهم ، قد لا يصل إلى الآلاف القليلة ممن جمعوا ثروتهم بالعمل الإنتاجى المثمر كبناء المصانع أو منشآت السياحة أو تجارة المال ، فإن الباقين جمعوا الثروة بطرق مريبة مثل :

(١) تجارة الاستيراد ، والتي تدر أكبر الأموال عندما تتم عن طريق التهريب أو الغش أو الاتجار فى المنوعات ، ومن أمثلة هذا النوع من الأثرياء من وردت أسماؤهم فى قائمة وزير الصحة التى أعدها فى سبتمبر ١٩٩٤ بغرض إيقاف أعمالهم بعد أن تكرر قيامهم باستيراد «الأغذية الفاسدة - غير الصالحة للاستهلاك الأدمى» وتوزيعها فى مصر.

(٢) تجارة الأراضي التي ازداد سعرها في العقدين الأخيرين ، وهذه تدر أكبر الأموال عندما تكون الأراضي قد «لطشت» دون ثمن يذكر من أملاك الدولة .

(٣) تحصيل العمولات من الشركات الأجنبية الموردة لمختلف البضائع والمعدات التي ترد إلى مصر . وتزداد الحصيللة عندما تكون الصفقات كبيرة ، كصفقات الأسلحة وتورد الصحف الأمريكية بين الحين والآخر أخبار قضايا رفعت ضد شركات أمريكية لدفعها رشوة لموظفين في الحكومة المصرية « لتسليك» أمورها طبقا لقانون أعمال الفساد (Corrupt practices) الأمريكي .

(٤) أعمال المقاولات ، والتي تدر أكبر الأرباح عندما تكون المبانى والمنشآت ضخمة ، وهى عادة ما تتم ترسية عقودها على مقاولين بعينهم لهم علاقات وثيقة بالسلطة المانحة .

(٥) التوكيلات التجارية ، والتي تكون أرباحها كبيرة إذا ما تم احتكار أصنافها وصفى المنتج المماثل المحلى ، وهذه عمليات لا يمكن تنفيذها دون أن يكون للوكيل نفوذ .

(٦) عمليات النصب «التلهيب» ومن أمثلتها ما تكشف خلال السنوات الأخيرة مثل عمليات توظيف الأموال والاقتراض من البنوك دون وجه حق والاختلاس وغير ذلك من ألوان الفساد التى أصبحت أخبارها تشكل بابا ثابتا فى الصحف .

هذه أمثلة من كثير لجمع الثروة أوردها لكى أبين الموقف الصعب

الذى نجد فيه القلة الشريفة التى جمعت مالها عن طريق العمل المثمر
والتي كان من المأمول أن تعطى قيادة عملية التنمية .

فمثل هذا المناخ العام لا يساعد على إطلاق طاقات الشرفاء ، فلا
غرو أن جاءت حصيلة عشرين سنة من الانفتاح هزيلة فى ميدانى
الصناعة والزراعة . فتنمية الإنتاج الصناعى فى مصر فى سنة ١٩٩٣ ،
طبقا لتقرير البنك الدولى ، لاتزيد على ١٠ بلايين دولار لم ينتج منها
القطاع الخاص إلا ربعها ، ولم يهبط هذا القطاع من الوظائف الجديدة
على مدى العشرين عاما الماضية إلا أقل قليلا من ٤٠٠,٠٠٠ وظيفة .
ونفس الشئ يمكن قوله عن الزراعة التى لم تزد قيمة انتاجها السنوى
على ٦ بلايين دولار فى سنة ١٩٩٣ ، فالأراضى التى استصلحت كادت
أن تساوى الأراضى التى أهدرت بسبب سوء الاستخدام أو بسبب
استخدامها فى البناء . وفيما عدا تجارب زراعية هنا وهناك ،
لاستخدام أكثر وأفضل للأراضى فإن الزراعة المصرية فى حالة لن
تسمح لها بمجابهة التحديات التى سيأتى بها القرن القادم عندما يتم
التطبيق الكامل لاتفاقيات التجارة الحرة .

الأمثلة التى أوردتها فيما سبق لجمع الثروة ، والتى استخدمتها
أغلبية أعضاء هذه الشريحة العالية فى جمع ثروتها ، توضح السبب
الذى من أجله تعيش هذه الشريحة يومها لا تفكر فى الغد ولا تستثمر
فى المستقبل وتحفظ بالجزء الأكبر من أرصدها فى الخارج . فكما
رأينا ، فإن ثروة غالبية هذه الشريحة لم تأت عن طريق العمل المثمر بل

أتت عن طريق صفقات «على الطائر» مرتبطة بظرف أنى كنجاح عملية للتهريب أو الغش أو الحصول على مقالة بسبب علاقة قد لا تدوم مع السلطة أو القيام بعملية اختلاس يخشى انكشافها - يصعب لذلك تصور أن يكون لهذه الشريحة دور فى الخدمة العامة . فباستثناءات قليلة ، فإننا لانعرف من أعضاء هذه الشريحة أحدا أوقف مالا لأغراض البر أو لخدمة العلم أو الفن أو الثقافة أو لأى غرض عام آخر .

(ب) الشريحة الوسطى من كتلة البشر الطافية :

هذه الشريحة المكونة من ٧٠٠ ألف عائلة يشكلون ٦٪ من مجمل السكان ويستحوذون على ٢٥٪ من مجمل الدخل القومى . وهى شريحة مقبولة الثراء ، مما يؤهلها لعيش طيب ، وتتراوح دخولها بين ٢٠٠٠ ، ٧٠٠٠ جنيه فى الشهر ، ومعظم أعضائها من تجار التجزئة وأصحاب المحلات الخدمية الراقية ، كالمطاعم ومحلات تصفيف الشعر ، وبها أيضا عدد لايتعدى بضعة آلاف من رجال المهر الناجحين من المحامين والأطباء والمهندسين والمحاسبين ، وكذلك عدد صغير لا يتعدى بضعة آلاف من رجال البيروقراطية المصرية الذين تتيح مواقع عملهم استغلال نفوذهم لزيادة دخلهم أو ممن شملهم عطف وزير قطاع الأعمال بتعيينهم فى مجالس إدارة الشركات العامة للمشاركة فى أرباحه . وبالإضافة إلى هؤلاء ، فإن هذه الشريحة تضم بعض قيادات مشكلى الرأى العام مثل كبار الصحفيين ورجال الإعلام وأساتذة الجامعات والذين أصبحت

أمامهم فرصة زيادة دخولهم نتيجة اهتمام الحكومة والمنظمات الدولية والدول المانحة للمعونات ودول النفط المحيطة باحتضانهم للدعوة إلى ما يريدون إيصاله إلى الرأي العام .

وهذه المجموعة الأخيرة ، على الرغم من قلة عددها الذي لا يتعدى آلاف قليلة ، أكثر المجموعات ضجيجا وأعلها صوتا وأعماها تأثيرا .. فهم الذين يملأون أعمدة الصحف ويترددون على التليفزيون ويعلمون طلاب الجامعات الذين سيقودون البلاد فى مستقبل الأيام . وهم قادرون على إيصال أى فكر والدعاية لأى هدف ولأى دولة أو فرد فيها . ومن أجل ذلك تتدفق عليهم الأموال من كل جانب ، إما فى وضغ النهار وتحت بصر الحكومة وبرضاها أو تحت الموائد ويعيدا عن الأنظار . ولا يعرف بالضبط حجم هذه الأموال ، وإن كان الأستاذ محمد حسنين هيكل قد قرها فى مقاله بالأهرام بتاريخ ٩٤/٤/٢٢ بحوالى المائة مليون دولار سنويا . ولم تأت الحكومة بأى رقم عن هذه الأموال وإن كان من اللافت للنظر ظهور عدد كبير مما يسمى بالجمعيات غير الحكومية (والتي اصطلح على تسميتها NGOS فى الرطانة الدولية) التى تمويلها الهيئات الدولية بموافقة الحكومة المصرية ، وذلك بغرض ترويج أفكار جديدة لها صفة العالمية ، لم يألها المصريون بعد ، كالحفاظ على البيئة أو تمكين المرأة أو عمالة الطفل أو تنظيم الأسرة . على أن أكثر الأموال تذهب إلى ترويج فكرة الخصخصة ، فقد خصصت هيئة المعونة الأمريكية اثنى عشر مليون

دولار للترويج لها كما خصصت المجموعة الأوروبية ٥٠ مليون دولار منحة مقدمة للحكومة المصرية «لتشجيع عمليات الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة»، كما جاء فى آخر الاتفاقيات التى وقعتها الحكومة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٩٤ (الأهرام فى ١٧/٩/١٩٩٤) . أما عن كيفية انفاق هذه الأموال ، فإن أغلبها يعود إلى مكاتب الدول المانحة فى صورة عقود لإعداد تقرير عن هذه الأمور يستعان فى إعدادها بمكاتب محلية تدفع لها مكافآت مجزية ويتم فيها عقد ندوات يستمع فيها الحاضرون إلى محاضرات يديرون حولها نقاشاً ويتناولون خلالها أفضل المشروبات والأطعمة، ثم يرفعون تقاريرهم التى لا يلتفت إليها أحداً فالأصل فى كل هذا ليست الدراسات، بل فى جعل كلمة الخصخصة متواردة وشائعة ومقبولة بين الناس، وكذلك فى تنشيط الاقتصاد والاندفاع على شركات الطيران والفنادق وأرضاء المثقفين بمكافآتهم حتى لا يتمللون.

وأثر هذه المكافآت التى تكاد ترقى إلى مستوى الرشاوى هو فى إلغائها الحاجة إلى البحث العميق والجاد وإلى التفكير المستقل. فلم يعد مطلوباً، فى مثل هذا المناخ الذى خلقتة هذه المنح إلا ترديد أفكار بعينها جاءت معدة وجاهزة من خالعى المنح لترديدها والدعوة لها. وقد أدى هذا الوضع إلى سقوط مصداقية وسائل الاعلام والكثير من القيادات وانحدار مستوى الجامعات ومراكز البحث.

(ج) الشريحة الدنيا من كتلة البشر الطافية :

هذه الشريحة المكونة من ٦٪ من جملة السكان، والتي تحصل على ٩٪ من مجمل الدخل القومي، تعيش فى كفاف وقلق خوفا من السقوط فى الكتلة البشرية الغاطسة. وهى تعيش عيشة «مستورة»، وهى الشريحة المكونة من كبار موظفى الحكومة الذين لا يحصلون على دخل إضافى، وياقنى رجال الاعلام والجامعات الذين لا يحصلون على جزء من كمكة المعونات الخارجية - سواء عن عمد أو عن عجز - كما تضم شرائح أخرى من صغار التجار والمزارعين. إلا أن تأثير هذه الشريحة قليل.

فى نهاية هذا البحث، أريد أن أؤكد أن شيئا من الحقائق التى وردت فيه لم يكن من عندى. فقد وردت من قبل فى تقارير الحكومة أو تحقيقات الصحف القومية وليس لى فيها من فضل سوى محاولتى وضعها فى إطار واحد حتى يستطيع المصريون أن يروا صورتهم الحقيقية والكاملة. ولى أمل فى أن تفيق النخب من الوهم الذى تعيشه حتى يمكن البدء فى الإصلاح، وهنا يجب التأكيد على أن أول شروط العمل أو حتى البدء فى الكلام عنه هو فى إزالة هذا الوهم. فعلى الرغم من أن هذه النخب، كباقي جموع الشعب الغاطسة، تعرف قدر المشاكل التى تواجه مجتمعنا، كما يبدو ذلك واضحا مما جمعناه من حقائق فى هذا الفصل من مصادرها هى، فإن الكلام والتصدى لهذه المشاكل مباح لها فقط عيش فى وهم أنها تفعل كل مايلزم لحل هذه المشاكل وأن كل

نقد لحلها أو اقتراح بديل لها هو من قبيل المزايدة والمتاجرة فى متاعب الناس. وإنك لتستطيع أن ترى ذلك فى أحسن صورة فى جلسات مجلس الشعب، فما أن يتم نقد عمل أو إبراز مشكلة إلا وينبرى والوزير المختص لى يبين ما قامت به وزارته لمجابهة هذه المشكلة وحلها - ولم يجد لذلك مجلس الشعب أبدا وزيرا واحدا قصر فى عمله إذ لا توجد مشكلة واحدة لم تقم الحكومة بحلها.

وهذا هو الوهم الذى أقصده لأنه لا ينعف فقط البدء فى الإصلاح الحقيقى بل وحتى الحوار ذاته !

وإذا لم تفق النخب من هذا الوهم فإن الأمل يكاد يكون معنوما فى تغيير الحال الذى يبدو أنه سيستمر طالما ظلت ملكية الصحف ووسائل الإعلام على ماهى عليه، وطالما تم تدبير الانتخابات العامة على الشكل الذى تدبر به فى الوقت الحاضر . ولذا ، فإن أولى خطوات الإصلاح يأتى بتأكيد حرية الصحافة والإعلام وما يتبع ذلك من تقنين ضرورة الإعلام عن مصادر التمويل التى تستخدم فى الترويج للأفكار وإشاعة الشفافية وحرية المعرفة ، فى جعل الحاكم مسئولا عن عمله ومتقبلا للرأى الآخر ، وفى الحد من الفساد الذى لا يجد سندا له أفضل من حالة التعتيم وحجب المعلومات التى تسود فى الوقت الحاضر .

وإذا ما تحقق ذلك ، فسيكون من السهل الاتفاق على خطط التنمية المادية والبشرية التى يمكن أن تقرب بين كتلتى البشر الفاطسة

والعائمة، واللّتين تعيشان فى عالمين مختلفين لايبدا وأن بينهما شيئا مشتركاً حتى يعم السلام الاجتماعى ويعاد بناء الأمة الواحدة والمتراسة.

وكلى أمل أن يحظى اقتراحى هذا بالجدية اللازمة فهى نصيحة مخلصه لأهل النخب من واحد قضى عمره فى الخدمة العامة وليست له أية مصالح أو مطالب من أى نوع كان فى مصر . وعندما أطلب أن يؤخذ اقتراحى هذا بالجدية ، فإننى أقصد استبعاد حملة القماقم الذين يروجون الأوهام بأن مصر تعيش أزهى عصور الديمقراطية أو أن «اقتصادها يمر فى هذه المرحلة بأزهى عصوره» (راجع حديث وزير الدولة د. يوسف بطرس غالى فى الأهرام ١٩٩٤/٨/٢٤) فالموضوع جاد .

كما أن أملى كبير فى ألا تؤجل النخب دعوتى إلى البدء فى عملية الإصلاح الديمقراطى أخذا بما قامت به الصين التى وضعت قضية التنمية سابقة على قضيتى الديمقراطية وحقوق الإنسان فشتان بين الحالتين، وفى حالة الصين فإن لدى نخبها مشروعاً تنموياً متكاملًا وواضح المعالم والأهداف وطرق التنفيذ ، كما أن لديها القيادة الجادة التى تعمل لإطلاق طاقات شعبها والمستثمرين منهم والتى لها رؤية اجتماعية واضحة . وشتان بين هذا وحال مصر التى لا يؤمل فى أن يصل إلى قياداتها المؤهلين لبناء مشروع مماثل إلا عن طريق الديمقراطية التى يدفع فيها الشعب للمشاركة فى حكم بلاده.

ولقضية التنمية فى مصر التى يتسبب تعثرها فى استمرار انشطار المجتمع- على الوجه الذى بينته فيما سبق - فى طرف منه قلة تستحوذ على الجزء الأكبر من الدخل القومى، وفى طرفه الآخر أكثرية غاطسة تعيش عيشة مهينة وتنال جزءا صغيرا من الدخل القومى . قضية التنمية هى قضية مصر الأولى التى ينبغى على الحكومة الرشيدة أن تضعها فى أولى اهتماماتها، فهى مفتاح حل مشكلة ضيق العيش لجموع الشعب المصرى التى تشكل ما اسميته فى الفصل السابق كتلة البشر الغاطسة حتى تضمن عيشها دون أن تضطر لدفع أطفالها للعمل أو أن تغترب إلى بلاد تحتاج الإقامة فيها إلى مصادرة جواز سفرها وقبول معاملتها كمواطنين من الدرجة الثانية .

وقضية التنمية قضية متشابكة، لاتتعلق فقط ببناء المصانع وتوسيع رقعة الزراعة ونشر شبكات التليفون والطرق وغير ذلك من عمليات البناء، بل هى تتعدى كل ذلك فهى فى الأساس قضية نظام الحكم وطريقة اتخاذ القرار والمنافذ المتاحة للناس للتعبير عما فى أنفسهم وللمشاركة فى حكم بلادهم . كما أنها قضية العدل الإجتماعى، فليس من الممكن أن يأمل الناس فى العيش فى هناء وسلام والفقر والحرمان حولهم فى كل مكان . وهى أيضا قضية التعليم، قضية إعداد الناس لتحديث حياتهم وقبول طرق الحضارة الحديثة حتى يستطيعوا مجابهة المشاكل التى ستجلبها بالضرورة عمليات تحديث الإنتاج واتساع شبكة الاتصالات.

وتعيش النخبة الحاكمة فى وهم أنها حققت نجاحات باهرة فى تنمية البلاد، فالإنفاق الاستهلاكى واضح فى كل مكان يؤمنه، والسيارات تملأ الشوارع، والبيوت الفاخرة ترصع شواطئ البحار، والتليفزيونات تنتشر فى أعماق الريف والأموال تسيل فى أيدي الكثيرين بل وفى دوائر الحكومة ذاتها التى أصبحت مبانىها، وخاصة السيادية منها، فاخرة ومرصعة بالذهب، وموظفوها ينتقلون فى سيارات فارمة وينفقون عن بذخ فى بعثاتهم التى تكاثرت إلى خارج البلاد. ويزداد هذا الوهم رسوخا مع انحسار صيحات الاحتجاج ومظاهر الغضب وارتفاع كفاءة وسائل الإعلام. وحتى كاتب هذه السطور، وهو الذى يعرف الكثير عن قصور عملية التنمية التى تمت فى مصر، قد تأثر بهذه المظاهر الفاخرة مما جعله يشارك فى وهم أن تنمية ما لابد وأن تكون قد حدثت فى مصر خلال الثلاثين سنة الماضية. ولذا، فقد انتابه فزع شديد وهو يراجع المقالين اللذين كتبتهما منذ نيف وسبع وعشرين سنة مضت فى جريدة الأهرام (١٧، ١٨ ديسمبر ١٩٦٧) عن التجربة المصرية فى التنمية وأبعاد المستقبل المصرى واللذين جاء فيهما عند تقييم هذه التجربة - هو ما كانت مصر تقوم به فى ذلك الوقت - أن متوسط دخل الفرد ارتفع فى نهاية الخطة الخمسية الأولى فى سنة ١٩٦٥ إلى مبلغ وجدت أنه يقارب دخل الفرد فى سنة ١٩٩٤ (بالأسعار الثابتة التى تأخذ فى الاعتبار ما حدث من تضخم نقدى خلال هذه الفترة). وكنت من هول المفاجأة ألا أصدق نفسى، فقد عشت عمرى وأنا أسمع عن

الانجازات الكبيرة التى تتم فى مصر منذ ذلك التاريخ والتى تتغنى بها الصحافة ووسائل الإعلام صباح مساء. وقد دفعتنى المفاجأة أن اتحقق من الأمر وأن أعود إلى ما تنشره الهيئات الدولية من بيانات عن الاقتصاد المصرى والدخل القومى الإجمالى فى مصر عبر الثلاثين سنة الماضية، انجازاته ونسب نموه السنوية ومعدلات التضخم التى انتابته. وقد وجدت ذلك فى عديد من الكتب التى يصدرها البنك الدولى عن حال الاقتصاد العالمى والتى يسجل فيها معدلات النمو وقيمة الدخل القومى الإجمالى للدول. وفى الكتاب الصغير الذى أصدره البنك بمناسبة انعقاد القمة الشرق أوسطية بعمان فى سنة ١٩٩٥ «اختيار الازدهار فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا» الذى لخص فيه تطور نمو الدخل القومى لبلاد هذه المنطقة . والشكل التالى منقول من هذا الكتاب وفيه يظهر أن اقتصاد مصر وبلاد الشرق الأوسط عامة كان ينمو باضطراد خلال الحقبة ١٩٦٠ - ١٩٨٥ بمتوسط ٤,٥٪ فى السنة فى حالة مصر، وهى نسبة تفوق متوسط نمو أية منطقة أخرى فى العالم فى تلك الفترة، ثم انخفض إلى نسبة صغيرة لاتزيد على ٠,٢٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٤ .

1960-85
1986-94

النمو في الماضي كان سريعاً.. لكنه لم يستمر
نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (نسبة مئوية)



ملاحظة : تضم منطقة شرق آسيا الصين . وهونغ كونغ . والتايبين . وتضم منطقة
جمهورية كوريا . وساليزيا . والفلبين . وسنغافورة . وتايلند . وتضم منطقة
أمريكا اللاتينية الأرجنتين . وبوليفيا . والبرازيل . وشيلي . وكولومبيا .
واكوادور . وباراغواي . وبيرو . وأوروغواي . وفنزويلا . وتم حساب معدلات
نمو إجمالي الناتج المحلي من المعادلة التالية :

$$\text{نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في نهاية السنة} \\ \div \text{نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بداية السنة} = \text{عدد السنوات}$$

$$\text{نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بداية السنة} \\ \div \text{نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في نهاية السنة} = \text{عدد السنوات}$$

رسم متقول من كتاب
من أجل مستقبل أفضل : اختيار الاضطراب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،
بين ارتفاع معدلات النمو في مصر وبلاد أخرى بين ارتفاع المعدلات في الفترة ١٩٦٥ -
١٩٨٠ وارتفاعها في الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٤ .

ويخفى هذا الشكل حقيقة أن فترة النمو التي حدثت في مصر بين سنتي ١٩٦٠ و ١٩٨٥ لم تكن نتيجة سياسة واحدة على طول الفترة، بل كانت نتيجة سياستين مختلفتين تماما من حيث الهدف والوسيلة. ففي الفترة ما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٢، كانت مصر تتبع سياسة للتنمية تعتمد على مواردها الذاتية دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجى إلا في أضيق الحدود وتهدف إلى زيادة القدرة الانتاجية للبلاد وتوزيع فوائدها على أكبر عدد من الناس. وفي الفترة بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٨٥، تحولت مصر عن هذه السياسة واعتمدت في زيادة دخلها القومى على إنفاق ما تدفق إليها من أموال عارضة، جاءت عن طريق المعونات أو تصدير عمالتها وثروتها المعدنية المدفونة في باطن الأرض، أو الاقتراض من الدول والبنوك بل والافراد. وقد أدت هذه السياسة إلى رخاء استمر لأقل من عقد واحد جاء بعده كساد هائل عندما توقف أو تباطأ مجيئ هذه الأموال وتقلص سوق العمل خارج البلاد وانخفض سعر النفط وحلت أقساط القروض .

ويمكن لذلك أن نميز ثلاث فترات مرت بها مصر منذ أن بدأت في التفكير في عملية التنمية: الفترة الأولى بدأت في أعقاب تأميم قناة السويس في سنة ١٩٥٦ واستمرت حتى حرب العبور في سنة ١٩٧٢، وهى فترة قلقه في تاريخ مصر الحديث دخلت فيها مصر معارك كثيرة على الجبهتين الداخلية والخارجية ولكنها كانت فترة بناء زادت فيها قاعدة مصر الانتاجية، كما كانت فترة مساواتية

حاولت فيها الحكومة أن تعيد توزيع الدخل وأن تذيب بعضاً من الفوارق بين الطبقات .

الفترة الثانية هي الفترة التي كان النمو فيها ناتجاً عن نشاطات طفيلية، ولم يكن نتيجة زيادة القاعدة الإنتاجية للبلاد، وهي التي امتدت بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٨٥. وفي هذه الفترة، تدفقت الأموال على مصر سواء من العاملين في الخارج الذين تركوا مصر في هذه الفترة في أعداد كبيرة أو من القروض التي سهل الحصول عليها. وفيها استطاع عدد من المضاربين زيادة دخولهم زيادة كبيرة، مما أخل بتوزيع الدخل الذي أخذ يتركز في أعداد قليلة أصبحت تشكل نواة ما أسميتهم بالكتلة الطافية. وقد كان تدفق الأموال على مصر ميسراً حتى ليتمكن وصف الفترة على أنها كانت فترة لغواية مصر للسير في طريق المضاربة وهجر منجزات فترة البناء السابقة .

فترة البناء

تميزت الفترة الأولى، والتي امتدت حتى سنة ١٩٧٢ بتزايد متوسط دخل الفرد في كل سنوات الفترة إلا في سنة ١٩٦٧ - وهي سنة الهزيمة التي لحقت بمصر في حروبها مع إسرائيل - حين هبط متوسط الدخل هبوطاً صغيراً يكاد ألا يلاحظ . كما تميزت الفترة بمعدل سنوي عالٍ للتنمية بلغ متوسطه على طول الفترة ٥,٦ ٪. على أن أكبر معدلات النمو حدث في السنوات التي أعقبت هزيمة سنة ١٩٦٧ حين وصلت إلى أكثر من ٦ ٪ في بعضها وهي من أعلى نسب النمو التي حققتها مصر في تاريخها الحديث .

وتبدو هذه الأرقام غريبة على الذين يعيشون فى ضجيج الإعلام المستمر الذى يحاول اقناع المصريين أن بلادهم قد انتهت بعد هزيمة سنة ١٩٦٧. فالحقيقة الواقعة هى أن مصر لم تستسلم للهزيمة بل كانت كلها فى حالة تعبئة كاملة يقف شبابها على جبهة القتال وجموع قوتها العاملة فى المصانع والحقول على أتم الاستعداد للعمل والتضحية، ليس فقط من أجل إزالة آثار العدوان، بل ولبناء مصر المستقبل التى حلموا بها مستقلة ينعم فيها الجميع بكون تميز. وفى هذه الفترة، تبين للقيادة والكثيرين أن تحقيق هذه الأحلام لن يتم إلا بالحق بالعصر وعبور الفجوة الحضارية التى تفصلنا عن العالم المتقدم وتحديث الإدارة، وقد تمت بالفعل بعض الإصلاحات فى هذا الإتجاه. كانت الفترة التى تلت هزيمة سنة ١٩٦٧، على الرغم من صعوبتها، فترة مضيئة على عكس مايرده الكثيرون. ففيها زادت إنتاجية العامل وتحسن ميزان مصر التجارى، وفيها أخذ المصريون أعمالهم بجد فقد أفاقوا بعد الهزيمة وشعروا عن سواعدهم عندما رأوا جدية القيادة بعد أن قامت بتطهير الجيش وإعادة بنائه، وأسلمت قطاعى الاقتصاد والصناعة إلى قيادات جادة استعانت فيها بعناصر جديدة ذات تاريخ نظيف. هنا إلتف المصريون حول قيادتهم وأعطوها ثقتهم، وعملوا فى حماس لم تعده مصر إلا فى فترات متباعدة فى تاريخها الحديث. وقد انعكس هذا الجهد فى التقدم الذى حدث فى مؤشرات الاقتصاد فى تلك الفترة.

وفى هذه الفترة، حدثت التنمية عن طريق زيادة القدرة الانتاجية للبلاد وبنيت فلسفتها على ركيزتين : الأولى أن تكون تنمية مستقلة فى الأساس تعتمد فى تمويلها على ما تستطيع البلاد أن تدبره من أموال، والثانية أن تتوزع فوائدها على أكبر عدد من الناس. كانت الفترة بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٧٢ فترة قلق فى تاريخ مصر الحديث، دخلت فيها فى معارك متصلة على الجبهتين الداخلية والخارجية ، ومهما كان تقييمنا لأحداثها فقد كانت فترة بناء فى عمومها على الرغم من انشغال مصر فيها بالحرب وانفاقها أموالا باهظة لإعداد جيشها. وفى هذه الفترة اعتمدت مصر على مواردها الذاتية ومدخراتها السابقة وما قامت بتعبئة من مدخرات عن طريق تسعير المنتجات الزراعية أو ادخال نظام التأمينات الاجتماعية وما دبرته من قروض قليلة. وفى هذه الفترة استطاعت مصر أن تدخل الحرب وأن تبني البلاد معا. وفيها دخلت مصر فى ثلاث حروب كبيرة تسببت فى إنفاق أموال باهظة لإعادة بناء الجيش ثلاث مرات ولبناء دشم ومطارات وموانىء وحواائط للصواريخ ولتدريب الآلاف من شباب مصر على فنون القتال الحديثة . ولست هنا فى مجال تقييم هذه الفترة من تاريخ مصر، فقد تختلف الآراء فى أداء القوات المسلحة أو فى حكمة القرارات التى أدت إلى هذه التحركات العسكرية والمعارك المختلفة ، ولكن الشئ الأكيد الذى لايمكن الاختلاف عليه، هو أن مصر استطاعت دون أن تلجأ إلى إجراءات شاذة إلى الاتفاق على الجيش بسخاء كبير .

كما قامت مصر خلال هذه الفترة من بناء نفسها فعلى الرغم من
 ذا الاتفاق العسكرى الضخم فقد قامت مصر فيها ببناء السد العالى،
 مد خطوط الكهرباء من أسوان إلى الاسكندرية، واستصلحت الأراضى
 فى وادى النيل والوادى الجديد، وأقامت مئات المصانع على أرضها،
 كانت بعض هذه المشروعات عملاقة بأى مقياس نتخذه . كان السد
 لعالى واحدا من أكبر السدود العالمية، كما كانت مصانع الحديد
 الصلب وما لحقها من بناء المناجم فى أسوان ثم فى الواحات البحرية
 لإنشاء المصانع فى حلوان والكبارى وخطوط السكك الحديدية والكهرباء
 سخمة بأى مقياس . كذلك كانت الترسانة البحرية ، مصانع الكوك ،
 صانع كيما للسماد ، مصانع الورق ، مصانع السيارات ، مجمع
 الألومنيوم - مشاريع هائلة ، مرة أخرى قد نختلف فى رأى فى جدوى
 هذه المشروعات أو فى اقتصادياتها أو فى طريقة إدارتها ، ولكن الشئ
 لذى لايمكن الاختلاف عليه هو أن مصر استطاعت أن تمول كل هذه
 لمشروعات- وأكثر منها- من عمل أبنائها دون أن تستدين إلا فى
 حدود معقولة تبررها إمكانيات مصر ونتاجها القومى .

حقا لقد كانت الفترة بين ١٩٥٦ و ١٩٧٢ فريدة فى تاريخ مصر
 العالم، ففيها كانت الحرب الباردة فى أوجها والتنافس بين القوتين
 لأعظم والتتين كانتا حتى نهاية الفترة متقاربتين فى القوة وإملاك
 اصية التكنولوجيا- على أشده. وفيها استطاعت بعض دول العالم
 لثالث الاستفادة من هذا التنافس وذلك عندما قررت قيادة الإتحاد

السوفييتى بزعامة خروشوف، بعد استيلائه على السلطة بالكامل فى سنة ١٩٥٨، أن تكال الحصار المفروض عليها وتكسب أصدقاء جدياً خارج دائرة نفوذها . وقبل ذلك كانت سياسة الاتحاد السوفييتى هى إنفاق فائض أمواله داخل بلاده ، وقصر مساعدته على من يشاركونه ايدىولوجيته . ونحن نعلم الآن أن هذا القرار التاريخى لم يكن ممكناً إلا بعد عمليات التصفية التى قام بها خروشوف لأعضاء المكتب السياسى للحزب الذين كانوا يعارضونه وهى العمليات التى استمرت منذ تولى خروشوف سكرتارية الحزب الشيوعى فى أعقاب وفاة ستالين فى سنة ١٩٥٣ وحتى سنة ١٩٥٨ . وفى هذه الفترة مد الاتحاد السوفييتى مصر بالمعدات والخبرة بأقل الأسعار، وزودها بقروض بفوائد مخفضة، وساعدها فى بناء مشروعاتها الكبرى بدءاً من السد العالى ونهاية بالحديد والصلب . وزود جيشها بالمعدات التى جعلت انتصار سنة ١٩٧٣ ممكناً . وقد تمت كل هذه الإنجازات دون أن تستدين مصر أموالاً كثيرة، وفى آخر الفترة لم تمثل ديونها أكثر من ٢٥٪ من جملة ناتجها القومى الإجمالى فى سنة واحدة .

فترة الغواية

أما الفترة الثانية التى امتدت من سنة ١٩٧٣ وحتى سنة ١٩٨٥ فقد تميزت بنمو اعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على الأموال التى بدأت تتدفق فى سنوات ما بعد حرب العبور فى سنة ١٩٧٣ وقد استهلكت كل هذه الأموال فى استيراد الكماليات والانفاق الاستهلاكى، مما أثرى عدداً غير قليل من المقاولين والمضاربين فى العملات والأراضى وعمليات

الاستيراد بعملة أو بغير عملة. وفى هذه الفترة قامت مصر بحل مؤسساتها الصناعية، وسمحت بتجريف أراضيها الزراعية وإعمال قاعدتها الانتاجية، وكثر الكلام عن خسائر القطاع العام بعد أن اتخذ القرار السياسى باهماله تمهيدا للخلاص منه .

ولا يعرف حتى اليوم السبب الذى دعا القيادة السياسية إلى هذا التغيير الكامل فى فلسفة التنمية، وعما إذا كان وراء هذا التغيير صفقة أريد من ورائها تعويض مصر عن فقد قاعدتها الانتاجية بمنحها المعونات وتسهيل القروض وقبول اعداد كبيرة من العمالة المصرية فى بلاد النفط وتنشيط البحث عن النفط بداخل البلاد. ولكن الحقيقة هى أن حل القاعدة الانتاجية للبلاد قد تزامن مع هذه الأحداث بحيث يمكن القول إن تدفق الأموال إلى مصر فى هذه الفترة كان بغرض تزيين فكرة فك القاعدة الانتاجية للبلاد وغواية النخب للدخول فى العالم الذى كان يجرى اعداده عند حلول السلام مع اسرائيل. فقد بدا للنخب وكأن هذا العالم سيكون مليئا بالأموال السهلة والانفاق الاستهلاكى الفاخر .

كانت الفترة التى أعقبت حرب سنة ١٩٧٣ أكثر فترات مصر ثراء ، ففيها زاد دخلها من البترول الذى تم الكشف عن احتياطيات كبيرة منه تم تصدير جزء كبير منه بأسعار مجزية ، وفيها تم تصدير جزء من العمالة المصرية ، قيل حوالى ربعها ، إلى بلاد النفط المجاورة وإلى غيرها من البلاد . وفيها زادت دخول السياحة وعادت إلى مصر دخول قناة السويس بعد أن كانت قد توقفت لأكثر من سبع سنوات. كما

تدفقت على مصر المعونات الخارجية سواء من الدول الصناعية الكبرى، الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان، أو من الدول العربية المجاورة .

ولا يعرف بالضبط كمية الأموال التي تدفقت على مصر في هذه الفترة والكثير منها من الأموال غير المتوقعة أو العارضة windfall، وهي تقدر بين ٢٠٠ و ٢٥٠ مليار دولار منها حوالى ٨٠ مليارات جاءت في صورة معونات خارجية : من الولايات المتحدة (٢٠ ملياراً) ومن المجموعة الأوروبية ودول أوروبا واليابان (٢٠ ملياراً) وبلاد النفط العربية (٢٠ ملياراً) وهذا رقم تقديرى بحث لأن معظم الأموال التي تدفعها دول النفط كمنع هي من المنح التي تدفع تحت الموائد ولأشخاص بعينهم وليس لها حساب ، وقد ذهب جزء كبير من هذه الأموال إلى المؤسسة الدينية في السبعينات لإنشاء المعاهد الدينية ونشر أفكار تيار الإسلام السياسى الذى كانت البلاد العربية تدعّمه خلال الحرب الباردة بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية بغرض محاربة الشيوعية وتيارات اليسار السياسى المختلفة) - كما وصل مصر خلال هذه الفترة ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار تحويلات العاملين بالخارج، و١٥ مليار دولار من بيع البترول، و ١٠ مليارات دولار من تحويلات السياحة. كما اقترضت مصر خلال الفترة حوالى ٤٥ مليار دولار أعفى منها جزء يقل عما دفع في خدمتها. وهذه الأموال العارضة لاتشمل الأموال التي وفدت إلى مصر للإستثمار فيها والتي لم تزد عن ٢,٣ مليار دولار على طول هذه الفترة .

ولا يعرف بالضبط فى أى المجالات أنفقت هذه الأموال العارضة
والتي جاءت على غير انتظار . إلا أنه يمكن القول ان جزءاً منها، لايزيد
عن ١٥ مليار دولار، قد أنفق فى بناء المناطق العشوائية حول المدن وفى
الريف لإسكان حوالى ٢٠ مليوناً من كتلة البشر الغاطسة، بواقع حجرة
واحدة لكل ستة منهم، وفى شراء بعض المعدات الترفيهية لهم كالمرآح
أو الفسالات أو بعض معدات الإنتاج الصغيرة كسيارات نقل الركاب أو
البضائع أو عدد العزق أو لوازم الورش الصغيرة . أما باقى تحويلات
العاملين من كتلة البشر الغاطسة فقد نهبت وحول معظمها إلى الخارج
عن طريق شركات توظيف الأموال .

كما ذهب جزء كبير من المنح والقروض فى بناء البنية الأساسية
وعلى الأخص شبكات الكهرباء التي زادت قدرتها التوليدية من ٤,٤
مليون كيلووات فى سنة ١٩٧٠ إلى ١١,٧ مليون كيلووات فى سنة
١٩٩٠، وشبكات التليفون التي زادت خطوطها من ٣٥٣ ألف خط فى
سنة ١٩٧٠، إلى ١,٧ مليون خط فى سنة ١٩٩٠، وشبكات الصرف
الصحى فى المدن والتي زادت طاقتها ٢٠٢ مرة عما كانت عليه فى سنة
١٩٧٠. ولد بعض الطرق والتي زادت أطوالها من ١٠ آلاف كيلومتر فى
سنة ١٩٧٠ إلى ١٤,٦ ألف كيلومتر فى سنة ١٩٩٠ . وقدرت الأموال
التي أنفقت على البنية الأساسية بحوالى ٥٢ مليار دولار، تبعاً للبيانات
التي جاءت من مركز المعلومات واتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء
(الأهرام ١٣ يوليه ١٩٩٣) ، وهو مبلغ كان من الممكن أن يقل كثيراً لو

أن مصر كان لها من الفنين من يستطيعون قراءة العروض المقدمة وفهمها وتقييم أثمانها الحقيقية والذين كان من الممكن أن يدرسوا بدائل أقل كلفة وأكثر كفاءة عما تم . على أن أكبر الانفاق تم فى البناء لخدمة كتلة البشر الطافية المحدودة العدد، وقد انتشرت المباني فى كل مكان على أطراف المدن وفيما سعى بالمدن الجديدة وعلى شواطئ البحار ، وهى مبان ظل أكثر من نصفها خاليا بدون استخدام. كما بنيت قاعات للمؤتمرات وملاعب أولمبية وقصور جديدة للحكام وأصلحت قصور الملك القديمة . كما تم انفاق أموال ضخمة فى استيراد السيارات الفارهة وغير الفارهة حتى غصت الشوارع بها ، وفى استيراد الكثير من الأجهزة الاستهلاكية ، هذا بالإضافة إلى ما أنفق على تدعيم أجهزة الأمن وبناء السجون وتزويد القوات المسلحة بأحدث الأسلحة .

وأغلب الظن أن جزءا كبيرا من هذه الأموال العارضة قد وجد طريقه إلى الخارج ، وقد ذكر الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله فى مقال له بالأهرام بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٩٤ بناء على دراسة قام بها خبيران من البنك الدولى كلفتها مجموعة المفاوضات المتعددة الأطراف، التى انبثقت عن مؤتمر مدريد الشهير المختصة بالتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط، أن جملة استثمارات المصريين فى الخارج بلغت حوالى ٨٢ مليار دولار ، وقد تم استخراج هذا الرقم من واقع تحليل موازين المدفوعات (القروض الجارية + الاستثمار الأجنبى المباشر) ناقصا عجز حساب المدفوعات والزيادة فى الاحتياطيات - وأحسب أن هذه المليارات قد جاءت من تلك الأموال العارضة .

فترة السقوط

ولم يكن مقدرا لفترة الغواية والأموال السهلة أن تستمر. فما أن حل عقد الثمانينات حتى جفت منابع الكثير من هذه الأموال، بعد أن تقلصت أسعار النفط وانكمشت أسواق العمل في بلاد النفط، وجفت منابع القروض بل وحلت أقساط السابقة منها. وفي هذه الفترة لم تحقق مصر معدل نمو يفوق معدل نمو السكان إلا في سنوات قليلة. وطبقا لمبيانات البنك الدولي، فقد بلغ معدل النمو فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٢ حوالي ١,٨٪ في الوقت الذي بلغ فيه نمو السكان حوالي ٢,٦٪.

وقد شهدت الفترة معدلات نمو بالسالب في سنة ١٩٨٦ (-٢,٣٪) وسنة ١٩٨٧ (-٠,٩٪) كما هبط معدل النمو في سنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ إلى ٠,٣٪ ، ٠,٥٪ (التقرير السنوي للبنك الدولي ١٩٩٤) . بلغ التضخم مبلغه في الثمانينات ووصل متوسطه في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٢ حوالي ١٣,٢٪ .

وبما يزيد في قتامة الصورة، هو ما حل بالبلاد خلال سنوات هذه الفترة من تغير في الطريقة التي تتم بها توزيع الثروة بحيث أصبح معظم الدخل في نهايتها مركزا في فئة قليلة من السكان مما ضاعف من معاناة كتلة البشر الفاطسة .

وقد حدث كل ذلك بالزعم من أن هذه الفترة لم تتميز بأي اتفاق غير عادي فقد كانت فترة سلام لم تدخل فيها مصر حربا واحدة، كما قلّت فيها مهام القوات المسلحة نتيجة عملية السلام مع اسرائيل وتحيد

شبه جزيرة سيناء، كما قل فيها دور الحكومة والقطاع العام فى بناء المصانع والإسكان واستصلاح الأراضى التى ترك الجزء الأكبر منها للقطاع الخاص. وبإستثناء بعض الإنجازات فى ميدان الاتصالات والبنية الأساسية وشبكات الكهرباء، فإن المرء لا يستطيع أن يقارن هذه الإنجازات، من حيث تكلفتها، بإنجازات الفترة السابقة بنى حال .

ما الذى حدث لمصر ؟

والسؤال الذى يطرح نفسه أمام هذه البيانات هو: ما الذى حدث لمصر لى ينقلها من حال النمو الذى شهدته فى الفترة التى سبقت سنة ١٩٧٢ إلى حال الركود الذى تعيشه الآن ؟

فى فترة النمو، كنت قد كتبت مقالى عن «أبعاد المستقبل المصرى» أستشرف فيه حال مصر عند نهاية القرن العشرين فى حال استمرارها فى تحقيق معدل للتنمية فى حدود ٧٪، وهو المعدل الذى كنا قد حققناه فى ذلك الوقت، متصوراً أن الدخل سيتضاعف ثلاث مرات حتى نهاية القرن حتى يصل دخل الفرد حوالى الأربعة آلاف دولار فى السنة للسنتين مليوناً من البشر الذين قدرت أنهم سيسكنون أرض مصر فى ذلك الوقت. وما نحن نشارف آخر القرن العشرين ولم يتعد دخل الفرد إلا سدس ما كنا نطمح أن يصله !

ما الذى حدث لمصر حتى جعلها تفقد مرة أخرى فرصة الإنطلاق لحياة أفضل وكأن التاريخ يعيد نفسه؟ ففى منتصف القرن التاسع عشر، أتاحت لمصر فرصة تراكم الأموال عن طريق بيع القطن الذى

كانت تنتج والذي ارتفع سعره وتزايد الطلب عليه مع اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية وامتاع وروده منها، وهي أموال كان من الممكن أن تستثمر في المستقبل وتضع مصر على طريق الانطلاق إلى حياة أفضل. ولكن الذي حدث هو أن هذه الأموال تبذرت في مظاهر أنية فارغة واستدانت مصر فوقها مما أفقدها استقلالها .

وفي هذا القرن -العشرين- أضاعت مصر فرصة أخرى ، ففي سبعينياته كانت على شفا الإنطلاق بعد أن أتاح لها ظرف تاريخي فريد بناء قاعدة صناعية وتدريب كادرات كثيرة في الإدارة والهندسة والعلوم، كما أتاح لها النصر العسكري في سنة ١٩٧٣ اقرار السلام الذي جعل الأموال تتدفق عليها من كل حذب .

فما أشبه الليلة بالبارحة! فما نحن نرى الأحفاد يبدون الأموال التي جاءت اليهم نون نظر إلى المستقبل، بل ويزيدون على ذلك الاستدانة كما فعل أجدادهم فخسروا استقلالهم ليس بسبب الغزو العسكري كما حدث مع الاجداد ولكن بالخنوع لإرادة البنوك الدولية التي أصبح الحج إليها لالتماس المعونات أمرا عاديا إذ لا يكاد ينقطع سيل الوزراء والموظفين العموميين المصريين الذين يفنون إلى واشنطن، منتقلين مرة بين مكاتب وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وهيئات المعونة ومرة بين مكاتب صندوق النقد والبنك الدولي، حاملين ما يبدو أنه طلب مصر الملح لإعفائها من بعض الديون أو تخفيض نسبة الفائدة على بعضها الآخر أو لزيادة المعونة أو لنقلها من بند إلى آخر أو لمدها بقرض جديد .

وماذا بعد ؟

فى هذا الفصل عرضت البيانات الخاصة بخطط التنمية، كما تنشرها الحكومة المصرية والهيئات الدولية، بغرض إيضاح الصورة الحقيقية لإنجازات هذه الخطط فى إطارها التاريخى وبفرض فرز الحقيقة من الوهم فيما تحقق ولم يتحقق من هذه الخطط وفى إبراز بعض العبر وإصلاح بعض المفاهيم التى استقرت عبر سنوات طويلة من الدعاية المستمرة . وأولى هذه الحقائق هى أن التجربة التنموية التى حققت بعض النجاح خلال الأربعين عاما الماضية هى التجربة التى تمت فى ستينات القرن العشرين والتى جرى التخطيط لها مركزيا ، والتى تمت إدارتها وتمويلها بواسطة الدولة والتى أتت معظم أموالها من المدخرات المحلية ومن الفائض المتاح . وأن أفضل سنى هذه التجربة كانت السنوات التى تلت هزيمة سنة ١٩٦٧ عندما جددت الدولة فى تحسين الإدارة وتطهيرها والاستفادة من أحسن الخبرات المتاحة . وما هو جدير بالذكر، أن التجربة الوحيدة الأخرى فى تاريخ مصر الحديث والتى حققت نجاحا هى تجربة محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر والتى تنمائل إلى حد كبير مع تجربة ستينات القرن العشرين فى الكثير من المظاهر . وبالرغم من ضجيج الإعلام الذى يحاول أن يقنع المصريين أن بلادهم قد ضاعت بعد هزيمة سنة ١٩٦٧، فإن السنتين التاليتين لها كانتا أفضل سنوات التجربة التنموية على الرغم من الإنفاق العسكرى الضخم الذى حدث خلالهما ، وهو أمر ينبغى أن نعتبر به لأنه يثبت أن جدية وطهارة القيادة هما مفتاحا التنمية فى مصر. بل ولعل نجاح

تجربتي التنمية فى أوائل القرن التاسع عشر وستينات القرن العشرين يعود فى المقام الأول لهذين العاملين ولوضوح رؤية القيادة والإصرار على مجابهة المشاكل التى تواجه التجربة بالاستفادة بالخبرة المتاحة اينما كانت وعدم التفريط فيها . ويمكن القول إن جدية القيادة وطهارتها تفوق فى أهميتها أية عوامل أخرى بما فى ذلك خصخصة أو عممة الأعمال أو اتباع تخطيط مركزى أو تأشيرى. فأيا كان الطريق فإن العامل المقرر للنجاح والفشل هو جدية القيادة وطهارتها .

وقد حاولت إبراز شكل المجتمع الجديد الذى بنى فى أعقاب بدء سياسة الانفتاح، وهو مجتمع تهشمت فيه أغلبته وانشطر إلى الدرجة التى ستجعل استمراره على هذه الحال غير متصور دون استخدام العنف وقبول العيش فى ظل قوانين استثنائية ودولة بوليسية تطلق فيها يد أجهزة الأمن لآخماد أى تآمر يمكن أن تقوم به الاكثرية الغاطسة ولمنع أى تجمع لها أو القيام بأى مظهر من مظاهر التعبير عن آلامها وآمالها. ولا أظن أن هناك من النخب من يريد أن يرى مجتمعه وقد انقلب إلى هذه الحال، تحكمه قوانين الطوارئ سنة وراء أخرى حتى وكأنها أصبحت قانون البلاد، أو أن يسوده القلق بحيث يضطر للعيش وراء أسوار عالية وفى حماية حرس عام أو خاص، أو أن يقبل أن توقف سيارته عند كل قنطرة وأن يفحص جواز سفره ويحجز كل مرة يصل فيها إلى المطار وأن يرى شوارع مدنه وقد

امتلات بملابسي الخوذ المدججين بالسلاح ، فمثل هذه الأعمال فضلا عن تنغيصها للحياة فهي لا تحل المشكلة الأساسية التي تسبب القلق الذي يعيشه المجتمع .

وفي الماضي وقبل انتشار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة كان من الممكن لصفوة صغيرة من أى مجتمع أن تعيش عيشتها الهنية بعيدا عن رؤية آلام ومشاكل الغاطسين من الناس ، فلم يكن لأى من هؤلاء الطافين منهم أو الغاطسين علاقة أو معرفة بدقائق معاش الآخر . كان كل منهما يعيش حياته الخاصة راضيا بها دون أن يتدخل أحد فى مشاكل أحد - على أن ذلك كله قد تغير اليوم فلم يعد ممكن عزل كتلة من الناس عن الكتل الأخرى فقد أصبحت أنماط معاش الصفوة معروضة على الجميع فى وسائل الإعلام المختلفة وأصبح الناس يعرفون دقائقها ويعرفون عن حياة الرغد التي تنغيصها - ولا بد أن نتصور أن هذه المعرفة ستدفع الكثير من الغاطسين للأسى على ما هم فيه وللرغبة فى تغيير حالهم فإن لم تتوافر لهم قنوا- التغيير فلابد لنا أن نتصور أن صرخات الاحتجاج والعصيان لابد وأن تتصاعد .

ولم يكن رضا عامة الناس فى الماضى على حالهم نتيجة جهلهم بتفاصيل حياة الجزء المترف من المجتمع فقط بل كان نتيجة التراث

الدينى الذى تشكل عبر أجيال طويلة والذى كان فيه الدين ملاذاً لإشاعة الطمأنينة والرضا بما قسمه الله لها من رزق وهو تراث لازالت الحكومة والمؤسسة الدينية تأمل في الإبقاء عليه على الرغم من التحدى الكبير الذى أصابه من بعض جماعات الإسلام السياسى التى تحاول تحويل الدين من أداة للرضا بالمقسوم إلى أداة للاحتجاج والعصيان .

وليس فى مصر فى الوقت الحاضر من قوة يمكن أن أوجه إليها خطابى هذا إلا النخبة الحاكمة التى تحتكر العمل السياسى وتشكل القوة المؤثرة فى المجتمع فقد استطاعت هذه النخبة عبر سنوات طويلة من الحكم أن تحتكر السلطة وأن تند كل تحرك شعبى حتى وإن كان بريئاً وأن تجعل من الأحزاب واجهات لوزن سند شعبى فقد حرمتها من إقامة الاجتماعات العامة ومن مخاطبة الناس خلال وسائل الإعلام ومن إمكان الوصول إلى السلطة حتى تجبرها على العمل فى حضانها . ومن هنا يجيئ خطابى هذا إلى هذه النخبة الحاكمة مناشدا إياها البدء فى عمل جاد لتغيير هذه الصورة فى تغييرها فائدة محققة لهم لكى ينالوا احترام وثقة مواطنيهم بل واحترام وثقة العالم ، ولكى يجعلوا من بلادهم مكانا أكثر امنا وسعادة لهم قبل غيرهم .

مصر في القرن الواحد والعشرين

(١)

عندما طلبت منى مجلة «الهلال» - في منتصف عام ١٩٩٦ - أن أكتب عن مصر في القرن الواحد والعشرين ترددت كثيرا، فلى في مجال الكتابة عن المستقبلات تجربة لم تكن ناجحة. فمئذ ثلاثين عاما، وفي أعقاب هزيمة سنة ١٩٦٧، كتبت أربعة مقالات متتالية بجريدة الأهرام عن تصوؤى عما سيكون عليه حال مصر والعالم فى آخر القرن العشرين، وفيها تنبأت بأن الحرب الباردة ستكون قد انتهت قبل نهاية القرن بمصالحة توفيقية بين النظامين المتصارعين، "الذين وصفتها بأنهما بنات حضارة واحدة، بحيث يأخذ كل منهما الشئ الطيب من الآخر لى ينطلقا لبناء عالم يسوده السلم والعدل الاجتماعى والديمقراطى. أما فى مصر، فقد تصوؤت أن سكانها، الذين سيبلغ عددهم الستين مليونا عند نهاية القرن، سيرتفع متوسط دخل الفرد فيها حتى يصل قرابة الأربعة آلاف لولار فى السنة. وقد بنيت هذا التصوؤ على افتراض أن مصر ستستمر فى تحقيق نمو اقتصادى تبلغ نسبته ٧٪ فى السنة حتى آخر القرن وهى نسبة لم تكن بعيدة عن تلك التى حققتها مصر بالفعل فى الستينات .

وكما هو واضح، فإن تنبؤاتى قد خابت. فالحرب الباردة لم تنته على الوجه الذى تصورته بل انتهت بانتصار طرف على طرف، ولم ينتج عن هذا الانتصار إلا عالم يسوده القلق انتشرت فيه الكثير من الحركات اللاعقلانية وتهمشت فيه جماعات بأسرها بل ودول بكاملها، وتراجعت فيه الديمقراطية بسبب بروز قوى جديدة أصبحت هى الحاكمة والمؤثرة فى الأحداث ومصائر الناس كالشركات عابرة الدول وأجهزة الإعلام، وهى قوى لا يعرف الناس عنها الكثير فقراراتها سرية وملاكها غير مسئولين أمام أحد، وفى مصر، خابت أيضا تنبؤاتى! صحيح أن عدد السكان أربى عن الستين مليوناً، ولكن دخل الفرد لم يصل إلا إلى سدس ما كنت قد تصورت أنه سيكون .

الكتابة عن المستقبلات - لذلك - هى أمر من الصعوبة بمكان، فالتاريخ لا يسير فى خط مستقيم بحيث يمكن إسقاط معاملات فترة على فترة تالية، واتجاهاته لا يحكمها المنطق أو الصالح العام، بل فى الأغلب تحكمها المصالح الآنية للنخب الحاكمة والتى تتفاوت فى حكمتها من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر. ويزيد الأمر صعوبة أننا نعيش عصراً ينبض بالحركة، ويتميز بسهولة الاتصال وكثرة الاختراعات، مما يجعل تصور شكل المستقبل صعباً . وما يكتبه توفلر وأمثاله عن المستقبل الوردى الذى ستأتى به «الموجة الثالثة» لعالم ما بعد الصناعة والمعلومات هو وجهة نظر تكاد تكون من باب الخيال العلمى. فالحقيقة الواقعة هى أن حضارة الموجة الثالثة، على الرغم من أنها فتحت آفاقاً جديدة لاستمتاع عدد محدود من الناس بالمعلومة والاتصال الفوري

بأمثالهم على اتساع العالم ولتعاظم القدرة الانتاجية، إلا أنها قلت الحاجة إلى الأيدي العاملة مما زاد من عدد المتعطلين وخاصة بين المتعلمين ومهرة العمال وزادت الفروق الطبقيّة داخل الدولة الواحدة وبين الدول أيضا. ولذا فإن حجم الآلام والقلق الذي حملته هذه الموجة يفوق بكثير ما جادت به حتى اليوم، فقضية الاستفادة من ثورة المعلومات على مستوى البشر عامة تحتاج أولا إلى تغيير أساسى فى النظام السياسى والاجتماعى للعالم وهو أمر غير باد فى الأفق حتى الآن .

(٢)

وقد سبب لى إخفاقى فى تنبؤاتى، التى تصورتها وأنا من منتصف سنوات العمر، أن أتردد فى الدخول فى تجربة أخرى، إلا أنني قررت الاستجابة لدعوة الهلال وأن أكتب ما طلبته منى عن تصوورى لحال مصر فى نهاية الثلث الأول من القرن الواحد والعشرين، أكتبه وقد خط الشيب شعرى وأنا فى آخر سنى العمر محاولا أن أبين ماذا سيكون عليه شكل مصر، لو أنها استمرت على نفس النهج الذى تسير عليه اليوم، حتى يتبين للنخب قدر العمل الذى ينتظرها لكى يتركوا بلادهم وهى أحسن حالا عما استلموها .

ذلك أنه سيعيش على أرض مصر، فى ثلاثينات القرن الواحد والعشرين، ما بين المائة والمائة وعشرين مليوناً من البشر سيبنى الكثير

منهم مسكنه على أرض وادى النيل الزراعية التى ستصبح نصف مساحتها على الأقل غابة من الأسمنت ومشغولة بالمباني والطرق ومختلف المنشآت . وسينتقل إلى المدن جزء كبير من سكان الريف، وستصبح القاهرة الكبرى عاصمة يسكنها ثلاثين مليوناً من البشر سيعيش الجزء الأكبر منهم مكسدين فى مناطق عشوائية على أطراف المدينة وفى مساكن ليست بها نورات مياه أو صرف صحى - أقول ذلك من واقع أن أحداً لم يرق حتى اليوم باقتراح وسيلة يمكن أن تعطى للفقراء مسكناً معقولاً وبسعر يمكن أن يتحملوه. وسيزداد الضغط السكانى على الكثير من الأحياء القائمة، وسينحدر حالها من حيث الخدمات والمواصلات والضوضاء والتلوث، وسيحدث بها ما حدث لحرى شبرا خلال النصف الثانى من القرن العشرين وسيهجرها القادرون إلى خارج المدن لبناء واحات لسكنائهم بعيداً عن الازدحام والضوضاء .

وستجابه الزراعة فى وادى النيل مصاعب كبيرة، وسيهجر العمل فيها الكثيرون لصعوبة العمل فيها وقلة العائد منها، كما ستجابه الزراعة فى الصحراء صعوبات أكبر وسيكتشف الكثيرون أنها كانت مغامرة خاسرة بعد أن يهبط منسوب الماء الجوفى وتزيد ملوحة الآبار . وسيزداد اعتماد مصر على العالم الخارجى لتزويدها بالقمح ومختلف المواد الغذائية .

ويتناقص المساحات المزروعة فى وادى النيل، فلن يجابه المصريون نقصا فى كمية المياه اللازمة لاستخدامهم المنزلى أو فى الصناعة، فسيمرض الماء الذى سيوفرونه فى الزراعة حاجتهم المتزايدة فى الأغراض الأخرى. وأغلب الظن أن مياه النيل ستصلهم دون مشاكل تذكر مع دول أعالي النيل التى ستظل على الأغلب فى حال لن يسمح لها باستغلال أكبر لمياه النيل أو تحدى حق مصر فى مياه النهر. على أن أكبر المشاكل التى قد تواجه مصر فى توفير المياه، فى ثلاثينات القرن القادم، قد تكون فى انسداد جزء كبير من بحيرة ناصر حول الشلال الثانى عند منطقة وادى حلفا بالطمى الذى يحمله النهر ويرسبه هناك وما يتبع ذلك من خسارة فى كمية المياه التى تصلها نتيجة البخر والتسرب . وقد وصل ارتفاع الطمى فى هذه المنطقة فى سنة ١٩٩٢ (وهى آخر سنة أتبع لى فيها الإطلاع) إلى أكثر من ثلاثين مترا - وهذه مسألة ستشغل المصريين بدءا من أولى سنوات القرن الحادى والعشرين.

كما سيواجه المصريون أيضا مشكلة تلوث المياه والتى أتوقع أنها ستصل إلى درجات غير مقبولة مع تزايد الصرف الصحى من عديد المدن على طول نهر النيل والتى ستصرف مياه معظمها فيه .

وفى أوائل سنى القرن الواحد والعشرين، ستكون عملية خصخصة مصانع القطاع العام والبنوك قد انتهت بانتقال ملكيتها إلى نخبة منتقاة

من المصريين بالاشتراك مع الشركات العابرة للدول والمتعددة الجنسية. وسيتم إغلاق بعض المصانع التي لن يكون في استطاعة ملاكها الجدد إدخالها في السوق العالمي، كما سيتم تطوير المصانع الأخرى حتى تصبح قادرة على المنافسة وإيجاد مكان لمنتجاتها في السوق العالمي، وسيكون إغلاق المصانع أو تطويرها سبباً للاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين فيها وعلى كل المستويات مما سيسبب ألاماً كثيرة. وأغلب الظن أن الحكومة ستضطر في نهاية الأمر إلى منحهم تعويض بطالة .

وبدخول مصر منظمة التجارة العالمية، في أوائل القرن الواحد والعشرين، فإن الكثير من مصانع القطاع الخاص - والتي تعيش اليوم على حساب الحماية الجمركية كمصانع النسيج والسيارات - ستغلق أبوابها أو ستضطر للدخول في شراكة مع رأس المال الأجنبي .

وإذا استمر الحال على ما هو عليه للثلاثين سنة القادمة، فإن الفروق بين دخول الناس ستزداد وسيتم تكريس انشطار المجتمع إلى شطرين، في طرف منه نخبة قليلة العدد واسعة الثراء، وفي طرفه الآخر كتلة الشعب المصري التي ستتجهش تماماً ويعيش الجزء الأكبر منها على الفتات. وفي ثلاثينات القرن القادم ستكون الأجيال الجديدة من أبناء كلا الطرفين قد شبت وتثقت قواعدها وزاد انفصالها عن بعضها البعض واختلقت طموحات وطريقة عيش ولغة كل منهما. وستعيش النخبة في أحياء جديدة خارج المدن

محاطة بأسوار وذات حرس خاص وعام، وسترسل أبنائها إلى مدارس وجامعات خاصة وستترقبه عن نفسها فى أماكن بعينها، وستترك النخبة لعامة الناس المدارس والجامعات الحالية والتي لا مناص أن يكون مصيرها مزيدا من الانحدار. وسيزداد اهتمام النخبة بتعليم أبنائها اللغات الأجنبية وفنون الإدارة والعلاقات العامة، لإعدادهم لإدارة الشركات وبيوت المال والتجارة التي يملكونها ولتمكينهم من الحوار مع شركائهم من مسئولى الشركات متعددة الجنسية والذين سيكونون مسئولين عن تطوير العمل ونقل التكنولوجيا، ولذا فلن يكون البحث العلمى أو الهندسة من بين الاهتمامات الأولى للنخبة .

وسيتحتاج الحفاظ على مثل هذه التركيبة الاجتماعية إلى استخدام القهر وقبول العيش في ظل قوانين استثنائية وتحت حكم الطوارئ وإطلاق يد أجهزة الأمن لإخماد أى تذمر يمكن أن تقوم به الأكثرية الغاطسة ومنع أى تجمع لها أو القيام بأى مظهر من مظاهر التعبير عن ألامها أو آمالها . وفى مثل هذا الجو فلا بد لنا أن نتصور أن استخدام أجهزة الأمان الالكترونى واستئجار الحرس الخاص وبناء الأسوار سيتزايد .

وأغلب الظن أن الاقبال على الهجرة إلى خارج البلاد سيستمر إن لم يزد عما هو عليه الآن . وستكون أغلب الفرص فى البلاد العربية التي

ستظل، وحتى ثلاثينات القرن القادم، في رفاهية نسبية لتوقع ازدياد الطلب على نفطها وكذلك أوروبا التي ستعاني في ذلك الوقت من قلة اليد العاملة فيها نظرا لندرة المواليد وازدياد عدد شيوخها. وتقدر المجموعة الأوروبية أنها ستكون في حاجة إلى حوالي ٧ ملايين عامل في ذلك التاريخ تنوى تهجيرهم إلى أوروبا من بلاد العالم الثالث وعلى الأخص من بلاد جنوب البحر الأبيض المتوسط . وستكون معظم العمالة المطلوبة هي لأداء الخدمات الدنيا، وستكون بعقود محدودة المدة يستجلب فيها العمال دون أن يصطحبوا عائلاتهم حتى يمكن إعادتهم إلى بلادهم بعد انتهاء مدة عقودهم. وهذه السياسة الجديدة هي نفس السياسة التي تتبعها سويسرا في الوقت الحاضر، وهي بغرض تفادي مشاكل موازنة المهاجرين لبلادهم الجديدة والتي كثيرا ما تأتي مع وصول أعداد كبيرة من بلاد العالم الثالث .

(٣)

رسمت هذه الصورة لحال مصر في ثلاثينات القرن الواحد والعشرين، على فرض أن ما يحدث اليوم في مصر سيتم إسقاطه حتى هذه السنوات وهو أمر غير محقق وأرجو أن تخيب تنبؤاتي هذه كما خابت في المرة السابقة، على أن الشيء الأكيد، هو أن استمرار الحال على ما هو عليه سيؤدي إلى مستقبل لا أظن أن النخب ذاتها تحب أن تراه. وغرضي هنا هو تنبيهها إلى الشقاء الذي سيجلبوه على بلادهم وعلى أنفسهم قبل أي شيء آخر إن لم ينتهوا للأمر .

ولصر من الميزات الخاصة ما يمكنها من أن تجد لنفسها مكانا بارزا فى هذا العالم الجديد الذى نراه يبزغ اليوم، فلديها الموقع والتاريخ والجو المعتدل والبشر، فهى فى موقع حاكم بين القارات الثلاث وهى وسط بين طوكيو ونيويورك مما يمكن أن يجعلها شريانا للنقل ووسيطا لانتقال المال. وهى ذات تاريخ عريق فى آثاره وتراثه، وهى ذات جو معتدل على طول العام، مما يمكن أن يخرج المحاصيل وقت مالا يستطيع غيرها أن يخرجها، ولديها امتداد مكانى هائل ومصادر للطاقة ويسكنها بشر نوى تراث فى احترام العمل والنظام والسماحة والحياة المدنية .

ويلاد بكل هذه الامكانيات لا يجوز لها إلا أن تكون بلادا كبيرة ومؤثرة !

الاستخدام الأمثل لامكانيات مصر من الأرض والمياه والطاقة

يسكن أرض مصر قرابة الستين مليوناً من البشر يزدهمون على رقعة من الأرض لا تزيد مساحتها على ٧ ملايين فدان. وهم في ازدهامهم يتنافسون على المكان حتى كادوا يفسدونه بالمناطق العشوائية التي أحاطت بالمدن دون تخطيط وبالمباني الأسمنتية التي أقيمت في قلب الريف وزحفت على أجود الأراضي الزراعية التي تقلصت مساحتها عاماً بعد آخر .

ويبدو للناظر عن بعد، أنه لا يوجد سبب واحد يجبر المصريين على العيش في هذا الضيق. فأمامهم المكان المتسع في الصحراء الشاسعة التي تحيط بوادي النيل، كما أن ببلادهم المقومات الأساسية التي تقوم عليها عملية التعمير من المياه والطاقة، ومع ذلك فقد عجز المصريون عن الاستفادة من هذه المصادر الثلاثة : المكان والمياه والطاقة، بل هم الآن في طريقهم لتبديدها. وتوجد هذه المصادر في مصر دون غيرها من البلاد المجاورة فبلاد الشام عامة، وفلسطين وإسرائيل والأردن خاصة، فقيرة في هذه المصادر الثلاثة فليس لدى أي منها مكان متاح للامتداد أو مياه يمكن توفيرها أو طاقة من أي نوع لاستخدامها في أي بناء. وربما كان هذا الفقر في هذه الموارد الطبيعية الأساسية هو أحد أسباب اندفاع إسرائيل للسلام بعد أن فطنت إلى أنه لم يعد أمامها - وقد استفادت من مصادر ثروتها الأساسية هذه إلى أقصى الحدود - إلا

بناء جسور التعاون الإقليمي والامتداد خارج الحدود، ولا يسع القارىء لكتاب بيريز وناغور «الشرق الأوسط الجديد» الذى صدر فى سنة ١٩٩٤، ولكتاب الحكومة الاسرائيلية الذى أصدرته بمناسبة انعقاد قمة الدار البيضاء فى أكتوبر سنة ١٩٩٤، إلا أن يرى أن الانفتاح عبر العالم العربى المحيط هو أحد الأهداف الأساسية للسياسة الاسرائيلية الجديدة .

أما مصر، فعلى الرغم من امتلاكها للموارد التى تؤهلها لتعمير صحاريها فقد عجزت عن ذلك ولم تستفد منها فى حل مشكلات توزيع السكان أو رفع نوعية العيش لأهلها، وما يدعو إلى الأسى أنها فى طريق تدميرها .

المكان

يشعر المصريون، كلما ضاقت بهم الأرض التى يعيشون عليها، بأن عليهم أن ينتقلوا إلى الصحراء التى تحيط بالأرض التى يسكنونها من كل مكان والتى تشكل أكثر من ٩٦٪ من مساحة بلادهم. ولا يحتاج المرء إلى عناء كبير، لى يدرك أن الكثافة السكانية لأرض المعمور من مصر كبيرة فهى تبلغ ألفى شخص للكيلو متر المربع الواحد ، أى أن نصيب الفرد هو قطعة من الأرض لا تزيد مساحتها على ٥٠٠ متر مربع أو ٢٠ × ٢٥ متراً، على الفرد أن يدبر منها معاشه بالكامل وأن يعطى جزءاً منها لمختلف المرافق اللازمة لحركته أو تعليمه أو العناية بصحته وجزءاً آخر لإقامة البناء الأساسى الثابت للأمة كالمصانع أو المنشآت العامة .

تعيش فى وادى النيل المحدود المساحة، إذن، كتلة ضخمة من البشر تتنافس على موارد محدودة مما يجعل التفكير فى تعمير الصحراء التى تحيط بوادى النيل من كل جانب محتما. فمازالت الصحراء هى الجهة الباقية أمام مصر للتخفيف عن الوادى الذى تدهورت فيه نوعية الحياة تحت ضغط كتلة البشر .

ومما يزيد فى أهمية هذه الجبهة، هو أنها تكاد تكون المنطلق الوحيد لحل مشكلة اكتظاظ السكان وضيق العيش الذى يجعل من حسن استخدام- فضلا عن تنمية - مصادر الثروة فى وادى النيل نفسه أمرا صعبا. فالتوسع فى الأرض الزراعية فى وادى النيل تحدده كمية المياه المتاحة وقلة المساحات ذات التربة الصالحة والموجودة على ارتفاع مناسب عن مصدر المياه كما يحكم اكتظاظ السكان التوسع الصناعى الذى سيصبح باهظ النفقة إذا أريد له أن يبنى دون أن يلوث الجو أو ماء النهر. وحتى التوسع السياحى، الذى يعتقد الكثيرون أن لوادى النيل فيه ميزة خاصة له حدوده ، فالآثار المهمة صغيرة المساحة والوصول إليها كائن فى دروب يصعب تصور توسيعها لاستيعاب أعداد أكبر من السائحين كما أن مشكلات الازدحام والضوضاء والتلوث تضع حدا لعدد السائحين، الذين يمكن أن تستقبلهم البلاد .

وقد ظلت الصحارى المصرية حتى وقت قريب أرضا لا عمار فيها يخافها المصريون ولا يرغبون فى العيش فيها ويحسبون زيارتها ولو زيارة عابرة مغامرة كبيرة. كما جاء وقت لم يكن يسمح للمصريين بالتجوال فيها فقد كان دخولها يحتاج إلى تأشيرة من السلطات. على

أن هذا كله قد تغير الآن، فقد اكتشف المصريون مع تقدم وسائل النقل والمواصلات وتحت عوامل الضغط السكاني وجها واحدا من إمكانات التعمير فوجدوا في شواطئ البحر الأحمر وإقليم غرب الاسكندرية أماكن صالحة للترفيه والراحة وكانوا قبل جيل واحد يظنون أنها بعيدة ككوكب المريخ . وقد رأيت هذا التغير في حياتي الناضجة فقد كانت أولى رحلاتي في الصحراء على ظهر جمل عندما لم يكن خارج وادي النيل طريق اسفلتي واحد يقطع الصحراء بما في ذلك طريقا القاهرة الاسكندرية والقاهرة السويس اللذان رصفا خلال الحرب العالمية الثانية، كما كان الوصول إلي مناطق البحر الأحمر أو الواحات أمرا شاقا يحتاج إلى استعدادات هائلة .

وكنا نحن الذين تخصصنا في دراسة الصحارى - موقنين بما لهذه الصحارى من إمكانات كبيرة تفوق بكثير إمكاناتها السياحية والترفيهية وكنا نضع لها خططا لتعميرها كانت تصطدم بندرة الماء العذب وعدم وجود مصدر للطاقة. والآن وقد أصبح من الممكن توافرها فإننا نعود إلى كراساتنا القديمة لكي نعيد صياغة أحلامنا لكي نصطدم بمشكلة جديدة هي تبديد أجزاء كبيرة من الصحراء التي كان يمكن أن تكون مكانا مناسباً لعمليات التعمير وقد تزايدت عمليات التبديد هذه بدءاً من سنة ١٩٧٤ وهي السنة التي احتفلت فيها هيئة المساحة الجيولوجية والتعدين التي كنت رأسها بمرور مائة عام على قيام أول بعثة علمية منظمة لدراسة الصحراء الغربية والتي دعوت فيها إلى البدء في وضع خطة للاستفادة من الصحراء، وقلت عنها إنها تمثل امتدادا لمصر مثل ذلك الذي كان يمثلته الغرب الأمريكى للولايات المتحدة وسيبيريا لروسيا.

وفى ذلك العام، تم إنشاء وزارة جديدة بمصر سميت بوزارة
التعمير، عين لها وزير هو كبير مقاولى مصر الذى قام - تحت شعار
ماسمى فى ذلك الوقت بغزو الصحراء - بعمليات بناء ضخمة استنفدت
الجزء الأكبر من الأموال التى تدفقت على مصر بعد حرب سنة ١٩٧٣ .
وقد ظلت سياسة البناء هذه فى المناطق المتاخمة لوادى النيل هى
سياسة وزارة التعمير حتى اليوم . فالتعمير، فى ظل هذه السياسة، هو
إقامة مبان أسمنتية نمطية فى أطراف المدن أو فى تجمعات خارجها
سميت بالمدن الجديدة ، وقد انتقل هذا النشاط فى البناء فيما بعد إلى
شواطئ البحار. ولاشك فى أن حصيلة كل ذلك البناء كانت خيرا على
رجال المقاولات الذين أثروا ثراء فاحشا، إلا أن ذلك كله لم يحل أية
مشكلة حتى مشكلة الإسكان التى ظلت مستحكمة مما اضطر جموع
الناس إلى حلها بجهودهم الذاتية ، بالبناء من وراء ظهر السلطة فى
مناطق عشوائية أقاموها حول المدن وفى قرى الريف. ويقدر عدد الذين
يسكنون هذه المناطق، التى أقيمت منذ إنشاء وزارة التعمير، بحوالى
عشرين مليون نسمة فى الوقت الذى لم تزد جملة سكان المبانى الجديدة
التي أقامتها وزارة التعمير على مليونى نسمة .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبانى الأسمنتية التى أقامتها الوزارة
حول المدن تتسم بأنها عديمة الطراز أو الذوق كما أنها بنيت فى
ازدحام وبدون مساحات خضراء مما أفسد الخطط لإمكان إعادة تخطيط
المدن وتجميلها كما حدث فى حالة القاهرة عندما لم تستطع

الاستفادة بالأراضى الجديدة التى نشأت حول طريقها الدائرى الجديد. فبدلاً من أن تشكل هذه الأراضى مناطق جذب لإعادة تنظيم القاهرة، أصبحت مكاناً لبناء العشوائيات والمضاربة فى الأراضى التى كانت كلها ملك الحكومة تخططها كما تشاء. قارن بين ما انتهى إليه حال الطريق، وما كنا نأمل فيه عندما اقترحنا بناءه منذ أكثر من ربع قرن مضى، كنا نأمل أن يتوسط الطريق خط للمترو يلف القاهرة لتسهيل الوصول إلى أى مكان فيها وكنا نأمل أن تقسم أراضى ما حول الطريق - بعد أن تحفظ بعض أجزائه «كمحميات طبيعية» إلى نطاقات تخصص لغرض عمرانى معين، أما المحميات الطبيعية، فكانت تشمل مناطق الجبل الأحمر والمعصرة وأبو رواش، ففيها بعض أجمل وأندر الظواهر الطبيعية الفريدة فى مصر كبقايا الغابات المتحجرة والنافورات الحارة القديمة وأماكن لأقدم أدوات صنعها الإنسان فى مصر وواجهات المحاجر التى استخدمها الأجداد فى بناء الآثار العظيمة. وكنا نأمل أن نخطط النطاقات لكى يحوى واحد منها ورش ومسابك ومصانع الحرفيين الصغيرة حتى يمكن إخلاء القاهرة مما يثير الضوضاء فيها، أو مما يجثم فوق أعظم مناطقها الأثرية فى القاهرة الفاطمية وفى حصن بابليون وفى نزلة السمان ، ولم يكن هذا الأمر صعب التحقيق لو أن الطريق قد أشرف على تنفيذه المتعلمون ذوو الخبرة .

عملية البناء الأخرى التى تتم الآن، والتى سيكون لها أسوأ الأثر على مستقبل الصحراء، هى التى تحدث على شواطئ البحار حيث أفضل الأماكن لإقامة منشآت التعمير. ففي السهول التى تحدّها بل وتحت مياهها، تقع مكامن الغاز الطبيعى التى تم اكتشاف جزء منها خلال السنوات الأخيرة والتى مازال جزءها الأكبر مخزوناً تحت الأرض فى انتظار كشفه واستغلاله. ويشكل الغاز مصدر الطاقة الذى يمكن أن تبنى حوله منشآت التعمير، وكان عدم وجوده هو العامل الكابح لأحلام تعمير الصحارى فى مصر، والآن وقد وجد فإن استخدامه فى عمليات التعمير سيكون رهن وجود حرم كبير لجميع الشواطئ المصرية التى لا يصح بأية حال ملكية الأراضى المطلة عليها لفرد أو لجماعة مهما كانت الأسباب. فالمباني التى تقام على البحر مباشرة تحد من عملية تعمير الصحارى وتوقف أى تنمية خلف خط تنظيمها، إذ كيف يمكن تعمير مكان بالصحراء عندما لا يكون الوصول منه إلى الشاطئ ممكناً.

وإنه لأمر يصعب على الفهم أن يسمح المصريون لشواطئهم بهذا الاستغلال غير المنظم. فالساحل الشمالى إلى الغرب من الاسكندرية قد تبدد تماماً بسلسلة من المباني الخاصة بحيث أصبح الوصول الحر إلى هذا الشاطئ مستعصياً، ونحن نسير فى الاتجاه نفسه على طول سواحل البحر الأحمر وخليجى السويس والعقبة، وإذا تيسر اليوم

لبضعة آلاف من الناس أن ينالوا نصيبا من هذه الشواطئ فإن آلاف بل ملايين عديدة أخرى ستحرم من هذا النصيب بل سيمتد الحرمان إلى أغلبية أحفاد مالكيها في الوقت الحاضر .

الأمر الثالث الذى يسهم فى تبديد المكان هو عدم وجود طريق منظم ومحدد لامتلاك الأراضي الصحراوية وتداولها فى الأسواق مما تسبب عنه نهب أجزاء كبيرة منها خرجت من دائرة الاستفادة العامة لها . ومازالت ملكية الأراضي الصحراوية تتم كمنحة من الحاكم أو بالاستيلاء عليها عنوة ويفرض الأمر الواقع فى غفلة القانون ، وهذا واحد من أهم الأمور التى تبدد الأرض وتعيق إنشاء السوق التى يتبادل الناس فيها أملاكهم الموثقة فى حرية وأمان وهى من الأسباب التى تجمد تنمية الصحراء والحركة فيها . ويحتاج بناء سوق نشط لتبادل العقارات إلى تأكيد حقوق الملكية ووضعها فى حجة ليس فيها أى لبس عن مساحة وأبعاد وموقع العقار يتم توثيقها فى جهاز مركزى يحكمه القانون . ومثل هذه الوثائق، عندما تدخل السوق ويتبادلها الناس فى حرية، ستنقل الملكية لمن يستطيع الاستفادة منها أحسن الاستفادة، وليس فى مصر حتى اليوم نظام ناجح للتوثيق، فلا يزال أكثر من ثلاثة أرباع العقارات والأراضى فى وادى النيل غير موثقة ، أما فى الصحراء فالتوثيق يكاد لا يكون معروفا ، وتكاد مصر تشبه فى هذا الأمر أوروبا القرون الوسطى قبل أن تدخل فى نظام واقتصاد السوق .

ويسهم عدم وجود خطة قومية لتنمية الصحراء إسهاما كبيرا في تبديد الأرض. ذلك أن النظر إلى الصحراء ككل سيضمن الاستفادة المثلى من كل موقع فيها كما يسهم عدم وجود قوانين تنظم دق الآبار وسحب المياه الجوفية منها في تبوير الأرض عندما تتداخل دوائر تأثير الآبار المتجاورة أو يزيد سحب المياه على حد معين. كما أن عدم وجود الخرائط المفصلة التي تحدد الأماكن الصالحة للزراعة يضر بالأراضي الواطنة عندما تستقبل أملاح القسيل من الأراضي العالية. وكنت قد دعوت في السبعينيات إلى ضرورة وضع خطة قومية شاملة لتعمير الصحراء، ورفع الخرائط لبعض أماكنها المرموقة للتعمير والاحتفاظ بباقيها كمحميات طبيعية، وبالفعل فقد تم وضع خطة مبدئية قام بها قطاع المشروعات بالهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية إلا أن المضي قدما في تنفيذ ما كانت تحتاج إليه الخطة من دراسات لم يتم فلم يرغب أحد من المسؤولين في السبعينيات أن يشاركنا أحلامنا فقد كانت لهم أحلام وأهداف أخرى !

المياه

تتمتع مصر دون غيرها من دول حزام الصحاري المدارية، بنصيب أكبر نسبيا من المياه لوجود نهر النيل فيها والذي يمدها في الوقت الحاضر بحوالى ٥٥,٥ بليون متر مكعب من المياه تستخدم منها مصر في الاستهلاك المنزلى (٦,٥٪) والصناعة (٦٪) والباقي في الزراعة ولا

يذهب إلى الصحراء من مياه النيل إلا أقل القليل لتغذية بعض مدن ساحل البحر الأحمر وغرب الاسكندرية .

أما مصادر المياه العذبة بالصحراء، فتنحصر فى الأمطار التى تتساقط على طول ساحل مصر الشمالى فى حدود ١٠٠ مم فى السنة ينساب الجزء الأكبر منها إلى البحر ويستخدم الباقى فى الزراعة الموسمية للقمح والشعير فى مواقع كثيرة من الساحل الشمالى. ويأتى أكثر المطر فى سيول جارفة، وهذه يروح معظمها إلى البحر وقد حاول المصريون أخيرا حجز هذه المياه بإقامة السدود فى مجاريها إلا أن محاولاتهم لم تكن ناجحة تماما، لأن السيول تأتى فى موجات كاسحة تجرف أقوى بنية. مع ذلك، فإن دراسة حديثة قدرت إمكان تخزين حوالى ٢٥ مليون متر مكعب من مياه سيول شمال سيناء . والمصدر الأساسى للمياه فى الصحراء هو مخزون المياه الأرضية، الذى يقع تحت سطحها ويقع الجزء الأكبر منه تحت سطح الصحراء الغربية وشمال سيناء، ويقدر أقل أهمية فى عدد من مصبات وديان الصحراء الشرقية وجنوب سيناء. أما عن مخزون المياه بالصحراء الشرقية وجنوب سيناء فهو قليل لطبيعة تضاريس هاتين المنطقتين الجبليتين حيث تنحدر المياه على سطوح جبالهما إلى البحار أو وادى النيل ولا يبقى منها إلا القليل الذى يتخلل صخور سهولها لى يخزن تحت السطح أما شمال سيناء فأرضه منبطة تأتى إليه أكثر المياه التى تتساقط على

شبه جزيرة سيناء عن طريق عدد من الوديان من أهمها وادى العريش الذى يصرف أكثر من ثلثى مياه جنوب ومنتصف سيناء كما يتساقط عليه المطر. ويستغل الخزان الجوفى لمنطقة شمال سيناء فى الوقت الحاضر، ففى دلتا وادى العريش أكثر من ٢٢٠ بئرا سطحية تعطى تصريفا يقدر بحوالى ٧٠,٠٠٠ متر مكعب فى اليوم (أو ٢٥ مليون متر مكعب فى السنة) تستخدم فى زراعة ما يقرب من ٤,٠٠٠ فدان ، وفى منطقة بئر العبد تزرع الكتبان الرملية الساحلية بآبار ضخمة فى حدود ٤,٠٠٠ فدان أخرى ، أما المياه الجوفية التى توجد على أعماق كبيرة فى طبقة الطباشير أو الحجر الرملى فإنها لم تستغل بعد. ويقع خزان المياه الجوفية فى هذه الطبقات على أعماق تتراوح بين ٥٠٠ ، ١٢٠٠ متر تحت السطح وهى قليلة التصرف ، إذ لم يزد تصرف أى بئر دقت فيها حتى هذه اللحظة على ٣٠ مترا مكعبا فى الساعة (أى حوالى ٢٥٠,٠٠٠ متر مكعب فى السنة) .

أما خزان المياه الأرضية بالصحراء الغربية، فهو ممتد لمسافات كبيرة، وتختلف سعته وقدرة مياهه على الانسياب من مكان إلى آخر. وباستثناء بعض المناطق الصغيرة فإن هذا الخزان يحتوى على مياه خزنت منذ وقت طويل وهى غير متجددة فى معظمها ، وكان المشتغلون بالعلم فى الماضى يعتقدون أنها تتجدد نتيجة وصول أمطار هضبة تبستى بمنطقة الساحل الافريقى إليها إلا أن

البحث الحديث أثبت أن معظم المياه تجمعت خلال الفترات المطيرة التي حلت بأرض مصر خلال العصور الجيولوجية القديمة وأنها لذلك غير متجددة .

ويمتد خزان المياه الأرضية تحت الصحراء الغربية لمسافات شاسعة وهو من الحجر الرملى ذى النفاذية العالية والحامل للماء بين حبيباته ، وكان هذا الخزان موضوع دراسات عديدة كان من أشملها ما قامت به مؤسسة تعمير الصحارى وهيئة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة عن خزان المياه الأرضية بواحات مصر التى أطلق عليها اسم الوادى الجديد. وفى هذه الدراسات رفعت الخرائط وندق العديد من الآبار الاختبارية وجمعت البيانات الأساسية وعملت نماذج رياضية عن كمية المياه التى يمكن استخراجها منه. وقد أثبتت هذه البحوث أنه من الممكن زيادة مقدار السحب من هذا الخزان فى حدود بليون متر مكعب فى السنة للمائة سنة المقبلة ، ويسحب من الخزان فى الوقت الحاضر حوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب على النحو التالى(بالمليون متر مكعب فى السنة) : آبار الخارجة (٩٥) - الداخلة (١٩٥) - الفرافرة (١) - البحرية (٥٠) - سيوة (٦٠) . وبالواحات ٧٢٢ بئرا قديمة ونبعا ذات تصرفات صغيرة ، ٤٨٥ بئرا عميقة يستخرج منها فى الوقت الحاضر (سنة ١٩٩٣) حوالى ٨٥٠ ألف متر مكعب فى اليوم ، وقد تناقص تصرف البئر العميقة منذ بداية مشروع الوادى الجديد سنة ١٩٦١ من

متوسط ٢٨٦ مترا مكعباً في الساعة إلى حوالي ٧٢ مترا مكعباً في الساعة في سنة ١٩٩٣ ، كما تناقص تصرف أبار وعيون الأماشي أيضا بل وتوقف تدفق الكثير منها مما استوجب استخدام محطات رفع جعلت ثمن استخراج المتر المكعب الواحد بعد رفع أسعار الطاقة أخيراً أكثر من ١٦ قرشاً .

وتستخدم هذه المياه في الوقت الحاضر في زراعة ٤٣,٠٠٠ فدان في الوادي الجديد، بمعدل ٧٥٠٠ متر مكعب لكل فدان تبلغ تكلفتها الحقيقية حوالي ١٢٠٠ جنيه في السنة، مما يجعل من الزراعة في الصحراء عملاً غير اقتصادي وغير مجد. فإذا أضفنا إلى ذلك أن كمية المياه المتاحة في الصحراء - سواء المتجدد منها أو الذي يتساقط عليها في صورة أمطار أو القابل للاستخراج من باطنها - هي كمية محدودة لا تزيد على ٤ بلايين متر مكعب، لأيقننا أن التوسع الزراعي في الصحراء لن يؤدي إلا إلى زيادة طفيفة في جملة الإنتاج الزراعي في مصر .

وتشمل كمية المياه المتاحة في الصحراء حوالي بلايين متر مكعب من المياه المتجددة التي تتساقط على الحزام الشمالي في معظمها، و٢ بلايين متر مكعب يمكن استخراجها من خزانات باطن الأرض غير المتجددة يأتي ١,٥ بلايين متر مكعب منها من جنوب غرب مصر وهو ما سمي بمشروع «شرق العوينات»، وبلايين متر مكعب من الوادي الجديد

ونصف بليون متر مكعب من شمال سيناء ومناطق أخرى، ومشروع شرق العوينات، شأنه شأن مشروع الوادى الجديد، من المشروعات التى درس خزانها الجوفى من المياه دراسة وافية أثبتت أن فى الإمكان استخراج حوالى ٤,٧ مليون متر مكعب يوميا من باطنها لمدة مائة سنة ينخفض خلالها منسوب الماء الأرضى بين ٦٠ ، ٨٠ مترا لى يصل الضخ إلى عمق ١٠٠ إلى ١٤٤ مترا تحت السطح. وكما سبق القول فإن المياه الأرضية بالصحراء غير متجددة وما يسحب منها لا يأتى بدل منه، كما أن رفعها إلى سطح الأرض بالطرق التقليدية غالى التكلفة مما يجعل استخدام هذا المورد الثمين فى الزراعة من الأمور التى تدخل فى بابا التبديد فمرئود استخدام المياه فيها قليل بالمقارنة بمختلف الأنشطة الأخرى .

وحتى المناطق التى يتدفق فيها الماء دون الحاجة إلى رفعه، فإن مرئود الزراعة كثيرا ما يكون ضئيلا ذلك لأن التوسع الزراعى فى هذه المناطق كثيرا ما يجئ بصعوبة صرف المياه ، وأبرز الأمثلة لذلك ما يحدث اليوم فى واحة سيوة حيث تسبب تفجر المياه فيها فى ارتفاع منسوب المياه الأرضية وزيادة الأملاح وتدهور زراعتها مما سيؤدى بكل تأكيد إلى اختفاء هذه الواحة فى غضون الخمسين سنة المقبلة ما لم يتم إيجاد حل لصرف المياه الزائدة عنها.

ولنا فى الماضى عبرة، فقد تسبب تدفق المياه فى غابر الزمان إلى إفساد مناطق واسعة فى منخفضات الواحات الخارجة والداخلية بل وواحات كاملة أخرى كانت زاهرة فى ماضى الزمان إلى الجنوب والغرب من الواحات الحالية واختفت تماما اليوم عندما دق الرومان الأبار فيها دون حساب لاستخراج الماء المخزون فى الطبقات السطحية منها فتفجرت العيون فى أمكنة كثيرة، وتحولت أجزاء كبيرة من هذه المنخفضات إلى بحيرات، فلما انتهى مخزون المياه من هذه الطبقات السطحية تركت الواحات خرابا بعد أن كانت مكانا مزدهرا لفترة طويلة من الزمان وحتى تدميرها فى ستينيات القرن العشرين .

على أن كل هذه الحقائق والدراسات لم تصل بعد إلى آذان السلطة التى مازالت تدعم الزراعة الصحراوية التى تبدد المياه المحدودة والثمين تحت الصحراء، والتى كان من الممكن الاستفادة منها فى أنشطة أخرى تشارك فى بناء مصر الجديدة .

الطاقة

البتترول والغاز هما عصب الحضارة الحديثة ومصدر الطاقة التى تدير أدواتها ومصانعها ، دون وجودهما لا يتم تعمير أو بناء. وهما كالماء العذب أعمدة أساسية فى تعمير الصحراء ، وقبل اكتشافهما بكميات معقولة كان الكلام عن تعمير الصحراء لا يخرج عن الحلم .

ويوجد البترول والغاز بمصر بكميات تفيض عن احتياجاتها الحالية مما يتيح لها تصدير جزء منهما، وفي هذا تتميز مصر عن معظم بلاد العالم التي تضطر إلى استيراد حاجتها من الطاقة. وفي تصوري أن هذه الميزة التي لا يتمتع بها إلا عدد قليل من البلاد قد لايزيد على أصابع اليدين، هي مفتاح مستقبل مصر لو أحسن استخدامها واحتفظت مصر بثروتها البترولية لنفسها وأوقفت تصديرها واستفادت منها في بناء المصانع وتعمير البلاد وإيجاد فرص للعمالة ورفع مستوى العيش بها .

ونحن نعيش وسط عالم أثرى الكثير من بلاده بتصدير ثروتها البترولية مما ترك لدى الكثيرين الانطباع بأن الطريق الوحيد للاستفادة من هذه الثروة هو في تصديرها إلى خارج البلاد . وهذا أمر إن صح مع النويولات قليلة السكان ذات الاحتياطات الضخمة من البترول، أو مع الدول التي لم يصل مستواها الحضارى للقدرة على الاستفادة من هذه الثروة، فإنه لا يصح أبدا في حالة مصر. فهي دولة كثيفة السكان، احتياطاتها المثبتة من البترول والغاز متواضعة، كما أن لديها قاعدة كبيرة من العلماء والخبراء ورجال الأعمال مما يمكنها من الاستفادة من ثروتها البترولية محليا لبناء قاعدة صناعية متينة يمكن أن تدر لها أضعاف ما سوف تدره عليها عملية التصدير. ومع ذلك يقوم المسؤولون اليوم بتصدير جزء من إنتاج مصر من البترول، كما أنهم يخططون

لتصدير الغاز لخارج البلاد ، وقد أصبح لمصر اليوم احتياطي كبير من الغاز بعد اكتشاف مكامن كبيرة له في الصحراء الغربية والدلتا وسواحل البحار .

ولمصر تاريخ عريق في البحث عن البترول واكتشاف مكامنه، فقد كانت واحدة من أوائل البلاد التي بحثت عنه وكانت أول بئر دقت ويهدف البحث عنه في سنة ١٨٨٦ وأول حقل أنتج البترول تجاريا في سنة ١٩١٠ وامتد البحث عنه في شواطئ خليج السويس إلى أرجاء مصر ثم إلى المياه الساحلية، وكان أول حقل اكتشف تحت ماء البحر هو حقل بلاعيم بخليج السويس سنة ١٩٦١. ثم توسع البحث عن الغاز الطبيعي الذي اكتشف أول حقل له في «أبو ماضي» بمحافظة كفر الشيخ في سنة ١٩٦٧، وقد تزايد إنتاج مصر من البترول والغاز عبر السنين حتى أصبح أكثر قليلا من الخمسين مليون طن في سنة ١٩٩٣ ، تستهلك منها محليا حوالي ٢٧ مليون طن (٢٠ مليون من البترول وما يوازي ٧ ملايين طن من الغاز) تشكل ٨٦٪ من مصادر الطاقة في مصر «ويبقى المصادر فيأتي من الفحم ٤٪» ومسايط المياه ١٠٪» .

وتقع حقول الغاز الطبيعي في شمال الدلتا وسواحلها «٧٥٪ من الاحتياطي» وشمال الصحراء الغربية «٢٠٪ من الاحتياطي» كما يصاحب الغاز الكثير من حقول البترول بخليج السويس .

ويستخدم الغاز الطبيعي أساسا في إنتاج الكهرباء «٦٤٪» وفي صناعة الأسمدة «١٧٪» وفي الصناعة عامة وعلى الأخص في مصانع الأسمدة «١٨٪» والمنازل «١٪». ويأتي معظم الغاز المستخدم من حقلي «أبو ماضي» «كفر الشيخ» وأبو قير بشمال الدلتا «٥٣٪» وحقول بدر الدين ، وأبوسنان، وأبو الغراديق من الصحراء الغربية «٣٤٪» ومن الغاز المصاحب لحقول بترول خليج السويس «١٣٪» وما زالت هناك حقول من الغاز الطبيعي التي لم تستغل بعد كحقول التمساح والقنطرة والطينة والقرعة وغيرها .

وتصدر مصر الفائض من إنتاجها من البترول الذي يشكل أكثر من ٥٠٪ من جملة قيمة صادراتها. أما الغاز الطبيعي الفائض فلم يتم تصديره بعد، وإن كانت النية معقودة على ذلك ، وقد تزايد الاحتياطي المثبت من الغاز الطبيعي والغاز المصاحب للبترول بسرعة كبيرة منذ اكتشافه في سنة ١٩٦٧ حتى وصل الى ١٢.١ تريليون «مليون مليون» قدم مكعب في سنة ١٩٩١ ثم قفز مرة واحدة الى ٢١ تريليون قدم مكعب في سنة ١٩٩٣ .

وقد جاءت الاكتشافات الكبيرة هذه مفاجئة وجد المسئولون أن في تصديرها طريقا سهلا للحصول على العملات التي يمكن أن تساهم في تعديل ميزان المدفوعات فقاموا بتشجيع المشروعات المشتركة مع شركات الغاز لتصديره الي إسرائيل. ولم يفكر أحد في استغلال هذا الغاز داخل مصر والاستفادة منه في تعمير الصحراء. ويدفع البنك

الدولى مصر فى اتجاه تصدير أكبر كمية من بترولها وغازها من أجل الاسراع فى تعديل ميزان مدفوعاتها . وهو لايفعل ذلك بتشجيع تصدير الفائض فقط، بل ويدفع مصر لزيادة هذا الفائض بالإقلال من استخدامها المحلى للبترول والغاز وذلك عن طريق رفع سعره على المستهلك بحجة اىصال السعر الى مايسمى «بالاسعار العالمية». وقد قامت مصر بالفعل برفع أسعار منتجاتها البترولية رفعا أدى الى ارتباك كبير فى اقتصاديات عدد كبير من صناعات وزراعات مصر. أنظر مثلا ما أدى اليه رفع سعر المواد البترولية المستخدمة فى توليد الكهرباء «والتي أصبحت ٨٠٪ منها يولد حراريا) من ٧.٥ جنيه لطن المازوت فى سنة ١٩٨٥ الى ١٣٠ جنيها فى سنة ١٩٩٣ على أسعار الكهرباء التى زادت الى أكثر من أربعة أضعافها خلال هذه المدة. هذه الزيادة الهائلة فى سعر الكهرباء ستؤدى الى خراب عدد كبير من الصناعات مثل تلك التى تدخل الكهرباء فى مكوناتها كصناعة السماد والالومنيوم والحديد والصلب أو التى تدار بالكهرباء كصناعات الغزل والنسيج والصناعات المعدنية أو الغذائية. كما أن هذه الزيادة ستؤثر سلبا على الزراعة المصرية التى أصبحت تعتمد على المواد البترولية التى تعتمد على رفع الماء الى الحقول. وللأسف أن يتصور قدر القلق الذى يمكن أن يحل بمصر ومعظم مؤسساتها الانتاجية على حافة الهاوية

الخلاصة

رأينا فى العرض الذى قدمناه أن مصر قامت بتبديد، أو هى فى طريقها الي تبديد، العناصر الثلاثة التى كان من الممكن أن تكون

أساسا لتعمير صحاريها وتخفيف اكتظاظ السكان فى وادى النيل وتحسين نوعية حياة أبنائها ورفع مستوى معيشتهم. ففى حالة المكان، فقد بددته أو هب فى طريق تبديد معظمه بالبناء غير المخطط الذى قامت به عبر سنوات من النشاط الذى استنفد الجزء الأكبر من أموالها وبحرماته من أن تكون له واجهة على البحر ويعدم تنظيم طريقة ملكيته وحجب أراضيها عن التداول فى السوق ويعجزها عن وضع خطة عامة للاستفادة من مختلف مواقع الصحراء للاستفادة المثلى ، وقد أضافت بترك أجزاء كبيرة منه لقلب زبالة المدن ويقايا مصانعها ووسائل نقلها (وقيل أيضا زبالة العالم الصناعى التى تواردت أخبار استقبال مصر لبعضها ويقتنسا سرا فى بعض أماكنها) .

وفى حالة المياه، فقد تبديد جزء كبير من مخزونها الموجود تحت أرض الصحراء فى أنشطة غير اقتصادية لم تعط مردودا يذكر ، كما بددت جزءا آخر بإطلاقه دون رابط حتى أغرق مناطق بأكملها كما هو الحال فى واحة سيوة.

وفى حالة الطاقة، فإنها ستقوم بتصديرها الى خارجة البلاد دون الاستفادة منها فى عمليات التعمير والبناء .

والناظر الى منطقة الشرق الأوسط يجد أن مصر هى الدولة الوحيدة بينها التى تجمعت لديها هذه العناصر الثلاثة، ومع ذلك فهى أفقرها وأقلها فى نوعية حياة أبنائها. ويبين الجدول التالى أن مصر هى من أقل البلاد كثافة فى السكان وأكثرها ثراء فى الماء ومصادر الطاقة :

الدولة	دخل الفرد سنة ٩٢ والمدى الأدنى	معامل التنمية البشرية *	كثافة السكان فرد في الكيلومتر المربع	تصنيف الفرد من المياه المتاحة متر مكعب/ سنة	تصنيف الفرد من الاحتياجات المائية من		
					المحرم طن	البترول برميل	الغاز متر مكعب
إسرائيل	١٢,٢٩٠	٠,٩٠٠	٢٢٣	٤٧٥٠	-	-	-
الأردن	١,١٢٠	٠,٦٢٨	٤١	١٨٥	-	-	-
سوريا	١,١٧٠	٠,٧٢٧	٦٨	٥٠٠	-	١٣٠	١٤,٥٠٠
لبنان	٢	٠,٦٠٠	٢٦٤	٢٧٠	-	-	-
مصر	٦٤٠	٠,٥٥١	٥٨	١٠٥٠	٠,٥	١٠٠	١٠,٠٠٠

* معامل التنمية البشرية كما جاء في تقرير الأمم المتحدة (١٩٩٤) يبين مستوى الصحة والتعليم والدخل والتي تكون في احسنها كلما ارتفع الرقم.

وليس لى من تفسير لما جاء فى هذا الجدول من بيانات الا أن مصر لم تستفد من امكاناتها، وأنها أقدمت على تبديد ثروتها، وأريد من القارئ فى النهاية أن يتصور مفى مصر وقد استفادت من ثروتها وجعلت من بترولها خيرا على البلاد وسندا لصناعاتها وأساسا لبناء مجتمعات صناعية تبنى حول مدن كاملة تنشأ فى مواقع استكشاف الغاز بقلب الصحراء وتمتد بالماء العذب من المياه الأرضية ان وجدت أو بآنبوب من النيل بعد أن يتم ترشيد استخدام المياه فيه ، وبناء مثل هذه المدن سيقفل من كثافة السكان فى وادى النيل وسيزيد من ثروة البلاد ويعطى لأبنائها عملا وأملا فى مستقبل أفضل .

ولما كانت مياه الصحراء محدودة الكمية، فإن الواجب يحتم علينا الحفاظ عليها لاستخدامها أفضل الاستخدام، وفى ظنى أن هذا يأتى بحفظ هذه المياه للتنمية الحضرية ولعمليات التوسع الصناعى المبني على التكنولوجيا المتقدمة، ومن المؤكد أن استخدام المياه فى عمليات التوسع الزراعى قد لا يكون أفضل الاستخدام لهذا الماء المحدود الذى رأينا غلاء إستخراجه ورفعته الى سطح الأرض. وليس هناك من شك فى أن مردود استخدام وحدة المياه فى مجال التوسع الصناعى سيكون أكبر بكثير من مردود استخدامها فى الزراعة وأفضل أماكن بناء الصناعة هو ما جاور مصادر الطاقة وما جاور البحر مثل : منطقتى خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط الى الغرب من الاسكندرية، وبالمناطق من الخامات ما يصلح لإنشاء مجمعات صناعية، فحول

سواحل خليج السويس توجد خامات الفوسفات والبوتاسيوم اللازمتان لصناعة الأسمدة كما أن بالمنطقة الخامات اللازمة لصناعة الأسمنت والسبائك المختلفة. أما أفضل المناطق للزراعة فهي المناطق التي تتدفق فيها الآبار دون الحاجة الى رفعها حتى يتم ايجاد طريقة رخيصة للتغلب على مشكلة رفع الماء من الأعماق باستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

الباب الثانى

فى النظام العالمى الجديد

مصر والنظام العالمى الجديد

(١)

نحن نعيش فى بدايات عالم جديد نشأ فى أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتى ونهاية الحرب الباردة فى سنة ١٩٨٩. وهو عالم يختلف اختلافا كبيرا عن العالم الذى عاصرناه وشهدنا ميلاده فى أعقاب الحرب العالمية الثانية والذى تميز بصراع شرس بين الدولتين العظميين اللتين خرجتا منتصرتين من هذه الحرب . وفى هذا الصراع، لجأت الدولتان المتصارعتان الى كل الوسائل - شرعية كانت أو غير شرعية- فيما عدا الحرب الساخنة التى عاش العالم كله على حافتها لتقويض الأخرى . ولم تنتشر بعد تفاصيل هذه الوسائل وإن كان من المؤكد أنها كانت فى الكثير من الأحيان غير أخلاقية ومنافية لمبادئ القانون الدولى ولبيثاق حقوق الإنسان. وفى هذه الفترة، ازدهرت فنون الدعاية وتوجيه الرأى العام والتشويش على الأخبار بل وتشويهها "Disinformation" . وفيها كان من الممكن للكثير من حكام دول العالم الثالث الابقاء على كراسيهم فى الحكم والاحتفاظ ببولهم كوحداث قائمة بفضل معونة الدولة الأعظم المساندة، حتى وإن كانوا على جهل

بقنون الحكم والإرادة ومهما جلبوا على بلادهم من دمار . ففي فترة الحرب الباردة، كانت الدولتان الأعظم تتسابقان لالتقاط أية دولة قبل سقوطها للحفاظ عليها أملا في الاستفادة منها في بناء سلسلة القواعد العسكرية والاقتصادية التي كانت كل منهما تسعى لبنائها لتطويق القوة الأخرى . أما وقد انتهت هذه الفترة فقد انتشرت ظاهرة تحلل الكثير من الدول سيرة الحكم بل وسقوطها حتى ليكن القول إن هذه الظاهرة هي إحدى سمات النظام العالمي الجديد التي لم يعد وقوعها لافتا للانتباه أو مثيرا للقلق كما حدث في حالة تحلل دول مثل زائير أو العراق أو الصومال أو أفغانستان .

كان انتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة علي الاتحاد السوفيتي ساحقا وسريعا، تم دون اطلاق طلقة واحدة: ففي خلال أشهر قليلة، استسلمت هذه الدولة العظمى لكل مطالب المنتصرين، وتم تفكيكها وحل جيشها وهدم صناعاتها وتحولها إلى دولة تابعة يكاد ألا يكون لها وزن أو صوت في العالم الجديد الذي نشأ عقب سقوطها .

ويقود هذا العالم الجديد الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت اليوم القوة المسيطرة على مصائر العالم . أقول ذلك من واقع مانراه على المسرح العالمي، فهي الوحيدة التي تجوب أساطيلها البحار وتنتقل جيوشها عبر القارات، وهي التي استطاعت حسم النزاعات في الخليج الفارسي والبلقان وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط، وهي الوحيدة القادرة علي استصدار أي قرار من الهيئات الدولية حتى وإن بدا دون

منطق أو مستند إلى مبادئ القانون كحصار ليبيا أو العراق أو كوبا. ولست على يقين إن كانت الولايات المتحدة ستستطيع أن تحافظ على هيمنتها الحالية في المستقبل القريب أو البعيد، ولكنها اليوم هي مركز القيادة دون منازع وفي ظني أن المستقبل ينبيء بأن الهيمنة العالمية ستنتقل إلى الشركات عابرة القارات والمتعددة الجنسية والتي نرى تبشير سيطرتها اليوم وتحديدها الواضح لنظام الدولة القومية "Nation State" الذي ساد العالم منذ الثورة الصناعية .

أهم سمة للعالم الجديد، لذلك يتمثل في صعود هذه الشركات إلى قمة الهرم الاقتصادي العالمي وذلك لفتح آفاق العالم على اتساعه لنشاطها بفضل التقدم التكنولوجي في وسائل الانتاج وبسبب التخفيض الكبير في تكلفة النقل والمواصلات مما أتاح نقل البضائع كلها أو أجزاء من خطوط انتاجها من دولة إلى أخرى بسهولة كما أتاح انتقال رؤوس الأموال عبر الدول حتى فاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الكثير من الدول مجمل انتاجها وتجاريتها . وقد أدى ذلك إلى كوكبة الاقتصاد، وازدادت سطوة الشركات عابرة الدول والمتعددة الجنسية والتي أصبحت محل الترحيب من جميع الدول التي باتت تتنافس لجذب استثماراتها وهي التي كان ينظر إليها وحتى وقت قريب بريية شديدة .

وتحتاج حرية الحركة لهذه الشركات عابرة الدول إلى تسهيل الانتقال الحر للأموال والبضائع عبر الحدود، وتحرير الاقتصاد من كل قيود أو تشريعات قد تعوق حركته أو تحد من حرية المنافسة أو التجارة

كالدعم أو الحماية الجمركية أو تلك التي تعطى العمال حقوقاً أو ضماناً يتنافى ومبدأ حرية السوق التي يراود لآلياتها أن تكون الحاكمة .
وتطبيق هذه المبادئ يؤدي بالضرورة إلى الإقلال من سلطة الدولة، وإلى ضرورة عدم تدخلها في تنظيم الاقتصاد أو تخطيطه أو في الحد من حرية الشركات في تعيين وفصل العمال والموظفين، أو في حرية نقل الأموال أو أدوات الانتاج أو في إدارة الأعمال. ومن هنا هذه الأزمة التي تجد الدولة القومية نفسها فيها بعد أن تقلص دورها واقتصر على خدمة الشركات متعددة الجنسية .

ومن سمات العالم الجديد، تصاعد دعوة الخصخصة والمطالبة بنقل الملكية العامة إلى الخاصة وقد نالت هذه الدعوة بالذات من الدعاية ماجعلها مقبولة وكأنتها من البديهيات التي لا تحتاج إلى مراجعة أو نقاش، وهي من الدعوات التي تتبناها الشركات عابرة الدول لإحكام سيطرتها على الاقتصاد العالمي فهي تتيح لها امتلاك أصول هائلة، في مختلف الدول بأبخص الأسعار .. وعادة ما يتم ذلك بعرض هذه الأصول للبيع دفعة واحدة فيعجز رأس المال المحلي عن شرائها دون مشاركة كبيرة من هذه الشركات .

وقد أدت مجمل هذه الدعوات إلى بروز أحزاب سياسية جديدة، وتبنى الكثير من الأحزاب القديمة لمبدأ تحجيم سلطة الدولة وقصر دورها على بناء وصيانة البنية الأساسية لخدمة هذه الشركات. وقد نال هذا المبدأ مصداقية كبيرة وعطفاً من الرأي العام، بعد انكشاف قضائح

الفساد فى الكثير من الدول والتى كثيرا ما كان الاعلان عنها والمبالغة
فى إبرازها بوسائل الاعلام مقصودا

ويسير مع دعوة تحجيم سلطة الدولة، دعوة الاقلال من سلطات
المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحادات الدولية والتى فقدت الكثير
من فعاليتها بعد أن غضبت منها الدول المهيمنة بسبب طريقة التصويت
فيها فهى تعطى جميع الدول أصواتا متساوية مما يجعل التسلط عليها
صعبا ويأخذ النفقة .

وفى مثل هذا الجو العام، أمكن تفتيت الكثير من الدول وانفصال
أجزاء منها إما بالرضا أو بالحرب الأهلية - لتكوين دول قومية جديدة
كسلوفينيا أو مولداڤيا أو سلوفاكيا أو أرمينيا أو البوسنة أو أريتريا. كما
ساعد انتهاء الحرب الباردة فى تفتيت الكثير من دول العالم الثالث
وانفصالها الى وحدات يحكمها مشايخ القبائل أو رجال العصابات، كما
حدث فى الصومال وليبيريا وزائير وكمبوديا، وهى دول كان تماسكها
مبنياً على المعونات التى كانت تصلها من إحدى القوتين الأعظم خلال
الحرب الباردة .

كما تواكب - مع تراجع سلطة الدولة المركزية - تعاظم دور المافيا
العالمية التى كانت تحت رقابة مخابرات الدول العظمى خلال الحرب
الباردة فاستطاعت أن تتسلط على قطاعات من الاقتصاد وأن تحتكر
تجارة مواد بغيها وأن تستولى على مسالك ودروب خلفية بل وأن تمتلك

المطارات والأساطيل الخاصة. وليس دور المافيا العالمية فى روسيا وأفغانستان وباكستان وكولومبيا بخاف على أحد، كما أن دورها فى غسيل الأموال وفى حركة الاستثمار العالمية، التى تدار من البلاد الخالية من الضرائب كجزر البهاما أو لشتنستين، كبير .

هذه التغيرات، وغيرها التى تلاهقت فى أعقاب الحرب الباردة، حدثت بخطى سريعة ومتلاحقة. وليس أدل على ذلك من التغير الكامل للخارطة الاجتماعية فى الكثير من البلاد بظهور نخب جديدة بالغة الثراء قليلة العدد، ويتراجع دور الطبقة الوسطى وتهميش أعداد كبيرة من المجتمع، فى أقل من عقد واحد. وقد أصبحت هذه ظاهرة عالمية أتت مع كوكبة الاقتصاد وهى أشد وضوحا فى بلاد العالم الثالث، ولكنها واضحة فى الدول الصناعية أيضا. وقد ذكر انتونى لويس فى مقال حديث بالنيويورك تايمز أن دخل خمس سكان الولايات المتحدة الأعلى قد زاد بنسبة ٢٥٪، فى العشر سنوات الأخيرة، فى الوقت الذى انخفض فيه دخل الخمس الأدنى بنسبة ١٠٪ .

ومن علامات النظام العالمى الجديد، كذلك، تصاعد الدعوة الى الإقلال من الضرائب، الإقلال من الاتفاق على البرامج الاجتماعية إذ لا يبدو أن أحدا من محدثي الثروة راغب فى الإنفاق على من عجز عن إيجاد عمل أو من تقدم فى السن أو لمن اضطر الى إعالة طفل دون شريك أو عمل. هذا على الرغم من تزايد البطالة التى أصبحت سمة من سمات التقدم التكنولوجى وأحد الآثار الجانبية لكوكبة الاقتصاد واطلاق

حرية السوق واشتداد المنافسة مما أدى الي ادماج وتحجيم وحدات الإنتاج وتوفير أعداد كبيرة من العمالة والى نقل بعض المصانع الى حيث تكون العمالة أقل تكلفة. ومما يزيد الأمر صعوبة- تراجع قوة اتحادات نقابات العمال - وقد أدى كل ذلك الى حالة من الضيق والغضب فى كافة بلاد العالم الصناعى بدت واضحة فى حجم الاحتجاج الذى شارك فيه الكثيرون فى فرنسا فى ديسمبر ١٩٩٥ ضد الترتيبات الاقتصادية التى أرادت وزارة شيراك تمريرها للبدء فى ادماج فرنسا فى الاقتصاد العالمى .

ومن الملاحظ أن مجمل دعوات الكوكبة الاقتصادية تتطابق وتتناغم الي حد كبير مع دعوات التيارات المحافظة وعلي الأخص تيارات الأصولية الدينية التى تصاعدت قوتها تصاعدا كبيرا فى السنوات الأخيرة. ومما هو جدير بالذكر أن بدء احتضان الحكومات العلمانية- وعلى الأخص حكومة الولايات المتحدة - لهذه التيارات حدث فى الثمانينيات حين تحالف الحزب الجمهورى مع تيار اليمين الدينى المسيحى وحين قام بتشجيع الحركات الأصولية المسيحية والإسلامية والهندوسية فى مختلف أرجاء العالم لاستخدامها لضرب الحركات الليبرالية وللإجهاز على الاتحاد السوفيتى. وغير خاف البور الأساسى الذى لعبته الولايات المتحدة فى بناء وتمويل حركة المجاهدين الأصولية فى افغانستان والذى لعبته اسرائيل فى بناء وتشجيع حركة حماس .

(٢)

وإذا كانت هذه هي حالة ونزوعات العالم الجديد الذى نعيش فيه. فإنين ياترى سيكون مكان مصر والعرب والشرق الأوسط فيه؟ فى ظنى أنه على المدى القريب سيكون الأثر قليلا ذلك لأن منطقة الشرق الأوسط هي من المناطق القليلة إن لم تكن الوحيدة التى لازالت تهب عليها أعاصير العالم الجديد فى رفق شديد ويتم ادخالها فى نظام السوق فى هدوء ويستمر العالم فى مدها بالمعونات من أجل الحفاظ عليها طافية ويتحمل منها الكثير من التجاوزات بسبب أن منطقة الشرق الأوسط مازالت فى حالة نزاع يهم العالم أن يظل منضبطا حتى ينفرج.

أما على المدى الطويل وفى أعقاب انفراج الحال وانتهاء النزاع العربى الاسرائيلى وتسويته فإن المنطقة ستزج فى نظام السوق وستدمج فى الاقتصاد العالمى وستتحمل تبعات هذا الإدماج بدءاً من التافس الحر على الأسواق ونهاية بالقدرة على العيش دون معونات أو تحويلات .

ويصعب على أن أتصور أن مصر ستستطيع أن تهرب من هذا المصير وأن تعود مرة أخرى الى اتباع سياسة مستقلة فى التنمية تعتمد على الحماية الجمركية وعلى الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول المشابهة فقد قطعت مصر شوطا كبيرا فى طريق الدخول فى السوق العالمى سواء عن إدراك لنتائج هذا الطريق أو عن غير إدراك لهذه النتائج بحيث يكاد أن يكون من المستحيل الرجوع عن هذا الطريق. وقد

بدأت مصر طريقها الى العولة فى السبعينات عندما أهملت قاعدتها الانتاجية وعجزت عن تعبئة المشتغلين بالبحث العلمى فيها لتطويرها وبيدت كوادرها الفنية بتشجيعها على الهجرة الى خارج البلاد .. وفى هذه الفترة تدفقت على مصر من الأموال العارضة والمعونات والقروض ماعوضها عن ضياع قاعدتها الانتاجية وماجعلها تنهون فى المواسعة مع متطلبات الدخول فى الاقتصاد العالمى حيث يرتب الاقتصاد بحيث تنتج الدول ما يكون لها فيه من ميزة خاصة .

وفى مثل هذا النظام يسقط الكثير مما هو قائم وتحل محله أنشطة أخرى يمكن أن يكون لمنتجاتها مكان فى السوق العالمى وقد حدثت هذه التغيرات فى الكثير من الدول وفى الدول الصناعية اختفت صناعات المداخن "Smoke-Stack" والتعدين لأن تشغيلها على المستوى الإنسانى والمقبول ذو كلفة باهظة سواء من ناحية الأجور أو من ناحية إصلاح أثرها المدمر على البيئة ومن هنا فلم يعد لهذه الصناعات مكان فى هذه الدول فقد تركت لبلاد العالم الثالث التى تستطيع أن تقبل أجورا أدنى وتأميناً أقل لعمالها وتساهلا أكبر فى موضوع حماية البيئة التى مازال من الممكن إفسادها دون أن يرتفع فيها صوت احتجاج يذكر- وتثير هذه التغيرات توترا اجتماعيا شديدا شاهدنا مثالا منه عندما قررت بريطانيا إغلاق مناجم الفحم فيها منذ سنوات قليلة مما أقام عليها غضب العمال ونقاباتهم .

وفى مصر يبدو أن معظم إن لم يكن كل صناعات مصر الحالية ستجد صعوبة هائلة فى التكيف مع النظام الحر للتجارة فجميعها بما فيها صناعة السيارات التى لازلتا نبني مصانعها تعتمد على اقتصادياتها على حماية جمركية عالية - وينطبق الشيء نفسه على الزراعة فمعظم منتجاتنا منها أما غالية الثمن أو غير مطابقة للمواصفات العالمية وغير قابلة للتنافس فى السوق العالمى .

وليس فى مصر حتى الآن خطة مدروسة وطويلة المدى للاستفادة من الميزات الخاصة المتاحة لها لكى تتنافس على مستوى السوق العالمى لبيع منتجاتها أو لجذب الاستثمارات اليها ولمصر من الميزات الخاصة من حيث الموقع والتاريخ والجو والبشر مايمكنها أن تجد لها مكانا فى هذا العالم الجديد الذى اختارت الدخول فيه فهى فى موقع حاكم بين القارات الثلاث ووسط بين طوكيو ونيويورك مما يمكن أن يجعلها شريانا للنقل ووسيطا لانتقال المال وهى ذات تاريخ عريق فى آثاره وتراثه وهى ذات جو معتدل على طول العام يمكن أن يخرج المحاصيل وقت مالا يمكن لغيرنا أن يخرج به ويسكنها بشر نوو تراث فى السماحة والنظام والحياة المدنية مما يمكن إن أحسن تعليمهم وحفظ على تراثهم أن يبنوا مراكز حيوية للفكر والفن والحرف والصناعة .

هل اقتربت نهاية عصر البترول كمصدر للطاقة ؟

(١)

ظل البترول لمعظم سنوات القرن العشرين المصدر الأساسى للطاقة الذى أدار عجلة الاقتصاد المتوسع للدول الصناعية ، وكان لسعره الرخيص وسهولة استخراجه ونقله الأثر الكبير لنجاح هذه الدول فى تنمية بلادها ورفع مستوى معيشة سكانها بمعدلات عالية وغير مسبوقه . وجاء معظم هذا البترول ، الذى أشعل هذا النمو وأعطى لسكان هذه البلاد هذا المستوى الرفيع للعيش ، من صحارى الشرق الأوسط التى كان يحكمها وقت اكتشافه بعض من مشايخ القبائل المتشاحنين . ومنذ اكتشاف هذه المنابع ، فى عقدي الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين ، فإن الدول الصناعية عملت كل ما تستطيع للسيطرة على هذه المنابع لضمان وصول بترولها إليها دون انقطاع وبسعر رخيص ومقبول . وقد شكل هذا الاهتمام بهذه المنابع التاريخ الحديث والمضطرب لمنطقة الشرق الأوسط ، كما كان أحد أهم الأسباب وراء تخلف دولها عن الانطلاق لتنمية اقتصادها أو عن بناء وتشيت المؤسسات الديمقراطية والمدنية فيها .

وخلال أزمة السويس في سنة ١٩٥٦ ، جاء أول تحد حقيقى لسياسة الدول الصناعية التى كانت تدور حول تأمين وصول بترول الشرق الأوسط لها. ففي هذه الأزمة ، أغلقت قناة السويس وقطعت الأنابيب التى كانت تنقل بترول الشرق الأوسط إلى الدول الصناعية فتوقف وصول البترول إليها ، ثم جاءت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وقرار الدول المنتجة للبترول بالمنطقة بإيقاف تصديره إلى الدول الغربية لفترة استمرت لحوالى السنة ثم تكوين كارتل يضم هذه الدول (الأوك) أتفق فيه على تحديد حصّة لكل منها لا تتعداها حتى يمكن التحكم فى سعر البترول الذى ارتفع لعدة مرات خلال عقد السبعينات مما سبب اضطرابا فى اقتصاد العالم الصناعى فيما عرف بين اقتصادى الغرب «بصدمة السبعينات» .

وقد بينت هذه الأحداث للدول الصناعية الغربية التحدى الكبير الذى يواجهها للسيطرة على منابع بترول الشرق الأوسط التى رتبوا حياتهم عليها لتزويدهم بمصدر رخيص للطاقة . وكان رد فعل هذه الدول هو فى اتخاذ عدد من الاجراءات السريعة لتفادى الوقوع فى أزمات أخرى، مماثلة لتلك التى حدثت لهم وقت السويس وحرب سنة ١٩٧٣ ، وكذلك فى تبني خطة طويلة الأجل لإعادة السيطرة على هذه المنايع.. وكان من الاجراءات السريعة بناء ناقلات ضخمة ، حتى يمكن نقل البترول عبر طريق رأس الرجاء الصالح فى حال إغلاق قناة السويس، وتنشيط

البحث عن البترول فى مناطق خارج بلاد منظمة الأوبك وتبنى سياسة للإقلال من الطلب على البترول وذلك بتوفير استخدام الطاقة وترشيدها، سواء فى وسائل النقل التى طلب من مصانعها أن تعيد تصميمها لتستخدم وقوداً أقل ، أو فى المنازل والمكاتب وأماكن العمل بإحكام فتحاتها حتى لا يتسرب الدفء منها، أو بالاستغناء عن البترول كلما أمكن ذلك واستخدام بدائل له . وهكذا تم التوسع فى أعقاب حرب سنة ١٩٧٣ فى بناء المحطات النووية لتوليد الكهرباء .

أما الاجراءات طويلة المدى ، فقد اشتملت من بين ما اشتملت العمل على إعادة السيطرة على بترول الشرق الأوسط وذلك بخلق حالة من النزاع المستمر فى المنطقة يستدعى ضبطه دعوة الدول الصناعية للتدخل لحماية المتنازعين . والناظر لحالة الشرق الأوسط فى تسعينات القرن العشرين لا يسعه إلا أن يرى أن هذه السياسة قد نجحت فقد أصبحت المنطقة اليوم مثالا نموذجيا لحالة ما يسميه خبراء العلوم السياسية «النزاع المستمر والمنضبط» والذي تقف فيه الولايات المتحدة ضابطا للإيقاع تلجأ إليه جميع دول المنطقة لحل نزاعاتها المستمرة والتي لا يريد أحد منها أن تنتقلت ، وكان قد سبق لى أن كتب فى يونيو ١٩٩٤ محاولا تفسير حالة الشرق الأوسط فى إطار هذه النظرية ، وقد أثبتت الأحداث ما ذهبت إليه. فما نحن نرى ما آل إليه حال منطقة الخليج . بعد الحرب الساخنة التى اشتعلت فيها بعد عدوان العراق على

الكويت ، والتي لازالت بعد ست سنوات من انتهائها فى حالة نزاع يبرر بقاء القوات الأجنبية فيها حتى لاينفلت . وفى الواقع فإن الغرض من حرب الخليج لم يكن حل النزاع بين العراق والكويت بل ابقاؤه منضبطا فقط .

وقد أعطت حرب الخليج الفرصة للولايات المتحدة لكى يكون لها حضور ظاهر فى منطقة الخليج التى كلفتها دولها بالحفاظ على أمنها وتأمين بترولها وطرق الملاحة التى تنقله . وقد كانت هذه الحرب نقطة الانطلاق للولايات المتحدة لمحاولة الهيمنة على مصادر النفط على مستوى العالم كله . والمتتبع لحركة استثمارات النفط ، يجد أن الولايات المتحدة هى أكبر المستثمرين فيها ، وتكاد تكون الصناعة الوحيدة التى لا تلعب فيها الشركات متعددة الجنسية وعابرة الدول دورا يذكر فهى من الصناعات الاستراتيجية التى تخطط الولايات المتحدة للاحتفاظ بها لنفسها لكى تهيمن بها على عالم ما بعد الحرب الباردة . ففى هذا العالم الجديد ، فقدت الولايات المتحدة ورقة المظلة النووية التى كانت تمسك بها لحماية العالم الغربى خلال سنى الحرب الباردة ، وهى الآن تسعى لكى تضع يدها على أكثر ما تستطيع من منابع النفط حتى يكون لديها ورقة جديدة تجعل كلمتها هى العليا . وقد هيأت حرب الخليج لها ذلك فى منطقة الشرق الأوسط ، كما هيأت نهاية الحرب الباردة لها فى ذلك فى روسيا والبلاد التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى السابق. ولا شك أن جزءاً غير يسير من الضغوط التى تتعرض لها إيران وليبيا

حاليا، والتي تعرضت لها العراق فى السابق ، يعود إلى أن هذه البلاد كانت تتعامل مع بلاد أوروبا الغربية فى شئون البترول من وراء ظهر الولايات المتحدة. ومن المحليين من يرى أن الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة بشأن موقفهما من الحكومة الجزائرية والجماعات الإسلامية ، حيث يقوم الجانب الأمريكى بتشجيع هذه الجماعات ، إنما يعود إلى تصميم الولايات المتحدة على أن يكون لها نصيب فى بترول الجزائر حتى ولو أدى ذلك إلى انهيار الحياة المدنية فيها .

(٢)

ويزود البترول الدول الصناعية فى الوقت الحاضر بحوالى ٦٠٪ من احتياجاتها من الطاقة ويزودها الفحم بحوالى ٢٠٪ منها ، بينما تتولى مصادر الطاقة الأخرى (مسايط المياه والمحطات النووية والمتجددة) تزويدها بالباقي ويستخدم العالم الصناعى بما فيه النور الآسيوية حوالى ٦٤ مليون برميل يوميا تستهلك الولايات المتحدة وحدها حوالى ربعها . وفى سنة ١٩٩٥ استهلكت الولايات المتحدة ١٦,١ مليون برميل فى اليوم الواحد انتجت منها ٦,٧ مليون برميل واستوردت الباقي من المكسيك وفنزويلا والشرق الأوسط .

ويستهلك العالم الصناعى نصف هذا البترول فى تسيير وسائل النقل ونصفه الآخر فى توليد الكهرباء (٢٠٪) وإدارة عجلة الصناعة

(٢٠٪) . وقد قلل التوسع فى بناء المحطات النووية بعد حرب سنة ١٩٧٣ ، من اعتماد الدول الصناعية على البترول فى ميدان توليد الكهرباء إلى النصف . وتنتج هذه المحطات فى الوقت الحاضر حوالى سدس احتياجات الطاقة فى البلاد الصناعية - على أن هذا التوسع لم يكن بغير ثمن باهظ: فبالإضافة إلى أن كلفة توليد الكيلووات/ساعة من الكهرباء من هذه المحطات عالٍ يصل إلى ما بين ١٢,٥ سنت - بالمقارنة بكلفة ٣ إلى ٨ سنتات من الوسائل التقليدية - فإن المحطات النووية خطرة التشغيل ويصعب التخلص من نفاياتها الخطيرة على حياة الانسان .

وكما سبق أن ذكرت ، فإن الدول الصناعية مشغولة اليوم بإيجاد بدائل للبترول . وقد أنفقت هذه الدول فى العقدين الماضيين أموالاً ضخمة للبحث عن مصادر أخرى للطاقة وتركزت معظم الأبحاث على مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح ومد وجذر البحر . ويعود هذا الاهتمام إلى أسباب عديدة لعل من أهمها الخوف من تجدد الأزمة البترولية التى عاصرتها الدول الصناعية فى السبعينات والتى سببت قلقاً كبيراً . صحيح أنه لا توجد اليوم أو فى الأفق القريب أزمة بترولية من أى نوع كان ، فالإنتاج يفوق الاستهلاك ومنابع البترول مؤمنة أكثر من أى وقت مضى واحتياطيات البترول المثبتة قد زادت نتيجة التقدم التكنولوجى الكبير فى طرق البحث عنه، إلا أن كل ذلك لايعنى أن عالم الغد لن يرى أزمات كبيرة فى امدادات البترول . فطبقاً لأحد التصورات التى أصدرتها وزارة الطاقة الأمريكية ، فإن العالم سيحتاج إلى ٢٠

مليون برميل إضافية كل يوم لمقابلة احتياجاته فى سنة ٢٠١٠ وذلك لمواجهة متطلبات الزيادة المتوقعة فى السكان . وفى هذه السنة سيزيد عدد سكان العالم بمقدار النصف ، وسيكون نصف هذه الزيادة فى بلاد العالم الثالث التى سينتقل الكثيرون من سكانها إلى المدن مما سيؤدى إلى تزايد استخدام البترول عن معدلاته الحالية بسبب طبيعة العيش فى المدن نظرا لضرورة التوسع فى استخدام وسائل النقل فيها لحاجة سكانها للانتقال اليومي إلى مقار أعمالهم وحاجة متاجرها ومصانعها لنقل البضائع والمواد . ويانتقل سكان الريف إلى المدن ، فإن الطلب على البترول سيزيد فى الريف أيضا نظرا لأن هذا الانتقال سيجعل ميكنة الزراعة ضرورة - وتتوقع هذه الدراسة أن استهلاك الطاقة سيزيد بنسبة ٤٥٪ للفرد من سكان الهند والصين والذين ينتظر أن يتضاعف عددهم فى العشرين عاما القادمة.

ومما سيزيد الطلب على البترول ، انتشار عمليات التصنيع فى الكثير من البلاد ، وتستخدم الصناعة طاقة أكبر عن أى نشاط آخر لكل وحدة إنتاج وهى أعلى ما تكون فى الصناعات الأساسية التى تسهم النول الحديثة التصنيع إلى بنائها كصناعات الفلزات الأولية (المعدنية) والأحجار والطين والزجاج ولب الورق وتكرير البترول والكيماويات وتستهلك هذه الصناعات وحدها ٨٠٪ من جملة الطاقة التى تستخدم فى الصناعات فى الولايات المتحدة .

ويتزايد فى الوقت الحاضر الاستهلاك العالمى من البترول بواقع ٢٪

سنويا . على أن ذلك المعدل سيتغير تماما إذا ما ارتفع متوسط استهلاك الفرد في الصين والهند إلى نفس متوسط استهلاكه في كوريا الجنوبية . ففي هذا الحال ، فإن هاتين الدولتين ستحتاجان وحدهما إلى ١١٧ مليون برميل في اليوم أى قرابة ضعف استهلاك العالم في الوقت الحاضر ، ويصعب تصور استيفاء مثل هذه الاحتياجات من منابع البترول الحالية ، بل ويصعب تصور إيجاد منابع جديدة يمكن أن توفى بها لمدد طويلة ويأسعار مقبولة . هذا بالإضافة إلى أن مثل هذا الاستهلاك الهائل سيلوث الجو ويجعل العيش في جميع أرجاء الأرض صعباً .

(٣)

وتدفع هذه التصورات العالم الصناعي لاتخاذ الخطوات الجادة للإقلال من استخدام البترول تمهيدا لاستبداله تدريجيا بمصادر جديدة ونظيفة . وقد شغل هذا الموضوع الباحثين منذ سبعينات القرن العشرين عندما ارتفعت أسعار البترول . وقد نجحت البرازيل في آخر هذا العقد في انتاج سيارة جديدة تسير بالكحول بدلا من البنزين ، وقامت ببناء مصنع خاص لانتاج هذه السيارات ، ولكن المشروع فشل نظرا لأنه كان مبنيا على افتراض أن سعر البترول سيزيد عن ٤٠ دولارا للبرميل وهو ما لم يحدث . وقد تجدد البحث في الموضوع في الثمانينات حين بدأت شركات البترول العملاقة والكثير من حكومات الدول الصناعية

باجراء أبحاث فى هذا الشأن ، ونذكر منها على سبيل المثال تلك التى تقوم بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع شركات السيارات الكبرى لتطوير وسائل النقل حتى تكون نظيفة العادم (Zero - emission) بحلول عشرينات القرن الواحد والعشرين. وقد سبقت ولاية كاليفورنيا جميع الولايات الأخرى فى استصدار قانون يحتم على شركات السيارات بأن يكون ٢٪ على الأقل من سياراتها المعروضة فى السوق نظيفة العادم فى سنة ١٩٩٨ . وحتى اليوم فإن مثل هذا الشرط لا توفيه غير السيارات الكهربائية التى يجرى تطويرها اليوم لكى تعرض فى السوق فى ذلك العام . وتتوى الحكومة الأمريكية أن يكون ما بين ١٠٪ إلى ١٢٪ من أسطول سياراتها المستخدم فى مصالحها نظيفة العادم بحلول سنة ٢٠٠٠ ومن المخطط أن يعم تشغيل هذا النمط من السيارات عند حلول ثلاثينات القرن الواحد والعشرين على أن يتم استبدال جميع السيارات الدائرة بالبتروى بعد ذلك بعقد أو اثنين . وإذا كان أمر إيجاد بديل للبتروى فى وسائل النقل بعيدا فإن أمر إيجاد بديل له فى عملية توليد الكهرباء أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقيق . واليوم، أصبح من الممكن انتاج الكهرباء بالوسائل غير التقليدية بطريقة اقتصادية . ففى خلال السنوات العشر الماضية أمكن خفض ثمن توليد الكيلووات / ساعة من الكهرباء من تربينات الرياح (طواحين الهواء) من ٢٢ سنتا إلى أقل من ٦ سنتات، مما جعل استخدامها اقتصاديا فى الكثير من البلاد ، كما

أمكن خفض ثمن الكهرباء الشمسية الحرارية المولدة من الشمس لتصبح واسعة الاستخدام فى المنازل لتسخين الهواء المستخدم فى التدفئة أو الماء ، كما تم أيضا خلال هذه السنوات تطوير الخلايا الكيميائية الضوئية (Photovoltaic cells) فانخفض سعرها وأصبحت مصدرا لتوليد الكهرباء فى المناطق النائية . وهذه الخلايا هى أجهزة من أشباه الموصلات التى تولد الكهرباء مباشرة من ضوء الشمس ، وقد استخدمت أول ما استخدمت فى تزويد مركبات الفضاء بالطاقة . ويتم الآن انتاج هذه الخلايا تجاريا ، وقد تمت تجربتها فى كيتيما فزودت أماكنها النائية بالكهرباء بطريقة اقتصادية بدون دعم . وتتميز هذه الأجهزة الصغيرة الحجم بسهولة تركيبها فى أى مكان مهما كان بعيدا دون الحاجة إلى مد الأسلاك والخطوط كما الحال فى محطات توليد الكهرباء الضخمة الحالية ، وهذه الميزة تجعل هذه الأجهزة قليلة النفقة لعدم الحاجة عند تركيبها إلى مد أية خطوط منها وعالية الكفاءة نظرا لقصر المسافة بين مولد الطاقة والمستخدم النهائى لها .

على أن الوقت الذى ستجىء فيه نهاية عصر البترول قريب ، بل هو أقرب مما يتصوره الكثيرون ، فالأبحاث جارية على قدم وساق لاستبداله والارياح والطوائف الجديدة لصناعة الطاقة الجديدة تجذب رؤوس الأموال وأحسن العقول إليها - وأنى أسجل هذا الآن حتى لا يفاجأ العرب والمصريون بعالم جديد لا يعرفون لهم فيه طريقاً ! .

الشرق الأوسط وحالة النزاع المستمر والمنضب

لا يسمع المتتبع لأحداث منطقة الشرق الأوسط إلا أن يلاحظ أن حالة من النزاع المستمر قد سادت دول هذه المنطقة ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وأنه وبإستثناء حالات قليلة فإن أيا من هذه النزاعات لم تتم تسويته ، فقد بقيت معلقة وبلا حل تلتهب حيناً في مواجهات قد تصل إلى الحرب المسلحة ، وتهبط حيناً لدرجة المفاولة بين الأطراف المتنازعة .

وبالإضافة إلى النزاع العربي الاسرائيلي الذي مازال مشتعل منذ مطلع القرن العشرين ، فإن هناك نزاعات الحدود بين مختلف الدول التي خلفها تقسيم دول المنطقة إلى دويلات في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بعد تصفية الإمبراطورية العثمانية ، مثل حدود جميع دول شبه الجزيرة العربية ، فهي مائعة وغير متفق عليها والحدود بين الجزائر والمغرب ، وبين مصر والسودان وبين العراق وإيران، والعراق والكويت ، وبين سوريا وتركيا وسوريا ولبنان وبين الإمارات وإيران، فكلها حدود متنازع عليها . وقد خلفت حالة عدم تسويتها وتركها دون حل توترات بل حروباً لعل آخرها وأبعدها أثراً حربي العراق وإيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) والخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) .. وهناك أيضا النزاعات الداخلية التي

تغذيتها الاختلافات العرقية والقبلية والدينية ، والتي كثيرا ما وصلت إلى حالة الحرب الأهلية كما حدث في لبنان والعراق والسودان والصومال . كما أن هناك النزاعات الوطنية التي تنشأ عن اغتراب جزء من الأمة ، عندما يعجز عن التعبير عن آرائه والمشاركة في حكم بلاده فيلجأ إلى أعمال العنف .

ضحايا النزاعات

وقد قدرت نشرة المجتمع المدني ، التي يصدرها مركز ابن خلدون بالقاهرة (عدد ابريل ١٩٩٣) مجموع ضحايا النزاعات العسكرية بين دول منطقة الشرق الأوسط في الأربعين عاما الماضية بحوالى ٦٠٠,٠٠٠ فرد والمشردين نتيجة هذه الحروب بحوالى ٦ ملايين فرد ، كما قدرت عدد ضحايا الحروب الأهلية بحوالى ١,١٥٠,٠٠٠ فرد ، والمشردين بحوالى ٦,٧٠٠,٠٠٠ فرد . وجاءت أكبر أعداد المشردين نتيجة الحرب الأهلية بالسودان (٤ ملايين فرد) ثم الحروب العربية الاسرائيلية (٣ ملايين فرد) ، فالحرب العراقية الإيرانية (مليون فرد) وحرب الخليج (مليون فرد) والحروب الأهلية بالعراق (مليون فرد) ، ولبنان (مليون فرد) واليمن (نصف مليون فرد) ..

والناظر إلى هذه النزاعات يرى أنها مستمرة منذ فترة طويلة ، حتى أصبحت جزءا من حياة الأمم ، استقر حالها عليها وآلت على نفسها أن تعيش معها ولم يعد أمر انهائها شاغلا لأحد ، مما جعلني أخمن أنها

جزء من نظام عام يدبر للمنطقة ، تلاقت فيه مصلحة الحكام المحليين مع القوى العظمى ذات المصالح المتشابكة فى المنطقة .

وقد يبدو هذا الاستنتاج غريبا على الكثيرين الذين يأخذون مأخذ الجد تصريحات المسئولين التى يلقونها فى العلن والمليئة بأئبل الشعارات . فالحقيقة التى لا مجال لنكرانها ، هى أن هذه التصريحات العلنية لا تعبر بالضرورة عن السياسة الحقيقية التى يسعى الساسة إلى تطبيقها ! ففى العلن ، يبدو وكأن الساسة مشغولون ليل نهار بحل النزاعات بين الدول وبإشاعة الاستقرار فيها ، وبالعمل لصالح السلام لتحقيق الرفاهية ، ولتأكيد حقوق الانسان ، ولكن واقع الحال يثبت أنهم لا يلجأون فى الغالب لحل أية مشكلة إلا إذا اضطروا اضطرابا وأصبح استمرار النزاع أمرا يهدد مصالحهم . خذ مثلا قضية احتلال الأراضى العربية التى استولى عليها الاسرائيليون فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، وهى قضية ملحة بكل المقاييس ، ومع ذلك فما هى ذى تدخل عامها السابع والعشرين نون حل على الرغم من تأكيد كل مسئول على أن احتلال الأراضى بالقوة أمر غير مشروع ؛ وعلى الرغم من اشتراك كل المسئولين فى إصدار عشرات القرارات من مختلف المؤسسات الدولية لشجب هذا الاحتلال .

الأرض الوحيدة التى أعيدت إلى أصحابها من بين الأراضى التى احتلت عقب حرب سنة ١٩٦٧ هى أرض سيناء ، ذلك لأن النزاع عليها كاد يفلت من يد الجميع ويتحول إلى مواجهة كبرى بين القوى العظمى ،

وعند هذه النقطة فقط شمر الجميع عن سواعد الجد لإيجاد حل للمشكلة .. كان احتلال سيناء وإغلاق قناة السويس وفقدان مصر حقول بترول خليج السويس ضربة قاسية لم يكن من الممكن لمصر أن تقبلها أو أن تعيش معها . فقناة السويس ليست فى وضع الجولان أو الضفة الغربية ، فهى شريان حيوى لاقتصاد مصر ومصدر مهم لإيراداتها ، فضلا عن أنها جزء من تاريخها السياسى الحديث .. ولم يكن من الممكن لأى حاكم مهما بلغت شعبيته قبول فقدانها . ومن هنا جاء رفض المصريين كافة لنتائج حرب ١٩٦٧ ، واستعدادهم للتضحية والفداء لإزالة آثار العدوان . فمنذ اليوم الأول بعد هزيمتهم وهم يحاربون ، وعندما ثبت لهم خلال حروب الاستنزاف التفوق العسكرى لإسرائيل لم يتردد المصريون فى أن يطلبوا من الاتحاد السوفيتى ، الغريم الأكبر للولايات المتحدة وإسرائيل فى ذلك الزمان ، أن يأخذ دورا أكثر فعالية فى الحرب ذاتها وهو الأمر الذى لم يكن أحد يريده . إلا أن هذا التحرك نقل النزاع من حالة الانضباط إلى حالة الانفلات فقد بدا للولايات المتحدة حينئذ أن إبقاء النزاع دائرا قد يغير مواقع الدول والاتزان العسكرى فيها ، ومن هنا سعى الولايات المتحدة الحثيث لحل المشكلة وإعادة الأرض إلى مصر ، شرط ابعاد الاتحاد السوفيتى من المنطقة .. وهذا بالضبط هو ما حدث فى أعقاب حرب ١٩٧٣ .

غزو الكويت

أما الحالة الثانية التى وصل فيها النزاع إلى درجة الانفلات ، مما اضطر الدول الكبرى للتدخل العسكرى والפורى لعله ، فقد كانت غزو

العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ ، فقد نشأت عن هذا الغزو خلخلة في ترتيبية الدول الصغيرة التي استقر أمر الدول العظمى على أنها أفضل الترتيبات لتأكيد وصول النفط إليها بانتظام وبأسعار مقبولة ولتأكيد المشاركة في الأرباح الناجمة عن بيعه ونقله وتوزيعه سواء كان ذلك بالمشاركة المباشرة ، أو غير المباشرة كاستردادها بإيداعها في مصارفها أو بإنفاقها في شراء البضائع والأسلحة منها ..

وقد كسر الغزو العراقي أهم قواعد انضباط النزاعات بين هذه الدول الصغيرة وجاراتها الكبيرة ، مما أوجب تصحيح الوضع وإعادة النزاع إلى حالته السابقة ومن الواضح من الحال الذي انتهت إليه الحرب ، أن حل النزاع لم يكن قط هو غرض التدخل العسكري ، فقد كان الغرض هو إبقائه منضبطاً فقط .

وفيما عدا هاتين الحالتين اللتين أوشكتا على الانفلات واستدعيا القيام بجلهما فإن باقى الأراضى المحتلة باقية على حالها إنكاء لحالة النزاع القائمة بين الفلسطينيين والاسرائيليين والتي يسعى الجميع لاستمرارها ، وليست اتفاقية غزة - أريحا إلا محاولة لضبط هذا النزاع عن طريق اشراك بعض الفلسطينيين في هذه العملية .

ويبدو أن في بقاء حالة النزاع في منطقة الشرق الأوسط فوائد محققة ليس فقط للقوى الكبرى بل أيضاً لحكام المنطقة المحليين .. والفوائد التي يمكن أن تجنيها القوى الكبرى من استمرار هذه النزاعات واضحة ولا تحتاج إلى إسهاب فالنزاعات بين دول المنطقة - تجعلها في

ربية من بعضها البعض فيمتنع إتحادها على أى مستوى كما أن فى استمرارها استفادا للثروات وتبيدا للطاقات فيقف عندها ويظل اعتمادها مستمرا على استيراد البضائع من الدول العظمى كما سيرير شراء وتكديس الأسلحة منها مما سيجعل الدفاع عنها مرهونا برضاء هذه الدول .. ولا غرو أن أصبحت المؤسسة العسكرية فى معظم دول العالم العربى واسرائيل أكبر المؤسسات ففيها يعمل أكثر من ٢٠٪ من جملة القوى العاملة وعلى هذه المؤسسات تنفق الدول حوالى ٢٥٪ من إجمالى ناتجها القومى الإجمالى وعلى إعداد جنديها وتدريبه تنفق دول الجزيرة العربية نصف مليون دولار للفرد فى الوقت الذى تنفق فيه ٥٠٠ دولار فقط على تعليم أبنائها فى المدارس المدنية (أى حوالى واحد إلى الألف مما تنفقه على إعداد الجندي) .. النزاعات إذن هى الطريق لتدوير دولارات النفط وإعادةتها إلى من دفعوها كما أن استمرارها يحدث الرعب فى قلوب الحكام فيهرعون للقوى العظمى لحمايتهم - وقد رأينا أخيرا اللهفة التى أبداهها الكثير من الدول لاستضافة جيوش وأساطيل الولايات المتحدة بل الاستقرار فيها لحمايتها من انفلات النزاعات المستعرة فيها .

وكما أن لاستمرار النزاعات المنضبطة فائدة للدول الكبرى فإن لها فائدة أيضا لحكام المنطقة المحليين ففى استمرارها ما يبرر إحكام قبضة هؤلاء الحكام وتقييد الديمقراطية والحكم بالقوانين الاستثنائية واتخاذ القرارات المصيرية فى سرية وبدون إعلان وبالتالي دون محاسبة

ومن أوضح الأمثلة في هذا الميدان الجهد الكبير الذي يصرفه حكام السودان في استمرار العرب الأملية فهم يعرفون أن بقاعهم في الحكم رهن باستمرارها فهم من نخب أهل الشمال الذين درجوا على تسخير مصادر ثروة كل البلاد لصالحهم وبدون محاسبة - فإنباء الحرب معناه إشراك جميع أهل السودان على اختلاف أديانهم وأجناسهم في ثروة بلادهم ومعناه أيضا إقامة حكم ديمقراطي يكون فيه الحكام مسئولين عما يقومون به - وليس أكثر دليلا على اهتمام حكومة السودان باستمرار الحرب من إصرارها على صبغ الدولة صبغة دينية وفرض شريعة دين واحد على جميع السكان الذين يدين الكثير منهم بغير هذا الدين فالسودان بلاد شاسعة يسكنها أقوام يختلفون في اللغة والدين والعرق اختلافا كبيرا لا يمكن إعلاء دين على دين أو جنس عن جنس دون الدعوة إلى الحرب .

أما في مصر فإن الذين عاصروا فترة السبعينات فيها فإنهم يعرفون مقدار الجهد الذي أنفقته الحكام في تشجيع جماعات التطرف والفتنة التي نشأ الكثير منها في حضن المحافظين ورؤساء الجامعات وعمداء كليات التربية الذين كانوا يعينون في هذه الفترة من بين المتطرفين أنفسهم، وقد سمح لهذه الجماعات باستخدام العنف لتصفية اليسار مما بدأ في خلق نزاع داخلي خيل للحاكم أنه يستطيع أن يعيش به وبعيدا عنه كما أنهم يذكرون الدعم المالي الذي تدفق في هذه الفترة لهذه الجماعات دون رقابة من دول أجنبية حتى أن مصر ، التي ألفت

أسماء ملوكها من جامعاتها ، أصبح عندها جامعات تحمل أسماء ملوك دول أجنبية - هذا فضلا عن التغيرات الكبيرة التي أدخلت على برامج الإذاعة والتلفزيون ومناهج المدارس إنكاء للفتنة التي كان المسؤولون يأملون في أن تظل دون انفلات وتشير الدلائل إلى أن هذا الأمل قد تقلص في التسعينيات وانحصر في حصر النزاع على المناطق العشوائية فقط بعيدا عن الأماكن التي يرتادها السياح أو تعيش فيها النخبة التي أصبحت تتحصن وراء مناريس رجال الأمن العام والخاص .

* * *

الكثير من النزاعات التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحاضر ذات جذور تاريخية تعود إلى وقت أن كانت معظم هذه الدول تحت سيطرة قوى أجنبية رأت أن في إبقائها في حالة انضباط تكريسا لهيمنتها على المنطقة - ففي هذا الوقت جاء وعد بلفور وقسمت المنطقة بصورة تعسفية إلى دويلات ذات حدود مائعة ووثدت الحركات الديمقراطية والبتنية المدنية وعمليات التنوير وتم تشجيع الحركات السلفية والتفرقة بين الناس حسب الدين أو الجنس - ومن السهل لذلك أن نحمل حالة التفتت والنزاعات المستمرة التي نعيشها في المنطقة على كاهل هذه القوى الخارجية. ولكن الحقيقة المرة هي أن أحدا لا يمكن أن يتحمل استمرار هذه النزاعات غير أنفسنا .. إن تكرير مثل هذه الأقوال يعكس عجز القوى السياسية في المنطقة عن مجابهة مشاكلها ورغبتها

فى تجميل أسباب هذا العجز على غيرها - فالقوى الأجنبية لم يعد لها دور كبير فى إدارة شئون دول المنطقة بعد أن نالت استقلالها - فمهما كان هامش هذا الاستقلال الذى أعطى لها فقد كان من الممكن لو أن أمورها قد استقامت أن تحل الكثير من هذه النزاعات وأن تستفيد من إمكاناتها لتنمية بلادها، ولكن الحقيقة المرة هى أن الكثير من هذه الدول قد رأت أن فى استمرار هذه النزاعات مصلحة لمجموعة الذين تولوا حكمها وتثبيتاً لأقدامهم - وقد رأت القوى الأجنبية الاستفادة من حال هذه النزاعات المستمرة والعمل على ضبطها فقط وقصر تدخلها المباشر عندما ينفلت زمامها .

ومما يزيد الأسى أن الكثير من حكام المنطقة شجعوا - عن وعى أو عن غير وعى - قيام نزاعات جديدة فوق ما وروثوه من نزاعات فمشكلة السودان وشمال العراق وانتشار حركات العنف الأصولية على طول العالم العربى هى من فعل الحكام أنفسهم . ومالم يدرك هؤلاء أن عملية ضبط هذه النزاعات هى عملية صعبة وغير محققة النتائج وأن الأفضل لبقائهم هو فى جل النزاعات فإن الأمل فى أن تتبوأ المنطقة مكانها المرموق الذى يؤمله لها مكانها وتاريخ شعوبها هو أمر مستبعد - ولعل أحداث الجزائر المعاصرة تنبئ الحاكم إلى أن تشجيع العنف والحركات الأصولية كثيراً ما ينفلت حالة ويؤدى إلى الشلل ! ..

الباب الثالث

**بعض القضايا التي
تلق على مصر**

قضية السكان في مصر

كنت ، قبل ست وعشرين سنة ، قد بدأت ما كنت أمل وقتئذ أن يكون حملة للتوعية بأهمية تنظيم الأسرة ، وذلك قبل التقدم إلى مجلس الشعب - الذى كنت عضوا فيه - بمشروع قانون يعطى حافزا ماديا للأسر التى تضبط أعدادها . وقد جاعلتى فكرة استخدام الحافز لتنظيم الأسرة عقب سماع خطبة هوجاء ألقاها أحد أعضاء مجلس الشعب البارزين يحث فيها الحكومة على إجبار المصريين على تنظيم أسرهم حتى ولو أدى الأمر إلى تشجيع تعقيم الرجال وحرمان الأبناء بعد عدد محدود منهم من الدراسة والخدمات - وقد رأيت فى خطبة العضو ما أزعجنى فقد كان العضو واحدا من أهم قيادات التنظيمات السياسية فى ذلك الوقت (وفيما تلاه من أوقات) .

وبعد أن شرعت فى الإعداد لهذه الحملة ، اتصلت برئيس مجلس الشعب وطلبت منه أن يعرض على اللجنة الدائمة مشروع قانون تقدمت به لمنح كل أسرة مصرية بلغ سن الزوجة فيها الثلاثين ولم تكن قد أنجبت غير طفلين أو أقل حافزا شهريا قدرته فى ذلك الوقت بثلاثة جنيهات (وهو مبلغ يساوى حوالى ١٥٠ جنيها بأسعار سنة ١٩٩٦) يتوقف صرفه إذا زاد عدد أطفال الأسرة عن ذلك - وبعد أن عرضت الموضوع والاقتراح على اللجنة بدا على الكثير من الأعضاء الإقتناع

بأن مشروع القانون قد يفلح بالفعل فى تشجيع الكثير من الأسر على الإقلال من المواليد، وهنا انقلب الجميع عليه بما فى ذلك خطيب المجلس المفوّه الذى كان ينادى بضرورة تنظيم الأسرة فى قاعة المجلس قبل الاجتماع بأيام . وقد أدركت فى هذه اللحظة أن الوقت غير موات لتقديم مشروع القانون فلم يكن فى اللجنة عضو واحد يؤمن فى قرارة نفسه بأهمية كبح الزيادة السكانية بل على العكس من ذلك فقد كانوا جميعا من المؤمنين بتشجيع الناس على الإكثار فقد تربوا فى إطار تراث ينادى بأن من أهم واجبات الناس عند البلوغ هو الإنجاب وهو تراث توارثته الأجيال منذ أقدم الأزمنة عندما كانت وفيات الأطفال عالية والحاجة إلى الإنجاب المستمر مهمة لبقاء النوع، وعندما كانت كثرة أعداد الأسرة مصدر قوتها - ومن الطريف أن أذكر هنا أن أغلبية أعضاء اللجنة لم تدل برأى وبقيت صامتة على الرغم من عدم تقبلها للمشروع فلم يكن قد ظهر لهذه الأغلبية التى لم تعرف من التعليم إلا التقليدى منه ومن الحضارة الحديثة إلا مظاهرها سند فكرى يؤهلها للمحاولة فى الموضوع كالذى حدث لها بعد ذلك بصعود تيار اليمين الدينى الذى نشأ مع تدفق أموال النفط على مصر ، أما القلة من أعضاء اللجنة الذين كان بعضهم يشغل وظائف عليا وممن كان عليهم التحدث فى مثل هذه الموضوعات مع المنظمات العالمية فقد كانت لهم لغتان واحدة يتشددون بها مع العالم الخارجى وأخرى يعيشون بمقتضاها . وهكذا قيص لمشروع القانون الذى تقدمت به الأبرى النور .

وإني أعيد نشر الموضوع ليس فقط لأنه مازال حيا وصالحا لمعالجة قضية السكان بل لأحث الحكومة والمجلس التشريعي على إعادة عرض مشروع يحفز العائلات على تنظيم أعدادها فمثل هذا القانون سيكون أكثر نفعا من الاجراءات العيشية التي تقوم بها مكاتب تنظيم الأسرة بالمشاركة مع الهيئات العالمية في الوقت الحاضر . وفيما يلي نص الموضوع .

نظرة جديدة على التزايد السكاني في مصر

يبلغ نصيب الفرد في مصر من الأرض الصالحة للاستعمال ما لا يزيد عن ثمانمائة متر مربع في كل المساحة التي عليه أن يدبر فيها مسكنه وأن يخرج منها طعامه وأن يعطى منها نصيبا لمختلف المرافق العامة اللازمة لحركته أو تعليمه أو العناية به ونصيبا آخر لإقامة البناء الاساسى الثابت للامة من مصانع أو منشآت عامة .

وهذه المساحة التي لا تزيد عن قطعة من الأرض التي يمتد طولها حوالى ٢٥ مترا وعرضها ثلاثون مترا هي كل ما يمكن أن تمنحه مصر لكل فرد فيها لكى يدبر منها معاشه بالكامل إذ أنه بالرغم من أن المساحة الكلية للجمهورية تزيد قليلا عن المليون كيلو متر مربع فإن

الامكانيات الاساسية والتكنولوجية المتاحة لليوم للامة لا تسمح إلا باستغلال ما لا يزيد عن ٣٪ من هذه المساحة الهائلة - ولا شك أن باقى الأرض الجذباء التى لا يستفيد منها أحد اليوم هى رصيد كامن سيستطيع خيال الانسان فى مستقبل الايام أن يستفيد منه إلا أن هذا أمر غير باد فى الافق القريب - وفى يقينى أن الاستفادة من هذه المساحة لكى يفيض عليها هذا الطوفان البشرى المزدحم فى شريط وادى النيل الأخضر والرقيع هو أمر ذو أهمية عظمى ينبغى أن نخطط له من الآن .

ومهما كان الأمر فان مصر اليوم ولعدد طويل من الاعوام المقبلة ستظل تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على رقعة الأرض التى تحف وادى النيل ، والتى لا يتوقع أحد أن تتسع بأكثر من مليون من الفدادين بعد استغلال آخر قطرة من قطرات الماء التى تحصل عليها من نهر النيل بعد ضبطه بالكامل ببناء السد العالى .

وإذا ظلت معدلات تزايد السكان على ما هى عليه اليوم أو أقل قليلا، فإن عدد سكان مصر سيتضاعف قبل نهاية القرن وسيصبح من المحتمل على الجيل القادم أن يرتب حياته كلها فى مساحة لن تزيد عن ٢٠ × ٢٠ مترا . وهذا أمر مقلق حقا لأن أثره لن ينعكس فقط على لقمة العيش التى ستضيق كما سنبين فيما يلى بل وفى الحياة الروحية والنفسية التى ستنتجم عن هذا الازدحام الموهول .

ولعله من المفيد للجيل الناشئ أن يعي حقيقة أن جيل كاتب هذه السطور رأى مصر فى حياته الناضجة وعدد سكانها لا يزيد عن نصف من يسكنونها هذا العام - رآها ولم تكن بها أزمات فى المواصل أو الاسكان أو امكان الاختلاء إلى النفس عندما يرغب فى ذلك الانسان سواء فى المصيف أو بين الحقول أو حدائق المدن - وإذا فإن التنبؤ بما سيكون عليه الحال عندما يبلغ الجيل الجديد عمر كاتب هذه السطور هو أمر ليس من قبيل التشاؤم أو المبالغة بل هو أمر متوقع تماما إذا ظلت العلاقات الاسرية وطريقة تفكير الناس ونظرتهم للعيال والبرق كما هى الآن .

موقف جديد تماما

إن الموقف الخطير والمتفجر الذى تقفه مصر اليوم نتيجة هذا الازدحام - الذى لا يماثله على ظهر الارض ازدهار - موقف جديد تماما لم يخطر ببال أحد منذ أن استقر الانسان على أرض وادى النيل تحت حكومة مركزية منذ أكثر من خمسة آلاف عام . ذلك أن مصر ظلت ومنذ ذلك التاريخ وحتى منتصف القرن الماضى ثابتة فى تعداد سكانها الذين لم يزيديا أبدا عن أربعة أو خمسة ملايين نسمة فى أطيب الأوقات.

وبالرغم من أنه لا توجد لدينا اليوم احصاءات سكانية خلال هذا التاريخ فإن لدينا ما يقودنا بكل ثقة إلى التأكيد بأن هذا العدد من

السكان يقارب الحقيقة إلى حد كبير فعندما دخل نابليون مصر فى أواخر القرن الثامن عشر سجل عدد السكان بما لا يزيد عن ٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة زادوا فى عام ١٨٣٤ أيام حكم محمد على إلى ثلاثة ملايين . وأغلب الظن هنا أن الزيادة لم تكن نتيجة التوالد قدر ما كانت نتيجة إحكام أكثر فى طرق التعداد .

كيف إذن ظل سكان مصر على طول تاريخهم وحتى منتصف القرن الماضى ثابتين فى عددهم تقريبا يخلف الزواج زوجا من ورائه لا يزيد ولا يقل : - إن الرد على ذلك لا يعود إلى أن المصريين على طول ذلك الزمان كانوا أقل خصوبة بل يعود أول ما يعود إلى التقدم الاجتماعى الذى عم مصر منذ منتصف القرن الماضى ، والذى أدى إلى الاقلال من الوفيات وخاصة بين الاطفال .

لقد احتفظت مصر بخصوبة شعبها ولكنها قللت من وفياتها - كانت المرأة على طول التاريخ تلد بين سبعة إلى عشرة أطفال ليعيش منهم اثنان فقط للحياة الناضجة ثم أصبحت تلد نفس العدد منذ نصف القرن الماضى فيعيش منهم أربعة ثم خمسة نتيجة لتحسن الصحة العامة فى البلاد أولا عن طريق مكافحة الاوبئة التى كانت تعم أرض مصر دوريا كل سبع إلى عشر سنوات تقريبا ثم التوسع فى انشاء المستشفيات والخدمة البوائية وبناء دور رعاية الطفل ثم بادخال أدوية السلطا وغيرها من المضادات الحيوية وقد ارتفعت فى أثر ذلك نسبة زيادة السكان مما يقارب الصفر فى الألف . فى أوائل القرن التاسع عشر إلى حوالى ١٥

فى الألف من السكان فى آخر ذلك القرن لكى ترتفع إلى حوالى ٢٥ فى الألف من السكان فى منتصف هذا القرن ومازالت نسبة الزيادة فى السكان تتأرجح حول هذا الرقم منذ ذلك التاريخ وهكذا تضاعف سكان مصر كل ٤٠ عاما منذ عام ١٨٥٩ (٤,٥ مليون نسمة) وكل ٣٣ عاما منذ ١٩٤٠ وسيظل يتضاعف فى مثل هذه الأعوام أو أقل منها فى الأعوام القادمة ما لم يحدث شىء انسانى يتقبله الناس بكامل رضاهم للتوقف عن هذه الزيادة الرهيبة والقاتلة .

ما هو تأثير هذا التزايد الذى يسميه علماء السكان عن حق بالانفجار السكانى على حياتنا وعلى حياة أبنائنا فى مستقبل الأيام ؟ تأثير ذلك يقع بلا شك فى مجال التنمية الاقتصادية التى ستبتلع جزءا كبيرا من آثارها هذه الزيادة الكبيرة فى السكان ، وكذلك فى مجال الحياة الروحية والنفسية للإنسان عندما تحد حركته بالضرورة ويضطر زملاؤه من بنى الإنسان الذين يزحمون عليه كل مكان إلى التدخل فى أخص خصائص حياته . وكلا المجالين خطير ينبغى أن نبدأ من اليوم لضبطهما قبل قوات الاوان وانفلات الزمام .

ولا شك أن آمال هذه الامة تتعلق برفع مستوى العيش لابنائها حتى ينتهى العوز ويتمكن كل فرد فيها من أن يجد المسكن الملائم والغذاء الكافى والصحة والفرصة المناسبة لتنمية طاقاته الذهنية والحفاظ على صحته - ومثل هذه الآمال لا يمكن تحقيقها دون أن تقوم البلاد بخطة منظمة وبعيدة المدى لتنمية مصادر ثروتها وزيادة انتاجها القومى وهذه

الخطه تحتاج فيما تحتاج إليه إلى استثمار مدخرات الامه فى عمليات انتاجية يمكن أن ترفع فى النهايه من دخل أفرادها .

التزايد يتعارض مع التقدم

إلا أن التزايد السكانى الكبير إذا صار بنفس معدلاته الحالية فى مستقبل الأيام فإنه سيؤدى إلى تقليل أثر هذه الخطط فيما نسعى إليه من رفع مستوى العيش لأفراد الأمة وذلك لسببين الأول يقع فى أنه إذا استمرت الامه فى هذا الانجاب الخصيب الذى نسير عليه فإن جزءا من مدخرات ، الأمة التى كان من الممكن أن توجه إلى الاستثمار ستوجه حتما إلى انفاق استهلاكى .

ذلك لأن كل مولود جديد تستقبله الامه يحتاج حتى يصبح مواطنا منتجا إلى انفاق لكى يطعم ويلبس ويسكن ويعطى مكانا فى معهد أو معاهد للتعليم وكذا حتى يمكن التوسع فى الخدمات والمرافق الاساسية للأمة لاستيعاب مواطنيها الجدد وهناك من يقدر بأن كل طفل يولد يحتاج حتى يصل إلى مرحلة الانتاج إلى ما لا يقل عن ١٥٠٠ جنيه تنفقها عليه الامه قبل أن يرد إليها شيئا مما أعطته له .

فإذا استمر الانجاب على ما هو عليه فإن على الامه أن تدبر ما لا يقل عن ألف وخمسمائة مليون جنيه سنويا للحفاظ على أود مواطنيها الجدد وهذا المبلغ سيستقطع بلا شك من مدخراتها التى كان ينبغى أن تتجه إلى الاستثمار الانتاجى - ومما يزيد الطين بلة أن مثل هذا المبلغ

يوازى ان لم يفق أقصى ما يمكن أن تدخره الامة مما سيعكس أثره بلا شك على العجز الذى سنعانيه جميعا فى مستقبل الايام من إعداد المواطن الصحيح والمدرّب الذى يحتاج اعداده إلى هذا الاستثمار غير المتاح - ومن المحقق أن مصر ستضطر فى مستقبل الايام تحت ضغط حاجتها إلى تنمية ثروتها القومية إلى اهمال الحاجات الاساسية لجزء كبير من موالدها الجدد وسيظل الناس مالم يقبلوا حقائق العصر يعانون من مشاكل الاسكان والمرافق الاساسية ومتاعب التعليم ومصاعب التموين - وهذا أمر لا أظن أن أحدا منا حاكما أو محكوما يريده لابنائنا هذا فضلا عن أن مثل هؤلاء المواطنين الذين لن نستطيع اتاحة فرص تدريبهم فى مثل هذا العصر الذى نعيشه سيكونون حتى آخر أعمارهم عالة على المجتمع الذى لم يعد فيه مكان لغير المؤهل تأهيلا متقدما وهذا بدوره سيضيف إلى المجتمع أعباء ستدخل أبناعنا فى حلقة مفرغة ستنتهى إلى آلام كبيرة .

أما السبب الثانى فى أثر مشكلة الانفجار السكانى على خطط التنمية فهو أنه بالإضافة إلى أن هذا الانفجار سيقبل من الأموال المتاحة للاستثمار الانتاجى لضرورة توجيه جزء كبير منه للاستهلاك ، فإن هذا الانفجار نفسه سيؤدى إلى توزيع ثمرات خطط التنمية على عدد أكبر من السكان مما سيتلعب كل أثر مرجو فى تحسين حالهم فى مستقبل الايام .

وبالإضافة إلى ما يمكن أن تؤديه الزيادة الكبيرة للسكان في مصر من ابتلاع أثر خطط التنمية القومية ، فإن أثرها الاجتماعي لا يمكن أن يخفى على أحد - فآثر الازدحام على سلوك الفرد والجماعة أثر سىء جدا . ولا يحتاج الانسان إلى أن يراجع التجارب العملية التي تمت مؤخرا على أثر الازدحام على بعض الحيوانات لكي يتصوره بل أنه يحتاج فقط لكي يرى ازدحام وسائل النقل في الشوارع والمساكن والمدارس والجامعة والمصايف وما يمكن أن تؤديه من تدهور في العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع وهم يتسابقون لكي يحصلوا على مقعد في سيارة عامة أو يتنافسون من أجل أن يجنوا مسكنا ينامون تحت سقفه أو مكانا في معهد من معاهد التعليم .

فمثل هذا التنافس القاتل يغير بلا شك أكثر الكثير في معظم ما اعتدناه وما نرجوه أن يستمر في مجتمعنا من محبة أو تكافل أو تعاون أو بشاشة .

ولا يبدو أن مشكلات المواصلات أو التعليم أو الاسكان أو تعثر معظم المرافق الخدمية الاساسية كالمياه أو المجارى أو المواصلات السلوكية يمكن أن تحل في أمة تزيد بمثل الاعداد التي تزيدها - فشوارع القاهرة مزدحمة لدرجة أن أكثرها لا يتحمل استخدام السيارات أو العربات بل أنها كافية بالكاد لاستخدام المشاة والقول بأن حل مشكلة المواصلات يأتي باستيراد عدد اكبر من السيارات هو قول غير علمي لأنه سيزيد «من كركبة» المرور التي نعانى منها اليوم كما أن

اقامة الانفاق أو الشوارع المعلقة ستبتلع بعض الازدحام إلا أن هذا لن يحل المشكلة حلا كاملا لأن هذه الانفاق ستعج بفائض الناس بمجرد بنائها بما سيتترك فراغا بالمدينة سيملا حالا بالهجرة وبالسبل الجديد من المواليد .

والقاهرة فى آخر القرن الماضى كانت مدينة يسكنها ٤٠٠,٠٠٠ نسمة تمتد فيها خطوط الترام لكى تنتقل الفئة القليلة من الناس القادرين على الحركة فى يسر، أما قاهرة اليوم فعدد سكانها قد تجاوز عشرة أضعاف ذلك العدد كما أصبحت نسبة أكبر منهم مضطرة للحركة بداخلها كل يوم مما أحست فى أثره شوارعها وازدحمت وسائل نقلها لدرجة يكاد ألا يكون هناك حل لها . وما يقال عن المواصلات يقال عن كل خدمة اساسية أخرى . فقضية الاسكان وما يبدو من عجز خطة العمران عن اللحاق بهذا العدد المتكاثر بما تحتاجه من مسكن صحى قد وجد حلا فى قيام عديد من السكنيات عديمة التخطيط والتي تتحول رويدا رويدا إن لم تكن قد تحولت فعلا إلى أحياء لا نظام فيها لا تليق بكرامة الانسان .

فإذا أضيف إلى ذلك كله الازدياد المخيف فى ضجيج المدينة وتلوث هوائها وعدم القدرة على التمتع بالطبيعة أو حياة الخلاء فيها وكذا خطورة العيش التى يجابهها سكانها فى كل ساعة فيها فإننا سنكون فى وضع سيتزايد فيه تدخل الانسان فى حياة اخيه الانسان حتى فى أخص خصائصها وما لم يلتزم الناس بأنفسهم لاقبال ضجيجهم

وتنظيم مرورهم وترتيب حياتهم فى وسط هذا الازدحام فإننا سنواجه وضعاً سيئاً والضيق ويغير نمط الحياة لدرجة مزجة حقاً .

بعض الاقتراحات الخاصة لمجابهة مشاكل الزيادة السكانية

هذه الصورة المتوقعة لبلادنا إذا ظل فيها تزايد السكان يسير على ما هو عليه هي صورة تستدعى منا جهداً مخططاً وشاقاً لمجابهتها ثم التحكم فيها حتى يمكن لأعمال التنمية أن تؤتى ثمارها ولأعمال التعمير أن تحل اشكال المدينة فى مواصلاتها واسكانها ومختلف خدماتها. ولاشك أن الحل الأمثل يكمن فى أن يتقبل الناس بمحض ارادتهم تنظيم أسرهم حتى يأتى تزايد السكان متكافئاً وما تستطيع الامة أن تمنحه من خدمات وتنظيم الاسرة هي عملية معقدة لأن قبولها يحتاج إلى تنظيم اجتماعى متقدم ودرجة عالية من التعليم وهي أمور تحتاج إلى استثمار وإلى وقت . وكلاهما يضيق أمام ساعة الصفر التي تواجهها اليوم - ومن مأسى الزمان الذى نعيشه أن أفقر الناس وأفقر الأمم هي أكثرهم تناسلاً ذلك لأن درجة التعليم فيها لم تبلغ بعد الحد الذى يستطيع فيه الزوج أن يميز أنه من الأفضل له أن يعيش اثنان فى حجرة واحدة بدلاً من ثلاثة أو أربعة - ومن الملاحظ الذى لا يحتاج إلى تأكيد أن الأم المتعلمة أقل تناسلاً من الأم الجاهلة .

وحتى يرتفع مستوى التعليم إلى الدرجة التي تنظم الزيادة السكانية وتجعلها متمشية مع قدرات البلاد الاقتصادية ماذا يمكن لبلادنا أن تفعله وأود بادئ ذي بدء أن أؤكد أن الدول والكثير من أفرادها المستترين يجاهدون في ميدان تنظيم الاسرة جهادا حسب كجهاز تنظيم الاسرة والكثير من الجمعيات النسائية إلا أن هذه الاجهزة والجمعيات تقف عاجزة أمام عقبات أساسية في شكل المجتمع وتركيبه علينا أن نساعد في التغلب عليها - فعملية تنظيم الاسرة ليست مسألة طبية فقط على أهمية هذا الوجه منها أو مسألة تهم الجمعيات النسائية وحدها بل هي مسألة اجتماعية في المقام الأول علينا أن نفحص في اعماقها لكي نعرف أسباب عدم تقبل عامة الناس لها ثم نقوم بحلها بالتشريع أو بغير ذلك حتى يمكن ضبط مجموع السكان إلى الحد المقبول .

أولا : في مجال التخطيط

وفي ظني أن ما يدفع الناس إلى زيادة التناسل وخاصة بين فقراء الريف هو تنظيم الزراعة في مصر التي تحتاج بحق إلى تخطيط يغير جنورها ، ليس فقط لتحسينها ، بل لتغيير اقتصادياتها .
فطالما ظلت الزراعة يدوية وغير مميكنة وأراضينا مفتتة وغير مجمعة ومحاصيلنا الأساسية تحتاج إلى ايد عاملة كثيرة من الاطفال فإن

الكلام فى موضوع تنظيم الاسرة سيصبح لغوا - إن زراعة فدان واحد من القطن يحتاج إلى ٤١ يوم عمل رجل و ٤٠ يوم عمل طفل - وفدان الارز يحتاج إلى ٢٥ يوم عمل رجل و ٤٠ يوم عمل طفل - إن مثل هذا التنظيم يشجع الانسان لان الطفل هنا فائدة حتى وإن لم تكن له فائدة تذكر بعد بلوغه سن الرجولة وهذه واحدة من أكبر مآسى هذا النظام المتخلف فى الزراعة الذى يرحب بالطفل عاملا ثم يلفظه رجلا فيصبح متعطلا ومصدرا للهجرة إلى المدينة نون ما تكون له المؤهلات التى تجعلها منه منتجا فيها .

والحل الوحيد هو فى إحداث ثورة حقيقية مخططة معروفة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتغيير هذا النظام المتخلف فى الزراعة وذلك بتشجيع التعاونيات وعمليات التجميع الزراعى وميكنة الزراعة والتفكير فى ادخال المحاصيل التى لا تحتاج إلى الاطفال فى أعمالها - وهذه الثورة بالإضافة إلى فائدتها المحققة فى عدم تشجيع التناسل فانها ستزيد الثورة وستطلق الزراعة إلى آفاق جديدة .

ثانيا : فى مجال التشريع

وفى ظنى أن جزءا كبيرا من السكان يتناسل لعدة أسباب أولها هو شعوره بأن خلفه يمكن أن يعطيه ضمانا لعيشه عندما تحل به الشيخوخة ويصبح غير قادر على كسب العيش ، ولما كان جزءاً كبيراً

جدا من الامة لا يدخل ضمن اطر التسميات الاجتماعية التي توسعت فيها الدولة مؤخرا فإن هذا الجزء سيظل يبحث عن طريق آخر لضمان معيشة كريمة فى آخر العمر لعل أسهله هو أن يكون له حفنة كبيرة يمكن أن تقوم بأوده عند الحاجة - وإذا كان هذا هو الحال فإن اول ما يمكن أن نفعله هو أن نعطي لفقراء المدينة والريف بديلا آخر لضمان الشيخوخة غير زيادة الخلف والتشريع الاول . لذلك الذى اقترحه هو أن تصدر الدولة قانونا يعطى لكل أسرة بلغ عائلها سن الخمسين ولم تخلف عند بلوغ هذا السن إلا ولدين أو أقل معاشا شهريا قدره خمسة جنيهات ينقطع إذا زاد الخلف بعد هذه السن مباشرة .

ومثل هذا التشريع سيضمن حياة مستريحة للأسرة القليلة العدد وسيدفع الكثير من الاسر لتنظيم نسلها . ومثل هذا القانون لن يحمل الدولة حاليا أية أعباء مالية تذكر لأن عدد الاسر التى تبلغ فيها الخلفة اثنين أو أقل لا تمثل إلا جزءا فى المائة من عدد اسر الجمهورية - ولا شك أن صدور مثل هذا التشريع سيزيد فى مستقبل الأيام عدد مثل هذه الاسر الصغيرة إلا أن التكلفة التى ستنتج عن مثل هذه الزيادة لن توازى شيئا مما يمكن أن تتحملة الدولة لو أن التنازل ظل يسير على معدلاته الحالية سواء من وجهة متطلبات هذه الزيادة السكانية واعباؤها من جهة الاستهلاك أو سوء ما تتطلبه من حيث استثمار رعوس الاموال لاجاد العمالة لها .

كما يمكن استخدام نفس الحافز المادى لتشجيع تنظيم النسل

باصدار قانون آخر يعطى لكل أسرة يبلغ عدد أطفالها اثنين أو أقل مكافأة شهرية فى حدود ثلاثة جنيهات عندما يصل سن الزوجة ثلاثين عاما يتوقف منحها إذا زاد عدد اطفال الاسرة عن ذلك . وصنوبر مثل هذا القانون سيساعد بلا شك أجهزة تنظيم الاسرة ويجعلها أكثر فعالية وعملها أكثر ايجابية .

وبخلاصة القول أننا أمام موقف جديد ومتفجر وهو موقف قد يؤدي بغذاء عيالنا وبما درجنا عليه من حضارة انسانية . أما أن ننظمه وننتحكم فيه أو يلتهمنا نحن وعيالنا وقد عرضت لبعض التشريعات الانسانية التى لا تتدخل فى حياة الناس لكى تنتظم الحياة فى مدننا المكسدة ولكى نشجع الناس لكى يتحكموا فى حجم اسرهم : وهو أمر إن لم نهتم به اليوم بارادتنا فسنقوم به غدا بطرق أكثر عنفا وأكثر تدخلا فى حياة الناس وخصوصيتها وهى أمور نرجو أن نتقاداتها وان لا نضطر للجوء إليها .

إن الذى يحصد حجم أى أسرة الآن هو قرار خاص يقوم به الزوجان فقط وليس غيرهما بالرغم من أن حجم الاسرة يؤثر فى المجتمع ككل ولذا فإن لم يفق الناس إلى أمورهم بحيث يقومون بمحض ارادتهم بعمل شيء يوقف هذا التكاثر الذى لا تبرره الحاجة والذى يضيق العيش على بنى الانسان فاننا قد نصل إلى شيء قد يضطربنا إلى اتخاذ قرارات أشد عنفا لا تتفق وما درجت عليه هذه الامة على مدى آلاف السنين التى عاشتها. وهى تبنى الحضارة فى تكامل وتماسك اجتماعيين مثالين.

وتحتاج التشريعات التي تكلمت عنها خلال هذه الدراسة إلى مناقشة عريضة للتمهيد لها وتبيين أهميتها سواء أكان ذلك في الصحافة أو التنظيمات السياسية أو في مجلس الأمة - ثم يحتاج الامر بعد ذلك إلى دراستها في ضوء ما يسفر عنه ذلك النقاش لصياغتها بالطريقة التي يتقبلها ضمير الأمة الذي أظن أنه فاعل ذلك إذا ما أحسننا ابراز انسانية هذه القوانين وأهدافها ثم في العمل على تطبيق هذه القوانين بأجهزة إدارية حديثة قادرة على انشاء سجلات الاحوال المدنية بالالات الحاسبة سواء في هيئة التأمينات الاجتماعية التي سيزيد عبئها أو في مكاتب الصحة أو شهر الزواج في انشاء جهاز بوزارة التخطيط مشترك مع وزارة الزراعة وهيئات البحوث الاجتماعية لدراسة فلسفة ثم تخطيط الثورة الزراعية التي تحدثت عنها .

مشكلة المياه في الشرق الأوسط من الوفرة إلى الندرة

شغلتنى مشكلة ندرة المياه العذبة التى ستجابه مصر وبلاد الشرق الأوسط فى المستقبل القريب منذ سنوات وقبل أن تصبح موضوعا تلوكة الألسن ويتحدث فيه الكثيرون ممن يعرفون وممن لا يعرفون. والأفكار التى أتعرض لها فى السطور التالية، جاءت فى ورقة ألفت كمحاضرة فى جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع فى خريف سنة ١٩٩١ وقد جدت منذ كتابته أفكار لحل مشكلة قلة المياه بالشرق الأوسط غير التى اقترحتها فى هذه المحاضرة - وكانت أكثر هذه الأفكار ديماجوجية هى التى اقترحتها تركيا بمد خط للأنايبب لنقل ٢,٥ مليار متر مكعب من المياه العذبة من نهري سيمون وجيحون بجنوب تركيا (وهما نهران يصبان بالبحر المتوسط) الى دمشق ومنها يتفرع الخط الى فرعين يتجه واحد منهما الى مكة وجدة مارا بعمان بالأردن وواحد إلى الكويت فالامارات، وقد اقترح المشروع فى سنة ١٩٨٧ وقت بناء سد أئاتورك على نهر الفرات للتغطية على ما سيؤدى بناؤه من نقص امدادات المياه لكل من سوريا والعراق بمقدار النصف هذا اذا سمحت تركيا بأن تمرر الى البلدين من نهر الفرات ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية على مدار العام كما تعهدت، ولايزيد مشروع أنبوب المياه هذا عن كونه من باب الدعاية ليس إلا، ليس فقط لصغر الكمية التى ستنتقل عبر هذه المسافات بل ستكون باهظة - وقد قدرت تكاليف مد الانبوب بحوالى

٢٢,٥ مليار دولار (بأسعار سنة ١٩٨٧) وتكلفة نقل المتر المكعب من الماء لمسافة ١٠٠ كيلو متر بحوالى ٧ سنتات فى حالة النقل بالراحة وحوالى ١٢ سنتا فى حالة نقله بالضغط مما يجعل ثمن المتر المكعب حوالى ٤ دولارات أمريكية - وبالإضافة الى غلاء ثمن الماء فإن أحدا لايمكنه أن يقبل استيراد مياه شربه من دولة أجنبية مهما حسنت النوايا وقت إبرام الاتفاقات.

أما المشروع الآخر الذى كثر الحديث عنه مؤخرا فهو الاعتماد على البحار وتحلية مياهها وقد قدم الاقتراح بيريز رئيس وزراء اسرائيل فى كتابه «الشرق الأوسط الجديد» وتلقفه الكاتب الكبير الأستاذ محمد سيد أحمد ويشر به فى كتابه «سلام أم سرا» (١٩٩٤) وتصور أن مياه البحار المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط يمكن أن تغير لون الصحراء من الاصفرار الى الاخضرار بعد تحليتها - ومثل هذا الكلام ليس الا ضربا من الأحلام التى يستحيل تحقيقها حتى ولو قلت ثمن عملية تحلية مياه البحر من دولار واحد كما هى الآن الى أقل من واحد على عشرين من هذا الرقم ذلك لأن تكلفة رى الفدان ستكون فى هذه الحالة حوالى ٢٥٠ دولارا (يفرض أن الفدان سيحتاج إلى ٧,٠٠٠ متر مكعب من الماء وهو أقل كمية يمكن بها زراعة أرض الصحراء) - ولم نحسب فى هذه التكلفة الثمن الباهظ لنقل المياه من مصدرها بجوار البحر إلى أراضى الصحراء الداخلية والتى يراد إخصارها. وفى الحقيقة فإن تحلية مياه البحر لن تحل حتى مشكلة الاستخدام المنزلى وذلك لوقوع

الكثير من المدن بعيدا عن البحار مما سيحتاج لنقل الماء اليها مما سيرفع سعره . والواقع الراهن هو أن اسرائيل وفلسطين والأردن بلاد قليلة المياه صحيح أن عسكرة قضية المياه قد أعطت إسرائيل نصيبا أكبر مما ينبغي أن تأخذه ، ولكن الحقيقة هي أن البلاد الثلاث تعاني الآن وستعاني أكثر في المستقبل من مشكلة نقص المياه فيها - ومما يزيد الأمر تعقيدا انه ليس لدى البلاد الثلاث مصادر جديدة وغير مستغلة للمياه يمكن بها أن تتغلب بها على هذا الشح فالماء الأرضي الموجود بالطبقات العميقة بعيد يحتاج الى تكلفة عالية ومعظمه على درجة مرتفعة من الملوحة - والبحار كما بينا بعيدة عن معظم المدن وتكلفة تحليتها ونقلها كبيرة جدا وغير اقتصادية - وفي ظني أن الحل الوحيد أمام هذه البلاد هو في إعادة النظر في طرق استخدام المياه والنظر في أمر ترك الزراعة كلية (وهو النشاط الذي يستخدم النسبة الأكبر من الماء) وبناء اقتصادها حول الصناعة والخدمات - وقد بدأت اسرائيل بالفعل في ذلك ولم تعد تتباهى كما درجت عبر تاريخها بما فعلته في تحضير الصحراء فقد تبين للجميع أن هذا كان من أحلام الرواد وأصبح تركيز اسرائيل كله اليوم على القيام بزراعتها خارج بلادها وقد يكون ذلك وراء الاهتمام الكبير الذي تعطيه اسرائيل لتطبيع علاقاتها مع مصر في ميدان الزراعة بالذات - وإذا كانت اسرائيل قد وجدت أن نقل مياه النيل إليها أمرا صعبا من المحال ان يقبله المصريون فلا بأس من محاولة الدخول من الباب الخلفي والزراعة في وادي النيل نفسه! وفيما يلي نص المقال:



قضية المياه فى الشرق الأوسط

منطقة الشرق الأوسط هى واحدة من مناطق العالم القليلة الأمطار
والتي تقع فى معظمها فى حزام الصحارى المدارية وجل أراضيها أما
قاحلة أو شبه قاحلة. وتعتبر مشكلة تيسر الماء العذب فيها واحدة من
أهم القضايا المثيرة للتوتر والمؤثرة على مستقبل استقرارها ومستوى
حياة سكانها. فالمياه العذبة فى منطقة الشرق الأوسط شحيحة بالمقارنة
بمتطلبات أعداد سكانها المتزايدة. والناظر لخريطة الشرق الأوسط بل
وشمال أفريقيا لايجد فى هذه المنطقة الشاسعة الا ثلاثة أنهار كبيرة
هى النيل ذلك النهر الوحيد الذى استطاع أن يحمل جزءا من مياه
أفريقيا الاستوائية الى البحر الأبيض المتوسط عبر الصحارى والقفار
ونهر دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا ويمران بسوريا والعراق.
ويبقى الانهار الموجودة بالمنطقة اما مؤقتة أو صغيرة لايزيد مقدار
ماتحمله من المياه عن المليار الواحد من الأمتار المكعبة ومن هذه أنهار
الأردن وبردى والليطاني وغيرها.

وتثير قضية شح المياه توترات ونزاعات مسلحة وقد استخدمت
تركيا المياه سلاحا للضغط على سوريا بالتوقف عن مساعداتها للأكراد
وفكرت فى استخدام نفس السلاح للضغط على العراق خلال أزمة
الخليج وليس سرا ما جرى من محادثات وراء الكواليس فى الأمم
المتحدة بهذا الشأن. ويعتبر مشروع الأناضول الكبير الذى تخطط فيه

تركيا لرى حوالى ٥ ملايين فدان من المياه التى خزنت وراء سد أتانورك المقام على نهر الفرات بالإضافة إلى توليد الكهرباء واحدا من تلك المشاريع التى أثارت توترا شديدا فقد أوقف بناء السد واقامة المشروع جريان نهر الفرات خلال شهر يناير ١٩٩٠ ثم قلل من نصيب سوريا من مياه النهر بحوالى ٤٠٪ ونصيب العراق بحوالى ٨٠٪ كما كاد أن يؤدى بناء سوريا لسد الثورة على نهر الفرات فى ١٩٧٥ الى نزاع مسلح بين سوريا والعراق، ويمكن أن نضيف الى هذه التوترات عشرات النزاعات المسلحة التى حدثت بين اسرائيل وجاراتها العربيات منذ إنشاء الدولة العبرية وحتى حرب ١٩٦٧.

وفى يقينى أن المياه كانت أحد الدوافع الاساسية لشن حرب ١٩٦٧ وفى هذه الحرب تمت عسكرة قضية المياه وكان من نتائجها أن زادت مصادر المياه العذبة لاسرائيل بمقدار ٢٥٪ على الأقل.

وعلى الرغم من تضارب الاحصاءات فإنه يمكن القول ان هناك فجوة بين الطلب على الماء والمتاح منه فى الكثير من بلاد الشرق الأوسط وتبدو هذه الفجوة كبيرة فى بلاد اسرائيل وفلسطين والأردن وهى قضية تزداد إلحاحا فى اسرائيل نظرا لسياستها التوسعية فى تهجير اليهود من الشتات سواء من أثيوبيا أو بلاد المسكوف وكذلك لتزايد استخدامها للمياه.

وقد تضاعف سكان اسرائيل فى ظرف ٢٣ سنة ٢,٦ مليون قبيل حرب سنة ١٩٦٧ الى ٥,٢ مليون فى سنة ١٩٩٠ ولما كان نمو السكان

الطبيعى هو فى حدود ١,٥٪ فإن ذلك يعنى ان اكثر من نصف الزيادة السكانية فى هذه الفترة كان عن طريق الهجرة الى اسرائيل وهو اتجاه مستمر تشجعه الأحزاب الحاكمة فى اسرائيل التى لاتزال تعيش أسيرة الحلم الصهيونى بجمع شتات اليهود فى أرض الميعاد.

وقد تزايد سكان الأردن من ٢ مليون نسمة فى عام ١٩٦٥ الى ٤,١ مليون نسمة فى ١٩٨٩ وتعتبر نسبة التزايد السكانى من أعلى النسب وقد أضيفت على الأردن مشكلة تدفق اللاجئين الفلسطينيين من كل حذب فى أعقاب حرب الخليج. ويقدر عدد من لجأ الى الأردن من هؤلاء منذ حرب الخليج بحوالى ٢٥٠,٠٠٠ فرد.

وليست هناك احصاءات دقيقة عن سكان فلسطين فقد أهملت المصادر الغربية حسابهم كأمة مستقلة كما أن حركتهم وهجرتهم عالية ولكنهم يقدرون فى الوقت الحاضر بأكثر من ٢ مليون نسمة.

وتبلغ جملة سكان هذه البلاد الثلاثة أكثر من ١١ مليون نسمة فى الوقت الحاضر يعيشون على مصادر للمياه لاتزيد فى مجموعها عن ٤ مليارات متر مكعب تأتى من نهر الأردن الذى ينبع من جبال الشرق التى تفصل سوريا ولبنان ويصب فى البحر الميت ومما يتساقط على المنطقة من أمطار. وتتراوح نسبة المطر السنوى من أكثر من ٦٠٠ مم فى السنة فى المناطق الساحلية الشمالية بإسرائيل وجنوب لبنان الى ما بين ٢٥٠ - ٦٠٠ مم فى السنة فى المناطق الساحلية الجنوبية وقطاع غزة وكذلك فى معظم أجزاء الأردن.. وتوجد الزراعة المطرية فى معظم

المناطق التي تزيد فيها كمية الامطار عن ٤٠٠ مم التي لاتزيد مساحتها في البلاد الثلاثة عن ٢.٥ مليون فدان يقع أغلبها في اسرائيل أما معظم الاراضى فهي تصلح لرعى الإغنام، اما الزراعة المروية التي تشكل عصب الاقتصاد الزراعى في الأردن واسرائيل فإنها تعتمد على مياه نهر الأردن الذى يبلغ طوله حوالى ٣٢٠ كم ومن أهم روافده نهر اليرموك الذى ينبع من سوريا ومن هضبة الجولان أساسا وطوله حوالى ٧٥ كم ويصب اليرموك فى نهر الأردن الى الجنوب من بحيرة طبرية التى تقع بكاملها فى اسرائيل.

ولاتوجد احصاءات دقيقة عن كمية المياه المستخدمة فى أى من بلاد الشرق الاوسط أو عن كمية المياه المتاحة لاي منها اذ تتراوح تقديرات المياه العذبة المتيسرة لاسرائيل بين ١.٨ و ٢.٢ مليار متر مكعب فى السنة كما تتراوح جملة المياه المستخدمة فى اسرائيل بين ١.٧ و ١.٩ مليار متر مكعب فى السنة بكفاءة تصل إلى حوالى ٨٨٪ من جملة الماء المتاح.

- أما فى الأردن فيتراوح تقدير المياه المتاحة لها بين ١.١ و ١.٣ مليار متر مكعب والاستخدامات بين ٠.٦ و ٠.٨ مليار متر مكعب بكفاءة تصل الى حوالى ٦٦٪ من جملة الماء المتاح، وهذه الكميات تجعل نصيب الفرد من المياه العذبة فى اسرائيل حوالى ٣٧٠ متراً مكعباً فى السنة وحوالى ١٩ متراً مكعباً فى الأردن فى السنة ويقدر نصيب الفرد فى فلسطين المحتلة بحوالى ١٧٠ متراً مكعباً فى السنة.

وبذلك تكون جملة استخدامات المياه في البلاد الثلاثة حوالى ٣ مليارات متر مكعب من أصل ٤ مليارات متر مكعب في السنة بكفاءة كلية تبلغ ٧٥٪ وإذا عرف أن الفرد يحتاج للشرب والاستخدام المنزلى الى حوالى ٧٠ متر مكعب (باعتبار استخدام يومى فى حدود ٢٠٠ لتر) فإن ذلك يعطى فكرة عن الهامش القليل الذى يتركه هذا الاستخدام الأساسى لجميع الاستخدامات الأخرى.

ومما يزيد فى أزمة المياه تلوث أجزاء كثيرة منها نتيجة الكثافة السكانية واستخدام شواطئ النهر للترويح والسياحة وتزايد استخدام المخصبات والمبيدات فى الزراعة التى تصرف فى نهر الأردن الداخلى الذى لا ينصرف الى البحر كما أدى الضخ الزائد من الآبار الى تزايد ملوحتها.



ولا يوجد فى الوقت الحاضر قانون ينظم استخدامات المياه للأنهار المشتركة وإنما توجد قواعد عامة وضعتها جمعية القانون الدولى وأقرتها الدول فى عام ١٩٦٦ فى اجتماع عقد بمدينة هلسنكى. كما يوجد أيضا قانون لاستخدامات المياه الدولية والأنهار فى غير الأغراض الملاحية ولا يعالج هذا القانون الطريقة التى ينبغى اتخاذها لتقسيم مياه الأنهار المشتركة بين دول الحوض ولكنه يعالج الطريقة التى ينبغى أن تسلكها

الدول فى معالجة المياه لصالح جميع دول الحوض ولنعما من التلوث اما قواعد هلسنكى التى ارتضتها معظم الدول فهى قواعد عامة تحتل تفسيرات عديدة وهى تتعلق بالمبادئ التالية :

١ - التوزيع العادل للمياه بين دول الحوض فلكل دولة بالحوض الحق فى نصيب معقول ومنصف من المياه.

وهذا المبدأ يناقض مبدأ هارمون الذى كان سائدا حتى أوائل هذا القرن والذى كان يسمح للدولة باستخدام المياه بداخل أراضيها بالطريقة التى تراها مناسبة لمصالحها وبغض النظر عن حاجات أو مصالح دول الحوض الأخرى.

ويختلف المفسرون لهذه القاعدة فمنهم من يرى أن الانصاف فى توزيع المياه يكون طبقا لعدد سكان كل دولة من دول الحوض. وهناك من يرون أن التوزيع العادل يكون طبقا للمكانات الزراعية لدول الحوض بغض النظر عن عدد سكان كل دولة. وقد أثير هذا الخلاف عندما كانت مصر والسودان تتفاوضان فى أواخر العشرينات بشأن اتفاقية مياه النيل الأولى التى تمت عام ١٩٢٩.

٢ - ضرورة إبلاغ دول الحوض الأخرى عند الشروع فى القيام بتنفيذ أى مشروع قد يؤثر على مياه النهر - ومثل هذا التبليغ يمكن الدول الأخرى من الدخول فى مفاوضات والاتجاء الى التحكيم قبل أن تتأثر بالمشروع.

٣ - ضرورة تبادل المعلومات الخاصة بالنهر بين دول الحوض لأن هذا التبادل مهم عند عمل الاتفاقيات الخاصة بتقسيم المياه بين الدول وعند إدارة مياه النهر عامة.

٤ - التوصية بأن يدار النهر ادارة مشتركة من دول حوضه.

٥ - التأكيد على حل المشاكل الخاصة بتقسيم المياه بين دول الحوض بالطرق السلمية كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

على أن هذه المبادئ لاتزيد عن كونها مبادئ عامة غير ملزمة والناظر إلى أنهار الشرق الأوسط يرى أن هذه المبادئ غير مطبقة فقد قامت تركيا وسوريا باستخدام نهر الفرات بالطريقة التي رأتها مناسبة لمصالحها دون النظر في احتياجات دول اسفل النهر «المعقولة والعادلة» وسنرى ان الوضع نفسه يحدث في مياه نهر الأردن ايضا فقد دأبت اسرائيل على تحويل معظم مياهه اليها.



وتحصل اسرائيل على جزء كبير من مياهها عن طريق الاغتصاب من الضفة الغربية المحتلة التي يقع تحت أراضيها خزان المياه الجوفية الذي تتحرك مياهه الى الغرب ناحية البحر الأبيض المتوسط فتتصيد اسرائيل في شبكة كثيفة من الآبار التي دقت على طول الساحل الاسرائيلي . وتحت سطح الضفة طبقتان أساسيتان تحملان المياه الضحلة منهما من الحجر الرملي والعميقة من الحجر الجيري المشقق

تشحنان بالمياه من الأمطار ومن تسرب نهر الأردن وقد تم اكتشاف طبقة ثالثة عميقة بواسطة سلطات الاحتلال مؤخرا أضافت تصريفا رضافيا قدره ٦٠ مليون متر مكعب فى السنة. وتزود مياه الضفة اسرائيل بحوالى ٢٠٪ من جملة استخداماتها من المياه العذبة وتمثل هذه الكمية ٨٠٪ من جملة مخزون المياه الأرضية بالضفة الغربية ولايحصل الفلسطينيون من المياه الموجودة تحت أراضيهم الا على أقل من ١٠٪ منها وتمنع اسرائيل لذلك أهل الضفة من دق آبار جديدة أو إصلاح القديم منها أو القيام بأى عملية تنموية أو اعمالية قد تحتاج الى مياه حتى تحافظ على انسياب المياه من الضفة الى أرض اسرائيل لاستخدامها ولحفظ الضغط داخل الآبار المدقوقة على ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى تمنع زحف المياه المالحة اليها ومع ذلك فإن معدل سحب المياه فى اسرائيل يزيد عن معدل شحن الآبار مما يسبب انخفاض منسوب المياه وتزايد الملوحة فيها.

وتحصل اسرائيل على ٣٠٪ من جملة استخداماتها من نهر الأردن وذلك بتخزين مياهه وكذلك فائض مياه اليرموك التى تأتى خلال الفيضان فى بحيرة طبرية، وتغذى مياه البحيرة القناة الاصطناعية التى حفرتها اسرائيل من البحيرة حتى حدود مصر ولسافة حوالى ٣٠٠ كم وهذه القناة الاصطناعية من الاعمال الهندسية المعقدة التى تتكون من سلسلة من محطات الضخ والأنابيب والقنوات بدأ العمل بها فى عام ١٩٥٣ وجهزت للتشغيل عام ١٩٦٤ ويقع مأخذ القناة عند قرية كفر

ناحوم القريية من هضبة الجولان الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلى
والتي تطمع اسرائيل فى ضمها اليها .

وقد حاولت سوريا بالاشتراك مع الدول العربية فى الستينات وقت
أن أوشكت اسرائيل على تشغيل قناتها الاصطناعية أن تحول مياه نهر
الخصبانى من بحيرة طبرية التى يصب فيها لكى يصب فى نهر اليرموك
من هضبة الجولان الا أن الغارات الجوية المكثفة التى قامت بها
اسرائيل على مواقع العمل فى هذا المشروع تم استيلائها على هضبة
الجولان بكاملها خلال حرب ١٩٦٧ قد أوقفنا المشروع كلية .

كما كان للاستيلاء على هضبة الجولان أثره فى منع أية تنمية على
نهر اليرموك الذى ينبع من هذه الهضبة ويصب فى نهر الأردن الى
الجنوب من بحيرة طبرية فقد ادى الاحتلال الى ايقاف العمل فى سد
المقارن الذى كان مزعما انشاؤه فى أعالي اليرموك كما تم هدم سد
خالد الذى أقامته الأردن على النهر بغارات جوية مكثفة قام بها سلاح
الجو الاسرائيلى .

ولا توجد فى الوقت الحاضر أية اتفاقيات تحكم توزيع مياه النهر بين
الأردن واسرائيل فقد رفضت الدولتان مقترحات اريك جوستون فى
الخمسينات لتنظيم الاستفادة من نهر اليرموك وقد فرضت اسرائيل
ارادتها لتنظيم الاستفادة من مياه النهر وذلك ببقاء النهر على حاله دون
أية سدود والسماح للأردن بأن يأخذ ما يستطيع أن يأخذه بعد حجز ٢٥
مليون متر مكعب عند مثلث اليرموك (وهو ذلك المثلث الذى يقع بداخل

إسرائيل تحده غربا بحيرة طبرية ونهر الأردن وشرقا نهر اليرموك) وتذهب هذه الكمية الى الأردن عن طريق قناة الغور الموازية لنهر الأردن - وتقدر كمية المياه التي تأخذها الأردن بحوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب فى السنة وتترك مياه الفيضان لكى تذهب الى اسرائيل وذلك بتحويلها الى بحيرة طبرية تمهيدا لنقلها عبر القناة الاصطناعية الى جنوب اسرائيل - وقد حدث فى منتصف الثمانينات أن أطمى اليرموك عند مدخل قناة الغور مما عاق دخول المياه اليها ولم تنشأ حكومة اللىكود ان تقوم بتطهير النهر وإزالة لسان الرواسب الذى ظهر فى المجرى الا بعد ضغط شديد من القيادات المعتدلة فى اسرائيل ومن الولايات المتحدة التى رأت ان منع المياه عن منطقة الغور فيه زعزعة لاستقرار الاردن.

وأدت حرب لبنان فى سنة ١٩٨٢ التى تمت بتشجيع من الولايات المتحدة الى تحقيق الحلم الصهيونى بالاستيلاء على منطقة جنوب لبنان التى يقع فيها نهر الليطانى - وهذا النهر هو واحد من الأنهار القليلة فى المنطقة التى لم يتم تنميتها فمازال الجزء الأكبر من مياهه التى تبلغ حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب تذهب الى البحر فقد منعت التهديدات الاسرائيلية بل وضغط السلطات الامريكية عدم تنمية النهر وتخطط اسرائيل لاستخدام مياه الليطانى وتحويلها بقناة لايزيد طولها عن ١٠ كم عند قلعة بوفرت (الشقيف) عندما يغير النهر مجراه من الجنوب الى الغرب الى بحيرة طبرية حيث يوجد خزان اسرائيل للمياه.



ويبدو من هذا العرض أن اسرائيل وفلسطين والأردن يواجهون نقصاً في المياه ستتزايد حدته مع مرور الأيام وإذا كان للأردن وفلسطين من امكان الاتفاق مع سوريا والعراق حيث هناك بعض الفائض من المياه (فى حالة سوريا نصيب الفرد من المياه الكلية ٢٠٠٠ متر مكعب بعد الأخذ فى الاعتبار تأثير سد اتاتورك بالمقارنة بأقل من ٢٠٠ متر مكعب فى حالة الأردن وفلسطين) فإن الطريق امام اسرائيل صعب بون الاتفاق على الحل الشامل للقضية الفلسطينية بالشروط العربية فالقول بأنه لم يعد للعرب ما يستطيعون الضغط على اسرائيل هو قول مردود - وامام العرب ان استخدموا سلاح المياه بكفاءة ومقدرة القدرة على فرض السلام الذى يحقق العدل لهم.

ان اسرائيل فى أزمة مائية قاتلة وهى تقوم الآن باستيراد المياه عبر البحار من تركيا وهو إجراء فرضته ظروف الجفاف التى استمرت خلال الخمس السنوات بين ١٩٨٧ ، ١٩٩١ (زادت أمطار هذا العام زيادة كبيرة حتى فاضت الخزانات والأنهار) ولا يمكن ان يكون مثل هذا الاجراء الا ان يكون مؤقتاً - ومن الوجهة العملية فإنه ليس أمام اسرائيل من خيار ان لم ترغب فى السلام مع جيرانها العرب الا: (١) أن تترك الزراعة كلية وتعيد تنظيم اقتصادها على هذا الاساس. (٢) عسكرة قضية الماء والدخول فى حرب للحصول على الماء. وفى ظنى

انه من الصعب تحقيق اى من الخيارين: فالأول مستحيل بدون سلام
واعادة تنظيم الانوار لمختلف بلاد الشرق الاوسط، والثانى صعب فى
ظروف العالم الجديد.

نهر النيل

يشمل حوض نهر النيل تسع دول، ستة منها تقع حول البحيرات
الاستوائية التى ينبع منه النهر وتسمى لذلك الدول البحرية - ومن
أراضيها يأتى حوالى ربع المياه التى تأتى الى مصر وهى كمية وان
كانت قليلة الا انها لها اهمية خاصة لانها تجعل النهر مستقيم الجريان
على مدار السنة - ولا تعود قلة المياه التى تصل إلى مصر من هذه
المنابع إلى قلة الأمطار فى الهضبة الاستوائية فهى كثيرة بل الى أن
مياه النهر تنبدد فى المستنقعات والبطاح التى تنتشر فى المنطقة حيث
يتبخر منها الجزء الأكبر - ويفقد فى منطقة السد وحدها والتى تعوق
بحر الجبل الذى ينقل مياه بحيرة فيكتوريا والبرت حوالى نصف كمية
المياه التى تصل من هاتين البحيرتين والتى قد تصل فى مجموعها بين
٢٠ و ٢٥ مليار متر مكعب فى السنة (اجمالى الماء الواصل من
الهضبة الاستوائية عبر الجبل حوالى ٤٧ مليار متر مكعب يخرج منها
من منطقة السد حوالى ٢٦ مليار متر مكعب - ويفقد فى مستنقعات
باشار بالسوياط مايقدر بحوالى ١٠ مليارات متر مكعب ومن مستنقعات
بحر الغزال كمية هائلة لاتقل عن ٢٠ مليار متر مكعب وتقدير الفاقد فى

الحوضين الاخيرين هو من باب التخمين الذكى اذ لاتوجد دراسات كاملة عن هذه المناطق اذ لاتوجد بها مقاييس منتظمة فى اماكن كثيرة بها - وتأتى ثلاثة أرباع المياه التى تصل الى مصر من الهضبة الاثيوبية ولهذه المياه أهمية خاصة بالنسبة الى كل من مصر والسودان فهى المياه التى تصل اليهما بفاقد قليل نسبيا.

وعلى الرغم من كثرة الفاقد فى حوض النيل فإنه لاتوجد فى الوقت الحاضر مشروعات متكاملة تقبلها جميع دول النهر تنظم الاستفادة من هذه المياه وتضبط مياه النهر لصالح دوله وقد ظل أمر تنظيم مياه النيل يتم فى القاهرة التى كانت وحتى وقت قريب عاصمة الدول الوحيدة من دول النهر التى تستفيد من مياه النيل - فحتى عشرينات هذا القرن لم تكن هناك دولة أخرى من دول الحوض ذات اهتمام بمياهه - كان النيل نهرا بلا فلاحين فباستثناء بعض الزراعات المتناثرة التى كانت تنتشر هنا وهناك فى كل من النوبة واثيوبيا لم يكن هناك من يستفيد من مياه النيل غير مصر - فلا عجب إن كانت شئون النيل تشغل مصر - وهى دولة مصب من حيث تأمين منابعه ووضع المشاريع للاستفادة منه منذ أقدم الأزمنة - الا أن هذا الاهتمام وخاصة بموضوع تأمين منابع النيل أصبح عصب الاستراتيجية والدبلوماسية المصرية منذ أوائل القرن التاسع عشر عندما ادخلت مصر زراعة القطن ونظام الرى المستديم - وقد ظل الحال كذلك بعد أن احتل الانجليز مصر فقد ظلت مصر مصدرا مهما للقطن الذى شكل المادة الخام لمصانع النسيج بانجلترا.

وفي عشرينات القرن العشرين مع تزايد الحركة الوطنية بمصر بدأت شركات النسيج فى بريطانيا فى التوسع فى زراعة القطن بالسودان مما أثار زعر مصر ومما أدى الى القيام بمفاوضات شاقة استمرت بين سنة ١٩٢٥. وسنة ١٩٢٩ انتهت الى اتفاقية سنة ١٩٢٩ التى اعترف فيها لأول مرة بحق مصر والسودان التاريخى فى المياه اللازمة لزراعة الأراضى التى كانا يزرعانها فى ذلك التاريخ وقدرت المياه التى تحتاجها هذه الأراضى الى ٤٨ مليار متر مكعب لمصر و٤ مليارات متر مكعب للسودان - وقد أدى التوسع السكانى وزيادة المساحات المزروعة صيفا إلى الحاجة الى مزيد من المياه التى كانت القاهرة تأمل الحصول عليها من أعالي النيل - وكان لمصر فى هذا الشأن مشروع متكامل يتكون من عدد من السدود والقناطر والخزانات التى كانت ستبنى فى أربع دول هى زائير وأوغندا والسودان وأثيوبيا - وتؤثر فى هيدرولوجية أربع دول أخرى هى كينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى. وقد أقر مجلس الوزراء المصرى هذا المشروع المتكامل عن حفظ مياه النيل فى ديسمبر سنة ١٩٢٩.

وعندما نشبت ثورة يولية سنة ١٩٥٢ رأت القيادة الجديدة صعوبة تنفيذ هذه المشروعات التى تقع خارج مصر وفى بلاد إما إنها كانت واقعة تحت الاحتلال الانجليزى الذى كان ينظر اليه بالاشتباه فى نواياه أو أنها على وشك الحصول على استقلالها وعلى حقها فى استغلال منابع ثروتها الطبيعية دون اكراه أو فرض ولذلك فقد قوبل مشروع

السد العالي الذى كان سيقام بداخل حدود مصر بترحاب كبير - وحتى وقت انشاء السد العالي لم تكن هناك دول مستفيدة من مياه النيل غير مصر والسودان وإذا فقد تم الاتفاق بينهما على اقتسام المياه التى سيتم توفيرها بعد بناء السد والتى قدرت بحوالى ٢٢ مليار متر مكعب فى السنة فى المتوسط (بعد خصم حوالى ١٠ بلايين متر مكعب للبحر) تحصل السودان منها على ١٤,٥ مليار متر مكعب ومصر على ٧,٥ مليار متر مكعب فى السنة وهذه الكميات تضاف الى الكميات التى كانت مقررّة طبقاً لاتفاقية سنة ١٩٢٩ وبذا يصبح نصيب مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب فى السنة والسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب فى السنة.

وبعد سنوات من اتمام هذه الاتفاقية بدأ فى الأفق مشاكل كثيرة وشكاوى من دول حوض النهر التى ينبع منها والتى تزود مياهها خزان السد العالي فلم تكن هذه الدول قد استشيرت عند بناء السد كما بدأ تيار كبير بداخل السودان نفسه يدعو الى تعديل الاتفاقية التى اعتبرت مجحفة به هذا على الرغم من أن السودان حتى يوم القاء هذه المحاضرة لم يستوعب حصته فى المياه التى أعطيت له طبقاً لاتفاقية سنة ١٩٥٩.

وتبنى حكومة السودان خطة للتوسع فى الزراعة المروية ستحتاج إلى أكثر بكثير من الكمية المتاحة لها فى الوقت الحاضر - ومهما كانت الأسباب التى دفعت هذه المشاكل الى الظهور فلا شك أن ازدياد أعداد

السكان وانحسار الزراعة المطرية نتيجة الجفاف الذي شهدته منطقة الساحل خلال العقدين الماضيين كانا دافعا لإثارة هذه المشاكل.

المصدر الوحيد للمياه بالجزء المسكون من أرض مصر هو النيل - وينظم السد العالي دخول المياه إليها في حدود ٥٥,٥ مليار متر مكعب في السنة تستنفذ حاليا في استيفاء حاجات الشرب والاستخدام المنزلى (٣٠٣ - ٤ مليارات متر مكعب) بواقع ١٩٠ - ٢١٠ لتر للفرد في اليوم، والصناعة (٢,٥ مليار متر مكعب) والزراعة التي تستهلك باقى المياه وتوفى احتياجات زراعة الأراضى التى تقدر بما بين ٣,٦ ، ٧ ملايين فدان - وأيا كانت مساحة الأراضى المزروعة فإنها تروى جميعا بمياه النيل فإذا قبلنا العدد الأعلى كان متوسط الماء الذى يحتاجه الفدان هو ٥١٠٠ متر مكعب وإذا قبلنا الأدنى كان متوسط حاجة الفدان ٦٣٠٠ متر مكعب - ويفقد خلال عملية الزراعة حوالى ١٠,٥ مليار متر مكعب فى الصرف (يسترد منها حوالى ٤,٥ مليار متر مكعب ليستخدم مرة أخرى فى الزراعة وهى كمية مياه الصرف التى تصل فيها نسبة الملوحة الى ١٠٠٠ جزء فى المليون أو أقل من الاملاح الذاتية) كما يفقد من المياه أيضا حوالى ٥ مليارات متر مكعب تذهب الى الخزان الجوفى (يسترد منها حوالى ٢,٥ مليار متر مكعب بالضخ) فيكون الفاقد من مياه الزراعة الى البحر والبحيرات أو بحيرة قارون حوالى ٩ مليارات متر مكعب وهذا الفاقد يجعل الكفاءة الكلية لاستخدامات مياه الزراعة فى حدود ٨١٪ وهى نسبة عالية جدا - وإذا اضيف الى فاقد الزراعة ما

يفقد عن طريق البحر فى النهر والترع وغيرها والمقدر بحوالى ٢ مليار متر مكعب وكذلك الفاقد من مياه الصناعة (حوالى ٦٠٠ مليون متر مكعب) والاستخدامات المنزلية (حوالى مليار ونصف تخرج خارج بورة المياه) يكون الفاقد الكلى من المياه حوالى ١٣,١ مليار متر مكعب - وهناك أخيرا ذلك الجزء الذى يفقد فى البحر خلال موسم السدة الشتوية وهى فترة تطهير الترع التى لا يحتاج النبات فيها الى ماء يذكر الا ان احتياجات الملاحه فى النهر لرفع منسوب المياه لمأخذ محطات الشرب تأخذ حوالى ١,٢ مليار متر مكعب تزيد الى ٢,٨ مليار متر مكعب فى حالة استخدام توريينات السد العالى فهذه المياه تفقد فى البحر فى الوقت الحاضر - فيكون مجموع الفاقد الكلى هو ١٤,٥ الى ١٦ مليار متر مكعب من أصل ٥٥,٥ مليار متر مكعب.

ولاستطيع مصر أن توفر من هذا الفاقد الا مياه السدة الشتوية التى يقترح تخزينها فى أحد منخفضات الدلتا وكذلك اعاده استخدام حوالى ٢ مليارات متر مكعب من مياه الصرف (ذلك الجزء الذى يقل عن ١٥٠٠ مليون متر مكعب من الأملاح الذاتية) وكذلك حوالى نصف مليار متر مكعب نتيجة تنقية مياه الصرف الصحى. وهذه الكمية من المياه هى التى ستكفى بالكاد الاحتياجات المتزايدة للاستخدامات المنزلية والصناعية خلال السنوات العشر القادمة دون أى زيادة فى الأرض الزراعية على صعوبة قبول هذا الاختبار.

السودان

يخطط السودان لزيادة زراعته المروية من ٤,٥ مليون فدان في الوقت الحاضر الى ٩,٥ مليون فدان سوف تحتاج عند استكمالها الى حوالي ٤١,٨ مليار متر مكعب في السنة - ولما كانت حصة السودان في الوقت الحاضر هي ١٨,٥ مليار متر مكعب فإن أمر تنفيذ هذه الخطة سوف يحتاج الى تدبير أكثر من ٢٣ مليار متر مكعب في السنة وهو أمر يصعب تصور تحقيقه مهما بلغ الخيال مبلغه، فالخزانات الحالية بالسودان سنار والرصيرص وخشم القرية وجبل الاوليا تعطيه قدرة تخزين مقدارها ٧,٧ مليار متر مكعب وهناك مشروعات عاجلة لتعليق الرصيرص وزيادة قدرة التخزين الى ٧ مليارات (بدلا من ٣) وانشاء جديد عند مروى في النوبة بسعة ٧ مليارات متر مكعب وخزان آخر في أعالي العظيرة بسعة تخزين ١,٦ مليار يمكن أن تضيف للسودان ١٥,١ مليار متر مكعب أخرى . وهذه المنشآت تعطى السودان بالإضافة الى ما يوضح حاليا من جانبى النيل الابيض والازرق حوالي ٢٥ مليار متر مكعب وهى كمية من المياه تفوق حصة السودان بحوالى ٦,٥ مليار متر مكعب .

ويقال إن هذا سيمكن تدبيره عند الانتهاء من مشروعات أعالي النيل التى اتفقت مصر والسودان على تحمل مصروفاتها وفوائدها مناصفة وهذه المشروعات جميعا هى فى مراحل دراستها الأولى وليس منها ماتحمل دراسته بل والبدا فى تنفيذه الا مشروع قناة جونجلي

التي خططت لتحويل جزء من مياه منطقة السد حيث تتبدد المياه الى القناة التي بدأ العمل فيها بالفعل في آخر السبعينات ولكن العمل توقف فيها نتيجة الحرب الأهلية بجنوب السودان منذ عام ١٩٨٣ - وكانت هذه القناة ستدبر لكل من مصر والسودان حوالي ٢ بليون متر مكعب في السنة.

اثيوبيا

لم تدخل اثيوبيا في اية اتفاقات مع مصر وقد كررت اثيوبيا إنها لن تلتزم بالاتفاقية التي كان الامبراطور منليك قد امضاها مع السلطات الانجليزية وتعهد فيها في سنة ١٩٠٢ بألا يقيم أية منشآت على النيل الأزرق أو العطبرة كما كررت تأكيدها بحقها على الاستفادة من أنهارها بالطريقة التي تراها.

وبالفعل قامت اثيوبيا بدعوة BUREAU OF RECLAMATION الأمريكي لدراسة أنهارها فيما بين أعوام ١٩٥٩ ، ١٩٦٤ وهي الدراسة التي ربما كانت أيضا بمثابة رسالة خفية لمصر التي كانت في ذلك الوقت تنتهج سياسة مستقلة عن أمريكا - وقد وصلت الدراسة الأمريكية الى عدد من النتائج أهمها هو إمكان انشاء ٢٤ سدا على النيل الأزرق بسعة تخزين قدرها ٥٠ مليار متر مكعب هي جملة ايراد النهر كله يكون الغرض الاساسي منها توليد الكهرباء بقدرة حوالى ٣٠ مليون كيلوات ساعة (أى ٤ أضعاف قدرة السد العالي) وصنفت الأراضى القابلة للزراعة بحوالى مليون فدان منها حوالى ١٣٧,٠٠٠ صنفت تحت الدرجة الأولى و ٣٣٠,٠٠٠ صنفت تحت

الدرجة الثانية (بمجموع أقل من نصف مليون فدان يمكن أن تستهلك ٦ مليارات متر مكعب معظمها حول بحيرة تانا ورواق فنشا والرهـد والدندر وبلـيس ودابوس وديـسا. ولم يتم تنفيذ أى من هذه المشروعات فيما عدا مشروع فنشا (بمساعدة مالية من ليبيا وموافقة من البنك الدولي) والذي يستهلك ٠,٤ مليار متر مكعب فقط ويجرى الآن تنفيذ خزان وبلـيس الأعلى بلس الأدنى بمعونة من إيطاليا وهما خزانان صغيران سعة كل منهما حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب /سنة - وينظـر جديا فى بناء سدين على بحيرة تانا لتوليد الكهرباء.

وبالإضافة إلى الدراسة الأمريكية فقد قامت السوق الأوربيـة المشتركة بدراسات لتنمية رافـد البارو لنهر السويـاط وذلك ببناء خزان من عند مدينة جمبيلا واستصلاح ٢٥٠,٠٠٠ فدان كمرحلة أولى تزداد إلى ٧٥٠,٠٠٠ فى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين - وقد تم بالفعل استصلاح ٣٥,٠٠٠ فدان - وسيستخدم هذا المشروع عند كماله حوالى ١,٥ مليار متر مكعب.

وفى حالة استكمال كل هذه المشروعات فستستقطع أثيوبيا حوالى ٦ مليارات متر مكعب من الازرق ٠,٥ مليار متر مكعب من العطبرة، ١,٥ مليار متر مكعب من السويـاط - وستؤدى كل هذه الاستقطاعات إلى إحداث إرتباك شديد فى كمية المياه الواصلة الى كل من مصر والسودان - إن قامت أثيوبيا بعمل هذه الخزانات والسدود بدون تنسيق مع دول أسفل الحوض . وهناك من المشاريع مايمكن به استغلال أنهار

الحبشة لصالح البلاد جميعا بحيث يتم تنسيق مواعيد التخزين فى تانا والرصيرص لصالح جميع بلاد النهر.

وعلى الرغم من كثرة المياه فى الهضبة الاستوائية واعتماد معظم الدول البحرية على الزراعة المطرية التى تتراوح بين ٧٥٠٠ الى ١٧٠٠ مم فى موسمى المطر (الربيع والخريف) فإن بعض هذه الدول قد عانت من حالة الجفاف التى سادت منطقة الساحل والقارة فى معظمها خلال العقدين الأخيرين ومن هذه الدول كينيا التى امتد الجفاف الى بعض أجزائها المتاخمة لبحيرة فكتوريا والتى تقع مساحة ٦٪ منها بداخل حدودها والتى تمتد البحيرة بحوالى ١٠٪ من مياهها - وقد أقر البرلمان الكينى فى سنة ١٩٧٩ انشاء سلطة تنمية البحيرة وهى مصدر استصلاح ٣٧٥,٠٠٠ فدان حول شواطئ البحيرة وحوالى ٤٨٠,٠٠٠ فدان فى أحواض الانهار التى تصب فيها وقد تم تنفيذ استصلاح حوالى ١٢٠,٠٠٠ فدان - لم تحدد السلطة حتى كتابة هذه السطور كمية المياه التى تحتاج إليها زراعة هذا العدد من الغدادين - كما تفكر الحكومة الكينية فى تحويل نهر غزويا الذى يصب فى بحيرة فيكتوريا الى وادى كوبا لتعمير المناطق شبه القاحلة بكينيا - وعند كمال تنفيذ هذه المشروعات فسيؤثر مدخل الماء الى بحيرة فكتوريا - ولا تشعر حكومة كينيا بأى عائق قانونى أو أخلاقى يمنعها من استخدام الماء الذى يمر فى أراضيها بالطريقة التى تراها - بل لعل هذه الحكومة هى من أكثر الحكومات ضجة حول المياه التى «اغتصبها» مصر من النيل.

وتبلغ جملة المياه المستخدمة فى كينيا حوالى ٢٨ مليار متر مكعب من جملة الماء المتاح لها وهو ١٧٥ مليار متر مكعب ثم ٥٢ مليار متر مكعب منها من الأنهار ومن الخطط الطموحة زيادة استخدامات المياه الى ١٤٨ مليار متر مكعب .

ومن الدول البحرية التى قد تؤثر على مياه بحيرة فكتوريا تنزانيا التى تقع حوالى ٥٠٪ من البحيرة فى أراضيها والتى يصل منها حوالى ٤٣٪ من جملة المياه التى تصل الى البحيرة - فلدئ تنزانيا مشروع لزراعة هضبة VEMPENE بمنصف تنزانيا وذلك بتحويل جزء من مياه بحيرة فكتوريا اليها وزراعة حوالى ٥٥٠,٠٠٠ فدان من القطن - وهذا المشروع قديم فكر فيه المستعمرون الألمان فى أواخر القرن الماضى.

ولتنزانيا مشروع مع دول حوض الكاجيرا باستغلال حوض النهر الذى يكتتب حوالى ٢٥٪ من المياه لبحيرة فكتوريا - وقد شكلت هذه الدول مؤسسة حوض الكاجيرا KAGERABASIN ORGANISATION وأقامت عليه سد روسومو لتوليد الكهرباء كما درست المؤسسة امكانيات الزراعة فى الحوض ورأت التركيز على ثلاث مناطق صغيرة تعطى حوالى ١٥,٦٠٠ فدان للزراعة بالرى فى رواندا وبوروندى وتنزانيا ولم يتم القيام بالمشروع لعدم وجود التمويل وللنزاع القائم بين رواندا وزائير.

لجميع دول الحوض مشروعاتها فى التنمية وهى ان لم تكن قد
نجحت حتى الآن لصعوبات تمويلية أو ادارية فإنها لابد وأن تعيد
التفكير فيها غداً وسيسبب تنفيذها دون تنسيق مع باقى دول الحوض
- خلخلة اقتصادية فظيعة وعدم استقرار سياسى بل وحروباً ونزاعات
- وليس هناك من حل دون العمل الدبلوماسى الجاد للتمهيد لبناء
مؤسسة تقوم بدراسة الحوض ككل للتنمية لصالح جميع الأطراف.

قضية البيئة فى مصر

يحتوى هذا الملف على خمسة موضوعات تتعلق بشئون البيئة وهى
موضوعات عالجتها - بصورة أو بأخرى - على مدى السنوات الماضية،
والموضوع الأول نظرى أحاول من خلال طرحه هنا أن أشرح ما يمكن
أن يفعله تلوث الجو في تغيير مناخ الأرض والنظم البيئية فيها .
والموضوع الثانى يركز على واحدة من أوائل صيحات التحذير عن
تلوث الجو بمصر وعما يمكن أن يؤديه إن لم يبدأ المصريون فى كبح
جماحه وهى صيحة سبق لى أن أطلقتها فى سنة ١٩٨٨ قبل سنوات من
انشاء أقسام بالجامعات للبيئة أو أجهزة تنفيذية لشئونها .
أما الموضوعان الثالث والرابع فيتعلقان بضرورة الحفاظ على نظافة
بحيرة ناصر الخزان الوحيد الذى يزود مصر كلها بالمياه ويضرورة
إيقاف عمليات التعمير التى كانت تجرى حول البحيرة بل ويدخلها .
وقد تجاوب مع الدعوة الكثيرون خاصة بعد أن بينا أن المنطقة المحيطة
بالبحيرة قليلة الإمكانات بحيث أن مصر لن تخسر كثيرا بعدم تنميتها.
وبالرغم من ذلك ، وبالرغم من تعثر جميع مشروعات التنمية التى تمت
حول البحيرة والتى تكلفت ما يزيد على ١٨٨ مليون جنيه على مدى
الاثنتى عشر عاما الفائتة (انظر التحقيق الصحفى بجريدة الاهرام فى
١٩ يناير سنة ١٩٩٦) فإننا مازلنا نسمع عن ندوات واجتماعات تعقد
للدعوة لتعمير البحيرة وهو ما دفعنى من قبل للكتابة بغرض تنفيذ
ادعاءات من يدفعون التعمير فى هذه المنطقة الحساسة .

كما ينطوى الموضوع الخامس ، الذى أطرحه فى هذا الملف ، على
صيحة تحذير أخرى مما يمكن أن يحدث لأثار مصر لو ترك الأمر على
حاله دون العمل على إيقاف عوامل الائتلاف التى تتعرض لها وتعرض
فى هذا السياق لمجموعة أفكار كان من الممكن لو اتبعت أن تعفى مصر
مما تتكلفه اليوم من إصلاح المعابد والتى يجيء فى مقدمتها معبد
الأقصر الذى يجرى حالياً فكه وإعادة تركيبه .

كوكبنا يسخن أم يبرد ؟

يلاحظ الناس تقلبات الجو بدمشة وتساؤل ، بينما يدور بين العلماء جدل عنيف حول مستقبل المناخ على الأرض : هل يتجه العالم حقا إلى الدفء ؟ أم أنه يبرد ؟ . وبين النقيضين تتزاحم البراهين العلمية، فالديمقراطية هي منطق العلم الحق . وهي منطق هذا الموضوع - البحث.

أصبح موضوع التغيرات المناخية التي ينتظر أن يتعرض لها العالم في مستقبله القريب موضوعا مثيرا للجدل والكثير من التكهنات. ويعتقد الكثير من العلماء أنه سيكون للزيادة المنتظرة لما يسمى بغازات الصوبة الزجاجية في جو الأرض نتيجة تزايد النشاط الإنساني أثر مباشر على مناخ الأرض يؤدي إلى ازدياد درجة حرارتها وإلى تغيرات في مناطق توزيع الأمطار وتدرجية الضغط الجوى والمناطق الصالحة لزراعة المحاصيل، وكذلك إلى نويان جليد الأقطاب مما سيرفع من منسوب سطح البحر ويغرق المناطق الساحلية والعامرة بالسكان على اتساع العالم كله .

حبس الحرارة

وغازات الصوبة الزجاجية هي تلك التي توجد بجو الأرض في نسب صغيرة وهي التي تسبب دفء الأرض فمن خلالها تنفذ إشعاعات الشمس ذات الموجات المتوسطة وكذلك الإشعاعات تحت الحمراء ذات الموجات الطويلة لتصل إليها ويواسطتها تحتفظ الأرض بهذه

الإشعاعات لأنها تعيق هروبها عندما ترتد من سطحها . ولولا وجود هذه الغازات لكان كوكب الأرض بارداً وبلا حياة مثله مثل باقي الكواكب والأجرام السماوية الأخرى التي لا توجد بأجوائها هذه الغازات ذات الخواص الفريدة، تأثير هذه الغازات على الأرض هو أنها تحبس الحرارة في جوها كما يحبس الزجاج الحرارة في الصوبة الزجاجية، ومن هنا كانت تسميتها .

ومن غازات الصوبة الزجاجية غازات ثاني أكسيد الكربون والميثان وبخار الماء والأوزون وغيرها من الغازات والتي توجد في جو الأرض بنسب صغيرة جداً، ومما يثير قلق العلماء أن نسبة الكثير من هذه الغازات قد زادت أخيراً نتيجة الزيادة الكبيرة في النشاط الإنساني بمعدلات لم تستطع الطبيعة أن تمتصها . وقد تسبب التزايد الكبير في استخدام الوقود الحفري (الفحم والغاز والبتروöl) خلال العصر الصناعي، وبالأذات بدءاً من القرن التاسع عشر بل ومنذ سنوات ما بعد الحرب الكونية الثانية إلى زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون في الجو بدرجة كبيرة، كما زادت نسبة غاز الميثان أيضاً زيادة كبيرة نتيجة ازدياد عمليات التحلل العضوي التي صاحبت التزايد السكاني . فالتوسع في مساحات زراعة الأرز وانتشار حظائر تربية الماشية وتضخم مساحات القمامة خارج المدن وازدياد حرائق الغابات زادت من نسبة غاز الميثان في الجو حتى تضاعفت منذ منتصف القرن التاسع عشر . ويعتقد الكثير من العلماء أن زيادة هذه الغازات في جو الأرض سيؤدي إلى ارتفاع درجة حرارتها .

ثاني أكسيد الكربون

ولثاني أكسيد الكربون أهمية خاصة في دورة الحياة ذاتها، فهو المصدر الرئيسى للكربون الذى يدخل في عملية البناء الضوئي في الأجزاء الخضراء من النبات، والتي يتم فيها تخليق المركبات العضوية المعقدة من مواد بسيطة مثل الماء وثاني أكسيد الكربون. وفي ميزان الطبيعة تتعادل على وجه التقريب كمية ثاني أكسيد الكربون التي تدخل في عملية البناء الضوئي التي يقوم بها النبات مع الكمية التي يخرجها الحيوان في أثناء عملية التنفس، أو تلك التي كانت تطلق في الجو من حرق الأشجار التي كانت تشكل مصدر الطاقة الوحيد عند الإنسان قبل العصر الصناعي. كان ما يخرج من ثاني أكسيد الكربون من عملية حرق الأشجار محدوداً وقابلاً للاستيعاب بواسطة النبات الذي كان يغطي مساحات كبيرة من سطح الأرض. وقد تغير الميزان تماماً مع بدء عصر الصناعة والتوسع في حرق الفحم والغاز والبترو، فزادت نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون التي تطلق في الجو بحرق هذه المواد إلى درجة فاقت قدرة النبات بل والطبيعة كلها على استيعابه، فزادت نسبته في الجو من ٢٧٠ جزءاً في المليون عند بدء العصر الصناعي إلى ٢٥٠ جزءاً في المليون في ثمانينيات القرن العشرين. وكانت أسرع معدلات الزيادة في العقود الثلاثة الأخيرة عندما زادت نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو من ٣١٥ جزءاً إلى ٢٥٠ جزءاً في المليون، فيما بين سنتي ١٩٥٧ و ١٩٨٧.

ومما يثير القلق أن هذه الزيادات الكبيرة فى غازى ثانى أكسيد الكربون والميثان تصاحبها زيادة كبيرة فى غاز أكسيد النيتروز ، وهو أحد غازات الصوبة الزجاجية الذى زاد وجوده فى الجو نتيجة ازدياد استخدام المخصبات الأزوتية فى الزراعة . وقد تسببت هذه الزيادات فى قلق المهتمين بشئون البيئة ، وفى مطالبتهم بأن تقوم الحكومات باتخاذ إجراءات حاسمة على المستوى الدولى للإقلال من غازات الصوبة الزجاجية فى الجو .

جدل مستمر

وعلى الرغم من أن هناك الكثير من العلماء ممن يعتقدون جزماً بأن العالم فى طريقه إلى الدفء ، فإن هناك عدداً آخر يعتقدون أن ميزان الطبيعة معقد أشد التعقيد وأنه كامل ومتزن ولديه القدرة على تصحيح مساره كلما تعرض للخلل ، وأن الذى يحكم التغيرات المناخية العالمية عوامل كثيرة بالإضافة إلى عامل زيادة غازات الصوبة الزجاجية فى جو الأرض ، وأن حصر هذه العوامل ومعرفة كنهها هى أمور لم تستكمل بعد ولذلك فهم يدعون إلى التريث خاصة أن الإجراءات التى يطلبها البيئيون باهظة الكلفة، ستؤدي إلى كساد اقتصادى وتبديد ثروة كان يمكن أن تنفق فى التكيف مع عالم سترتفع فيه درجة الحرارة، هذا إن صحت نظرية أولئك الذين يتناولون بحتمية دفء الأرض ، إذا استمر نمط ومعدل النشاط الإنسانى على ما هو عليه الآن .

تقلبات درجة الحرارة فى الماضى القريب

يختلف العلماء فى تفسير قياسات درجة الحرارة، التى تمت فى مواقع كثيرة فى العالم، خلال السنوات المائة والعشرين الماضية. فالذين يعتقدون فى تأثير غازات الصوبة الزجاجية على درجة حرارة الجو يرون أن القياسات تشير إلى أن هناك زيادة فى متوسط درجة حرارة الجو خلال هذه السنوات بمقدار نصف درجة مئوية، كما أنهم يؤكدون أن معظم سنوات عقد الثمانينيات من القرن العشرين كانت دافئة بشكل لافت ، كما أن صيف سنة ١٩٩٠ بالذات كان أحر صيف على الإطلاق. على أن الكثير من علماء الجو لا يفسرون هذه القياسات على النحو الذى ذهب إليه هؤلاء العلماء ، فهم يرون أن ازدياد درجة الحرارة لم يكن منتظما عبر سنوات هذه القياسات فقد ارتفعت فى الستين عاما التى سبقت سنة ١٩٢٨ ثم انخفضت بعد ذلك وحتى سنة ١٩٧٥ بمعدلات خشى بعض العلماء أن تكون نذيرا لبدء عصر جليدى جديد ! ثم انعكس الاتجاه بعد هذه الفترة وحتى وقتنا هذا . ومثل هذه التقلبات تثبت أنه لا توجد علاقة بين درجة حرارة الجو ونسبة ثانى أكسيد الكربون وغازات الصوبة الزجاجية فيه. ولعل من المفيد أن نذكر هنا أن معظم علماء الجو يرون أن زيادة درجة الحرارة فى السنوات الأخيرة حدثت خلال الليل لا النهار مما كان له أثر حسن على نمو المحاصيل الزراعية .

تقلبات درجة الحرارة فى الماضى السحيق

وإذا عدنا إلى الماضى السحيق فإننا نجد أن مناخ الأرض قد اتتبعه تغيرات جذرية منذ مليونين من السنين ، فحول هذا التاريخ بدأت فترة فريدة فى تاريخ الأرض تميزت بتراكم الثلوج عند الأقطاب، ويظهر اختلافات كبيرة فى درجة الحرارة فى مختلف مناطق الأرض وبين الليل والنهار . وهذه الظواهر لم تحدث فى تاريخ الأرض الطويل إلا لفترات محدودة جداً ، فقد كان مناخ الأرض على طول تاريخها معتدلاً، ولم تكن درجات الحرارة متباينة تبايناً كبيراً باختلاف مناطق الأرض كما لم يكن بالأقطاب ثلوج. وفى خلال المليونى سنة الأخيرة من تاريخ الأرض حدثت تقلبات هائلة فى المناخ ، فقد امتدت الثلوج من الأقطاب، وزحفت لتغطى مساحات شاسعة من سطح الأرض لسبع عشرة مرة على الأقل، شكلت كل مرة منها عصرراً جليدياً قلت فيه درجة الحرارة وتغيرت فيه مناطق توزيع الأمطار والنبات والحيوان ، وبعد كل مرة كانت الثلوج تتراجع نتيجة دفء الأرض لفترات فصلت بين العصور الجليدية، وتراوحت مدتها بين ١٠,٠٠٠ و ١٢,٠٠٠ سنة . ونحن اليوم ومنذ ١٠,٨٠٠ سنة فى واحدة من هذه الفترات الدافئة، ولذلك فليس من المستبعد أن نكون قرب عصر جليدى جديد .

والدارس لدورات تقدم الثلوج يلاحظ أن مدة فترات العصور الجليدية تراوحت بين ١٠٠,٠٠٠ و ١٢٠,٠٠٠ سنة ، ويعتقد الكثير من العلماء أن طول هذه الفترات مرتبط بالتغيرات الدورية لموقع الأرض

ومن العلماء من يعتقد أن دفء العصر الحديث هو رد فعل لهذا العصر الجليدى الصغير الذى انتهى فى منتصف القرن التاسع عشر .

ويبدو من هذا العرض أنه لاتوجد علاقة بين هذه التقلبات فى درجة الحرارة ونسبة غازات الصوبة الزجاجية فى الجو والتي ارتفعت نسبتها من ٢٠٠ جزء فى المليون وقت أوج العصر الجليدى الأخير إلى ٢٧٠ جزءاً فى المليون منذ ٧,٠٠٠ سنة ، وثبتت عند هذا الحد حتى منتصف القرن التاسع عشر على الرغم من كثرة تقلبات درجة الحرارة ارتفاعاً وانخفاضاً خلال هذه الفترة، وثبات نسبة غازات الصوبة الزجاجية فيها.

النماذج الرياضية

تقلبات درجة حرارة الأرض تعتمد إذن على عوامل كثيرة بعضها معلوم لنا وبعضها لانعرف عنه أو عن كنهه الكثير ولذلك فإن مسألة التنبؤ بما سيحمله المستقبل من تقلبات هى أمر صعب حقاً، ومع ذلك فليس أمامنا من بديل عند الإقدام على هذه العملية غير استخدام النماذج الرياضية التى يدخل فيها العلماء ما يعرفونه من العوامل المؤثرة فى المناخ بالكمبيوتر، ليرى ماذا سيحمله المستقبل لو أن أحداً أو بعض هذه العوامل سيتغير . وهناك عدد من النماذج الرياضية التى يعمل عليها العلماء فى الولايات المتحدة وأوروبا .

وعلى الرغم من أن جميع النماذج الرياضية تدخل فى حسابها عوامل مشتركة استنبطت من مبادئ فيزيقا الجو، فإن كل واحد منها يأتى بنتائج مختلفة . صحيح أن هناك اتفاقاً عاماً بينها على أن درجة

حرارة الأرض ستزداد إذا حدث وتضاعفت نسبة غازات الصوبة الزجاجية في جو الأرض ، إلا أنها تختلف في تقدير هذه الزيادة بين ١,٥ و ٤,٥ درجة مئوية . وفي خلال السنوات الماضية غيرت النماذج من تقديرها لمقدار الزيادة إلى النصف ، عندما عدلت عوامل الجو الداخلة فيها بعد أن تحسنت معارفنا عنها ، أو أضيفت إلى هذه العوامل المؤثرة عوامل جديدة، مثل غطاء السحاب الذي يعكس إشعاعات الشمس ويؤثر سلباً على درجة حرارة الجو ، أو تيارات المحيط التي تنقل الحرارة من مكان إلى مكان .

وتختلف النماذج الرياضية أيضاً في تحديد الأماكن التي سيصيبها المطر عندما يحدث الدفء في الأرض .

ولعل هذه الجزئية من نتائج هذه النماذج ذات أهمية خاصة لعالمنا العربي الذي يقع في نطاق المناطق القاحلة أو شبه القاحلة . وهنا نرى أن النماذج تختلف في تحديد مناطق الأمطار فعنها ما يستنتج أن مناطق الصحارى المدارية ستتناقص قسماً من الأمطار ومنها ما لا يستنتج ذلك . ومثل هذه الاختلافات لابد أن تقودنا إلى الاعتقاد بأن هذه النماذج لاتزال بعيدة عن الكمال . والحقيقة أن الملاحظة المباشرة تقودنا إلى ذلك أيضاً فجميع النماذج تتفق في التنبؤ بأن نصف الكرة الأرضى الشمالى سيناله دء أكبر من ذلك الذى سينال نصف الكرة الجنوبى ، وهذا يخالف الاتجاه الذى سجلته وتسجله محطات قياسات درجة الحرارة فى نصفى الكرة الأرضية .

الملاحظة تنكر

وإذا كانت كل النماذج الرياضية متفقة على أن زيادة فعلية في درجة الحرارة لابد أن تحدث مع تزايد غازات الصوية الزجاجية، وهو مالا تؤيده الملاحظة الفعلية، فهل يعود ذلك إلى خطأ أساسى في هذه النماذج أو إلى وجود عوامل أخرى تكون قد امتصت هذا الدفء ؟ هل يمكن أن يكون سطح المحيط العالمى قد امتص الدفء ؟ أو هل يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى عادت لتأثير هذا الدفء ؟ هل يمكن أن يكون نشاط البراكين مثلاً سبباً فى تعويض هذا الدفء الذى كانت كل النماذج تتنبأ به ؟ البراكين تؤثر سلباً على درجة الحرارة لأنها تطلق غبارها فيعلق بالجو، ويعكس أشعة الشمس، ويعيق وصول جزء من إشعاعاتها إلى الأرض .

وقد تأثر جو الأرض بالفعل فى عام ١٩٩١ نتيجة النشاط البركانى الكبير الذى حدث فى جزر الفلبين فانخفضت درجة الحرارة خلال ذلك العام .

الخلاصة

يثير موضوع تأثير الإنسان على مناخ الأرض قضايا علمية كثيرة، ويدفع الإنسان للقيام بالبحث العلمى المنظم لمعرفة أسرار الكون الذى يعيش فيه، فمن الواضح من العرض السابق أن الكثير من العوامل التى تؤثر فى نظام هذا الكون الواسع والمتشابه غير معروف للإنسان. ولذلك فإنه سيكون من سبق الأمور أن يبدأ الإنسان فى اتخاذ خطوات يغير

بها نظام البيئة قبل معرفة أكثر دقة عن نظام هذا الكون . وبطبيعة الحال فإن العمل على الإقلال من إطلاق غازات الصوبة الزجاجية فى الجو هو شئ حميد فى ذاته. فمهما اختلفت وجهات النظر حول أثر زيادة هذه الغازات على المناخ ، فإن أحدا لا يختلف فى أن زيادتها مفسدة لحياة الإنسان. القضية الحقيقية هى فى أن الخطوات التى يفكر العالم الصناعى فى اتخاذها لوقف الزيادة فى هذه الغازات خطوات باهظة الكلفة، إذ إنها تتعلق بإدخال تحسينات فى تصميم السيارات أو فى زيادة الكساء النباتي فوق سطح البحر، بتخصيب البحر بما ينقصه من عناصر ، أو بإطلاق ستائر معدنية فى الفضاء لها أضلاع يمكن تعديلها لإدخال القدر المطلوب من إشعاعات الشمس إلى الأرض، أو غير ذلك من الأمور المكلفة، والتى سيدفع ثمنها فى النهاية لول العالم الفقيرة. وفى رأى المتواضع أن العلاج الحقيقى للإقلال من غازات الصوبة الزجاجية فى الأرض هو فى البحث عن مستقبل عمليات التصنيع الكثيف ، وفى مستقبل أنماط الاستهلاك الهائلة والسائدة اليوم فى العالم الصناعى .

تضية التلوث فى مصر

لايسع العائد إلى ارض مصر بعد غيبة إلا أن يلاحظ الغمامة الدائمة التى اصبحت تغلف القاهرة وتظللها على مدار العام فلم تعد الرؤية واضحة تماما لاية مسافة طويلة حتى أن ساكنى الأنوار العليا قد فقدوا الرؤية الواضحة للآهرام أو القلعة أو جبل المقطم وراء هذه الغمامة الكثيفة .

وعن القاهرة فإن الغمامة التى تغلفها تنأت من عوادم المصانع الموجودة بداخلها وحدائق القمامة وقمائن الجير الموجودة باطرافها ومئات الآلاف من السيارات التى تزرع شوارعها ليل نهار دون أى رابط - أما خارج القاهرة التى كنا نظن انها الملاذ الاخير للجو النقي بمصر فقد ادت عمليات التعمير والتنمية غير المنظمة إلى اتلاف الجزء الاكبر من البيئة المصرية اتلافا قد يصبح من العسير ملاقاته فى مستقبل الايام - فعلى طول الطريق الموصل من المعادى إلى العين السخنة على خليج السويس مقابل ضخمة للقمامة ومدن جديدة انشئت بها عمارات للاسكان الاقتصادى دون الجمالى وعدة مصانع للطوب الطفى ومصنعان للأسمنت تنفث دخانها إلى مسافات طويلة واخيرا محطة نهاية خط السوميد - فاذا انتقلنا إلى منطقة خليج السويس وجدنا جبال المنطقة كلها مغلقة بغمامة كثيفة تجعل رؤياها الواضحة

وتصويرها أمرا مستحيلا ذلك لأنها تقع فى ظلال السحب القائمة التى تخرج من حريق الغاز المستمر لحوالى اربعين حقلا للبترول تنتشر على أطراف ويداخل الخليج .

وقد كان اكتشاف سبب هذه الغمامة جديدا علىّ فقد كنت اعلم ان أبار البترول أثرت أيضا تأثير على الحياة البحرية والأسماك ولم اعلم عن تأثيرها على جو الخليج فقد ظننت وكل من قابلتهم ان الغمامة نتيجة ضباب طبيعى يغلف الجبال سيزول اثره عندما تنقشع الغيوم ويصفو الجو على ان ذلك لم يحدث ولم نكتشف عن سبب الغيوم الا بعد أن رأينا سحب الدخان الخارجة من أبار البترول وهى تتجمع فوق سماء الخليج وما يحيطه من جبال، واخذت اقارن بين ما كنت قد ألفتته من مناظر لهذه المنطقة وجبالها وما أراه أمام عيني فقد جئت لأصور جبال البحر الأحمر التى اصبحت اليوم تصويرها عسيرا .

وفى مدينة ادفو كانت صورة التلوث اشد فالمدينة مغلقة بكاملها تحت غمامة الدخان الأسود الذى تخرجه مداخن مصانع السكر وقمائن الجير المفتوحة لهذه الشركة وكذلك الدخان الرمادى الذى تخرجه مداخن مصنع الفيروسيلىكون - ويتكرر المنظر نفسه فى أسوان وكافة المدن التى ازداد عمرانها عشوائيا وبون تخطيط .

ومشكلة التلوث فى مصر انها طويلة الأثر فجو مصر صحو لا تصحبه امطار تذكر وهذه الأمطار هى التى تقوم بفسيل هذه الغمامات فى بلاد اوروىا الصناعية ذات الامطار المستمرة والجارفة أما فى مصر

فلا مناص لهذه الغمامات من ان تعلق بالغلاف الجوى للبلاد وان تتزايد كثافتها مع مرور الوقت ولعل هذا هو سبب تلوث مناطق الصحراء الواسعة فهو نتاج عدة سنوات من التلوث فى المدن عاما بعد آخر .

وقد مرت معظم البلاد الصناعية فى مشاكل مماثلة حتى فسدت بيئتها وتلوثت مياه بحيراتها وشواطئها أما هواؤها فقد غسلته الامطار التى كانت تأخذ ما علق به من كربون وكبريت فتسقطه حمضا ذا اثر مدمر على غاباتها ونباتها وتربتها - ولم تكن معركة البيئة سهلة فى نول العالم الصناعى ذلك لأن حماية البيئة تتطلب استثمارات جديدة واعادة لتنظيم المصانع وتضييقا على حريتها إلا ان التدهور السريع فى احوال البيئة ونوعية الحياة الذى حدث فى أعقاب التوسع العمرانى الكبير فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ساعد فى خلق رأى عام وضغط كبير على المسؤولين لكى يضعوا القوانين الصارمة لضبط نظافة المنشآت الصناعية وكمية ونوعية العوادم الخارجة من وسائل النقل المختلفة - وقد اصبحت هذه القوانين الآن جزءا من تراث هذه البلاد .

ونحن فى اشد الحاجة لكى نحمى بيئتنا فى مصر فقد وصل الحال إلى درجة حرجة حقا فعلى الرغم من أن مصر ليست بلدا كثيف الصناعة فإن بيئتها هشة فهي تعتمد على نهر واحد ويعيش أهلها على ارض محدودة ذات كثافة سكانية بغير نظير - وليس هناك من شك فى ان استمرار الحال على ما هو عليه سيؤدى إلى اوخم العواقب ليس فقط على صحة السكان بل وإلى افساد التربة والبحار وتآكل المباني والآثار.

منطقة بحيرة ناصر .. كمحمية طبيعية

تفضل الأستاذ سلامة أحمد سلامة بنشر خطاب فى عموده اليومي بصحيفة «الأهرام» كنت قد أرسلته إليه لكى يتبنى قضية الاحتفاظ بالمناطق المحيطة ببحيرة ناصر (السد العالى) كمحمية طبيعية لا يجوز إقامة تجمعات زراعية أو صناعية أو عمرانية فيها إلا فى أقل الحدود حتى يمكن حماية الخزان الوحيد الذى يمد مصر بالمياه من التلوث الذى لابد أن يجيء مع بناء هذه التجمعات. وجاء فى خطابى أنه بالإضافة إلى عدم الجدوى الاقتصادية لإقامة هذه التجمعات فإن إقامتها ستحرم مصر من منطقة تعمل عازلاً بين المناطق الاستوائية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط التى تقع فيها، وقد شاركنى فى هذا الرأى الأستاذ الدكتور أحمد عبدالله وكيل وزارة الصحة الأسبق ومستشار منظمة الصحة العالمية، والذى أشار إلى ما جره انتقال مرض الملاريا الاستوائية من ضرر بالغ على صحة المصريين عندما انتقل إليها عبر الوسائل النهرية فى أوائل الأربعينات .

وقد تصادف بعد نشر الخطاب بيوم واحد أن ظهر فى صفحة تحقيقات الأهرام بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٤ تقرير مصور عن عمليات التعمير الجارية حول خزان المياه وراء السد العالى، فإذا بنا أمام عملية كبيرة وصفها التقرير بأنها «أضخم مشروع للتنمية لخلق دنيا جديدة حول بحيرة السد» وحتى لايفوت القارئ مقدار ضخامة المشروع فقد زين التقرير بصورة لحفارة هائلة تقوم بحفر قناة الرى فى واحد من

آلاف الأفدنة التي قيل أن المشروع سيقوم باستصلاحها على الرغم من ارتفاع تكلفة استصلاح الفدان في هذه المنطقة حسب ما جاء بالتحقيق . وأوضح السيد وزير التعمير أنه سيقوم - بالإضافة إلى كل ذلك - بتحويل مدينة أبو سمبل إلى ميناء كبير حتى يكون بمثابة بوابة مصر الجنوبية ودافعا لإحداث التنمية الكبرى بالمنطقة وكذلك بإنشاء مراسى نيلية في مناطق الآثار التي تنتشر حول البحيرة لتشجيع السياحة النيلية التي ستقوم وزارتا الثقافة والسياحة بالمشاركة في التخطيط لها .

ولا يستطيع القارئ لهذه التصريحات أن يرى سببا لهذا الحماس الذي يبديه المسؤولون نحو إنشاء الموانئ والمراسى وإدخال البواخر التجارية والسياحية إلى كتلة الماء الكبيرة التي تقع وراء السد العالي ، إلا أن الأمر قد التبس عليهم فظنوا أن كتلة الماء هذه هي بحيرة حقيقية، مع أنها ليست إلا خزانًا للمياه وإلا فكيف يمكن تفسير أن يخطر ببال أحد إدخال البواخر التجارية التي تخرج عوامها البترولية وتسكب نفائاتها في خزان للمياه تجب حمايته؟

إن عمليات التعمير القائمة الآن حول شواطئ الخزان ليس لها أي مبرر اقتصادي ، فجميع الأراضي المحيطة بالخزان منخفضة الجودة وتقع فوق منسوب ١٨٠ مترا فوق سطح البحر (وهو أعلى منسوب للخزان)، في الوقت الذي تتذبذب فيه مياه الخزان موسميا وسنويا لعشرات الأمتار، مما سيتطلب عمليات رفع باهظة النفقة، هذا بالإضافة إلى الاتفاق الضخم في عمليات إنشاء البنية الأساسية . ومن الغريب

أن تدعم مثل هذا المشروع مؤسسة دولية كمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مما يجعلنى أؤكد ما كررته مرارا من ضرورة ترشيد الاستفادة من المعونات الأجنبية حسب أولويات تقررها السلطات المصرية مع ضبط حسابات مثل هذه العمليات .

ومن عجائب الأمور ألا يلقى موضوع الحفاظ على خزان المياه الوحيد لمصر اهتماما يذكر، على الرغم من أن بمصر وزارة للبيئة تنهمر عليها المعونات الدولية ولايفوتها مؤتمر دولى دون أن تحاضر فيه بفخر عن اهتماماتها وجهودها المستمرة لتحسين البيئة . كما أن بها وزارة للتعمر لديها المئات من التقارير الفنية ودراسات الجوى التى أنفقت عليها الملايين والتى تمتلئ بالبيانات عن موضوعات البيئة والتلوث . وبمصر . وهو الأهم عشرات الهيئات الأهلية التى كان من الممكن أن تقفز لتبنى هذه القضية وهى الهيئات التى تصنف اليوم تحت مسمى «الجمعيات غير الحكومية» والتى تتال الدعم المالى الضخم من هيئات المعونة الأمريكية والدولية وبرنامج التنمية للأمم المتحدة والبنك الدولى . كما أن بمصر حزبا للخضر . وبالمكتب التنفيذى للحزب الوطنى سيدة كثيرا ما سمعنا عن اهتمامها بشئون البيئة حتى انها كانت ضمن وفد مصر للمؤتمر الدولى للبيئة بالبرازيل ، كما يعيش فى مصر الآن المدير التنفيذى السابق لبرنامج البيئة بالأمم المتحدة، الذى فهمنا من حديثه مع مجلة «المصور» بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٥ انه لم يفقد اهتماماته بشئون البيئة ، بل مازال دائم الأسفار والمشغولية بها . وأخيرا فإن لجريدة «الأهرام» صفحة اسبوعية عن البيئة فأين هى من قضية حماية خزان المياه الوحيد لمصر ؟

زراعة مليون فدان حول بحيرة ناصر بين الوهم والحقيقة

نشرت جريدة أخبار اليوم على صفحتها الأولى منذ وقت غير بعيد ، خبراً مفاده أن محافظة أسوان تعتزم القيام بالبدء فى عملية استصلاح مليون فدان من الأراضى المتاخمة لبحيرة ناصر . ووصفت المشروع بأنه «معجزة» وأنه واحد من المشروعات التى تدخل بها مصر القرن الواحد والعشرين .

ولما كنت قد نبهت لمرات عديدة عن عدم جدوى هذا المشروع وضرره البالغ الذى يمكن أن يجلبه إلى بحيرة ناصر التى هى فى واقعها خزان مصر الوحيد للمياه فقد دهشت من استمرار المسؤولين فى المحافظة فى المضى قدماً فى المشروع دون أن يعطوا ولو قليلاً من الاهتمام لما أبديته من ملاحظات أيدنى فيها المسؤولون عن شئون البيئة والصحة والرى والمياه.

والآن وقد قررت المحافظة تنفيذ مشروعها ضارية برأى الخبراء عرض الحائط فماذا ياترى ستكون نتيجة استصلاح واستزراع مليون فدان حول البحيرة ؟ وماذا سيكون عليه حال سكان مصر الذين يعيشون أدنى النهر شمال محافظة أسوان ويعتمدون على ماء البحيرة لعيشهم ؟

أول ما سيترتب على القيام بهذا المشروع هو حرمانهم من حوالى ثمن كمية المياه التى تصلهم ذلك لأن استزراع مليون فدان حول البحيرة

سيحتاج إلي مالا يقل عن ١٠ بلايين متر مكعب من المياه ستسحب بالقطع من نصيب مصر من المياه .

صحيح أن حوالى ثلث هذه المياه سيعاد إلى البحيرة مرة أخرى بعد صرفه إليها إلا أنه سيعاد محملا بالأملاح التي غسلتها من التربة وكذلك ببقايا المخصبات والمبيدات التي استخدمت في زراعة هذه الغدادين الكثيرة .

ومعنى ذلك أن أهل مصر لن يخسروا فقط جزءا كبيرا عن المياه التي تصلهم على الرغم من شحها .. بل عليهم أن يعيشوا مع مياه أكثر ملوحة وأردأ نوعية عما هي عليه الآن مما سوف يترك أثره على خصوصية الأرض فضلا عن الصحة العامة .

على أنى قبل أن استرسل فى هذه النتائج المزعجة أسرع إلى طمأننة شعب مصر شمال أسوان بالقول أن زراعة مليون فدان حول بحيرة ناصر من قبيل الأوهام . وذلك لأسباب كثيرة يأتى فى مقدمتها صعوبة تزويد هذه المساحة الهائلة من الأرض بالمياه دون الدخول فى انفاق معجز وغير عملى !

فهذه المساحة من الأرض والتي نفترض أنها ستمتد لمسافة ٢٥٠ كيلو مترا على طول البر الغربى حيث توجد الأراضى غير الجبلية والتي سيصل عمقها لحوالى ١٥ كيلو مترا فى عمق الصحراء تقع على ارتفاع يتراوح بين ١٨٠ ، ٢٢٠ مترا فوق سطح البحر مما سيحتاج إلى رفع الماء إلى حوالى ٦٠ مترا فى المتوسط فوق منسوب فم محطات ضخ

المياه والتي ستركب على منسوب ١٥٠ مترا (وهو أقل منسوب وصل إليه الخزان في السنة ٨٨/٨٧) ، على طول الشاطئ الغربي . وعلى القارئ أن يتصور كلفة مثل هذه التركيبات الهائلة التي ستضخ الماء من البحيرة إلى هذا الارتفاع ثم توزعه إلى أطراف المساحات التي تنوى زراعتها والتي ترتفع في معظمها إلى أعلى ناحية الغرب كلما ابتعدنا عن البحيرة مما سيجعل وضع مضخات إضافية على طول هذه الأرض لازما - ناهيك عن حفر القنوات والمساقى (والتي لابد من تبطينها حتى لا يتسرب منها الماء قبل أن يصل إلى نهاياتها) عبر مئات الكيلومترات.

وليس لدى أى تقدير لما يمكن أن يتكلفه مثل هذا العمل ولكنى أعرف من دراسة قمنا بها منذ عشر سنوات عن جدوى مشروعات استزراع الصحراء أن تكلفة رفع متر مكعب واحد من المياه لثلاثين مترا كانت في حدود ١٦ قرشا (شاملة اهلاك وصيانة المضخات وتشغيلها فقط دون اهلاك أو صيانة القنوات أو المساقى) .

فإذا افترضنا ان الاسعار قد تضاعفت منذ وقت اجراء هذه الدراسة وان رفع المياه في حالة السد العالى سيكون إلى أكثر من ٣٠ مترا فإن سعر المتر المكعب من الماء حتى وصوله إلى الأرض لن يقل عن ٣٠ قرشا بأي حال ، ومعنى ذلك ان ربح الغدان الواحد سيتكلف قرابة الثلاثة آلاف جنيه .

ونحن لم نتكلم بعد عن أى مكون آخر من مصروفات الزراعية كالتقاوى والمخصبات والمبيدات والحرق والحصاد والنقل والعمالة فضلا عن اعطاء مربود لما أنفق على استصلاح هذه الفدادين .
فإن كان عند محافظة أسوان زراعى يمكن أن يغطى مثل هذه المصروفات فليقل لنا عنه .

ولنعد الآن من عالم الأوهام إلى عالم الحقيقة الذى يحدث الآن حول بحيرة ناصر فى صورة استزراع بضعة آلاف الأفدنة حول أخوار البحيرة (وعلى الأخص خور كلايشة) فنقول للمحافظة : أن هذه لن تخرج عن كونها زراعة كفاف مبنية على محصول واحد يزرع بطريقة رى الحياض - وأثر هذه الزراعة محدود ولا يبرر الاتفاق الكبير الذى تقوم المحافظة بتشجيعه .

فطبقا للخبر الذى نشرته «أخبار اليوم» قامت المحافظة ببناء خمسة آلاف منزل للشباب الذين استوطنوا الخمسة وعشرين ألف فدان فى الاثنى عشرة قرية الجديدة التى قيل أنها انشئت حول أخوار البحيرة وأعطت لكل منهم قرضا قيمته ٢٠٠٠ جنيه وخدمات مجانية لأول زرعة ولنقل محاصيلها فضلا عن معونات غذائية . فإذا أضفنا هذه المصروفات إلى ما تكلفته المحافظة فى بناء البنية الأساسية وفى إنشاء وتسجير ادارة جديدة للإرشاد الزراعى لوجدنا أن تكلفة فدان واحد ينتج محصولا واحدا هى أكثر من ١٠ آلاف جنيه وهذا مبلغ كبير لمربود قليل.

وأخيرا فلى رجاء أن يقرأ المسئولون عن هذا المشروع ما كتبه الأستاذ محمود السعدنى بمجلة المصور بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٥ تحت عنوان «الاستثمار.. والبلى باه» فقد حذر فيه بقلمه الساخر مما يلجأ إليه بعض المسئولين فى اغراق الناس فى الوهم بالاعلان عن أرقام «همايونية» عن فرص العمل التى ستتاح والثروات التى ستنهال علينا. إن محافظة أسوان التى تنتج عشر كهرياء مصر هى واحدة من المحافظات القليلة التى لو أتيح لها استخدام ما توافر لها من طاقة بأسعار رمزية لجذبت المستثمرين إليها ولبنت حول مدنها ضيعا صناعية يمكن أن تحل مشكلة أبنائها بطريقة عملية وواقعية.

من أجل حماية آثار مصر

يتعرض مابقى من آثار مصر الباهرة للانتظار والالباب إلى واقع جديد وعوامل إتلاف نتيجة تغيير موازين البيئة وزحف العمران وتزايد زائرى الآثار واتساع التجارة غير الشرعية فيها ، وهذه المؤثرات وغيرها ان لم نستطع ان نعالجها بالحسم والجدية فاننا معرضون لكى نفقد آثارنا فى غضون الخمسين إلى المائة عام القادمة . وعلى الرغم مما تعرضت له آثارنا فيما قبل منتصف القرن التاسع عشر الميلادى من تحطيم ونهب وإهمال قام به الغزاة أو المغامرون قان مابقى لنا من آثار يتعرض اليوم إلى نوعية جديدة من الاتلاف ذى الاثر الاكيد والبطيء .

ويبدو أن المسئولين فى حاجة إلى تبصيرهم بهذا الخطر الداهم، إذ انهم لم يقوموا ببادرة عملية ، أو جادة تتم عن قلقهم على آثار مصر . أو لايقاف هذا الائتلاف أو على اقل الايمان كبح معدلاته . ولايستطيع المرء إلا أن يستنتج ذلك بعد اول زيارة لمدينة الاقصر حيث يمكن وقف تدهور الكثير من الآثار، بقرارات ادارية بسيطة لاتحتاج إلى الرجوع إلى لجان، أو الدخول فى متاهات التوصيات المتضاربة ، أو مجابهة جماعات ضغط المصالح الخاصة - والا فكيف يمكن تفسير اطلاق مرور كافة السيارات بما فيها اللوريات ذات المقاطير الضخمة والوتوبيسات المهولة فى الكورنيش الذى يحف معبد الاقصر (وهو الذى اقتطع اصلا من المعبد) ان هذا الجزء من طريق الكورنيش فيما بين المعبد وفندق ونتر بالاس يعج بحركة السيارات والسواح ، وترك الامر على هذا الحال يعرض المعبد للائتلاف ويجعل حركة عبور وسير آلاف الزوار عرضة للخطر الشديد - وليس اسهل على محافظ الاقليم من ان يمنع المرور فى هذا الجزء ويقصره للتجول الحر للمشاه . ان ماتنفقه السيارات من سموم وما تثيره حركتها من هز لقوائم المعبد يبدو واضحا لكل زائر حصيف !

زحف العمران

وأول عوامل الائتلاف الجديدة تأتى من اتساع العمران وزحف المساكن العشوائية دون ضابط نحو الآثار حتى تكاد ان تتداخل فى عقر مواقعها ، ومعظم هذا الزحف يحدث بوضع اليد وبدون سند قانونى.

ومن هنا يجيبء دون تخطيط فيشوه المكان من الناحية الجمالية ويعرض
الاثار للتلف نتيجة فساد الصرف الصحى لهذا الاسكان الجديد وطريقة .
التخلص من قمامته أو ضوضائه .

ولما كانت مصر عامرة بالاثار فهناك حاجة ماسة إلى وضع سياسة
قومية تحدد أولاً المواقع الاثرية المهمة التى ينبغى اعتبارها محميات
قومية ذات حرم مناسب ويكون التعدى عليها جريمة قومية تصل إلى
درجة الخيانة الوطنية، وتحدد ثانيا المواقع ذات احتمالات وجود الآثار
ولما كانت مثل هذه المناطق كثيرة العدد وكبيرة المساحة والكثير منها
يقع داخل زمام مدن نائية ، فان الامر يحتاج إلى ايجاد جهاز خاص
للقيام فى اسرع وقت بالمسوح الاثرية لهذه المواقع لتقرير الاحتفاظ بها
كمحميات قومية إن كانت تستحق ذلك أو نقل ما بها من آثار وتركها
لكى تضم إلى زمام المدن .

ولا يتم رسم السياسة القومية لحفظ الآثار دون سن قانون يحتم على
القائمين على كل مشروعات التعمير والتوسع الزراعى بضرورة مسح
مناطق مشروعاتهم أثريا قبل البدء فى تنفيذ هذه المشروعات للتأكد من
خلوها من الاثار .. وليس هذا القانون بجديد أو غريب فهو موجود .
ومطبق حاليا فى الكثير من بلاد العالم المتقدم بما فى ذلك الولايات
المتحدة الامريكية التى لايقارن تراثها الأثرى باية حال مع تراثنا
الأثرى.

صدر مثل هذا القانون سينشط أعمال البحث عن الآثار ويرفع مستوى مهنة الاثريين ويفتح امامها مجالات جديدة للعمل وستنشأ نتيجة له مؤسسات خاصة وعامة للقيام بعمليات المسح والانتقاذ كما سيدفع إلى رفع مستوى الاثريين وتدريبهم على الطرق العلمية لمجابهة تحدي عمليات التوسع العمرانى فى مصر .

ولى فى هذا المجال تجربة شخصية قد يكون من المفيد ان أذكرها ففى اوائل السبعينيات واثّر قرار مد خط انابيب السوميد لنقل البترول من خليج السويس إلى غرب الاسكندرية رأيت مع بعض زملائى الاثريين التقدم إلى الشركة المنفذة للمشروع (شركة بيكلت الامريكية) للقيام بعمل مسح اثري لخط الانابيب ، خاصة وانه كان سيشق طريقه تحت منطقة دهبور الغنية بالآثار وقد وافقت الشركة المنفذة بل ورحبت بالعرض واغلب الظن ان هذا الترحيب كان نتيجة خبرتها بالولايات المتحدة حيث يستحيل تنفيذ مشروع مماثل دون مسح المنطقة اثريا وانفاذ آثارها ان احتاج الامر إلى ذلك . على أن الجانب المصرى رفض العرض ولم ير فيه اية فائدة على الرغم من ان تكاليف المسح الاثرى لم تكن لتمثل شيئا يذكر من جملة تكاليف المشروع، ولقد أسفت لقرار الجانب المصرى ولكن هذا يدخل مرة اخرى فى باب ضرورة تبصير المسؤولين بالخطر المحدق بالآثار .

أما عن محميات الآثار فقد انتهك حرم الكثير منها مثل وادى الملوك والمملكات بالاقصر ومناطق ابيدوس بالبلينا ومعبد ادفو وسقارة والجيزة وغيرها الكثير وازالة هذه الانتهاكات والتعديات وإيجاد حرم مناسب

لآثار هذه المناطق سيحتاج بعد طول هذا الإهمال إلى إعادة تسكين سكان هذه المناطق بعد عمل مسح اجتماعي على حالتهم لمعرفة انسب طريق لتوطينهم في مناطق جديدة دون الإخلال بأرزاقيهم - وإذا كانت مصر بعد بناء السد العالي قد استطاعت أن تنقل وتعيد توطين شعب النوبة بأكمله فإنها بالعزم وحسن الإدارة القادرة لإعادة توطين هؤلاء الأبناء الذين يتكدسون في حرم المناطق الأثرية في مساكن بائسة وعشوائية .. ونحن بذلك لانخدم هؤلاء الأبناء فقط وننقلهم إلى المستوى اللائق ولكننا سنحرم آثارنا ونعيد إليها المهابة والكرامة فضلا عن أننا سنمنع عنها أثر مياه الصرف الصحي على جدران وأرضية الآثار. ولست اعتقد أن إعادة توطين سكان المناطق الأثرية ونقلهم إلى مقار جديدة سيحتاج إلى أموال صعبة المثال فدخل زيارة الآثار وحده كاف في غضون سنوات قليلة للقيام بهذا العمل دون أى صعوبة .

فالقضية الحقيقية هي في أن يبصر المسئولين بالخطر المحقق بالآثار نتيجة تزايد سكان هذه المناطق وإزدحامهم.

ازدياد أعداد السائحين والزوار

وثانى عوامل الاتلاف التى جدت على آثارنا هو هذا التزايد الهائل فى أعداد السائحين وزوار الآثار واتساع مجال سياحة المجموعات التى تكاد أن تصبح الطريق الوحيد لزيارة مصر والتى تساق لزيارة المعابد والمقابر فتدخلها مجموعة وراء مجموعة مما يعرض الكثير من الآثار وخاصة القليلة الشهيرة إلى خطورة تاكلها سواء من اللمس أو دبيب الأرجل أو من تفاعلها مع ما يخرج مع النفس من أبخرة وغازات

والاستمرار فى السماح لزيارة اثار مصر ومقابر ملوكها بهذه الطريقة الفجة ينم مرة أخرى عن حاجتنا الملحة إلى تبصير المسؤولين بمقبة هذا الفعل - واغلب الظن انهم يتبعون سياسة قديمة رسمت عندما لم يكن يزور الاثار الا قلة صغيرة . اما اليوم وقد ازدادت وفود السواح والزوار فان الامر يحتاج إلى سياسة جديدة لحماية الاثار قليلة التهوية، والتي لاتحمل هذه الجموع الحاشدة وفتحها فقط للمختصين والمشتغلين بعلوم الاثار ، ومن الناحية العملية فان هذه السياسة يمكن تنفيذها على خطوات بحيث يبدأ برفع ثمن تذكرة دخول المقابر إلى مبلغ كبير، وليكن مائة دولار مثلا تزداد عاما بعد آخر حتى تمنع الزيارة نهائيا فى غضون الاربع أو الخمس سنوات القادمة . وظنى ان هذا العمل ان يؤثر على السياحة بشكل ملحوظ فلدئ السائح اماكن اثرية جلية فى الهواء الطلق كما ان لديه ، وإن كان جادا ، اماكن زيارة الاماكن قليلة التهوية بعد ان يدفع ثمن صيانتها .

الهواء الملوث وارتفاع منسوب المياه الجوفية

وثالث عوامل الاتلاف يأتى من تأثير الهواء الملوث عليها، وهذه قضية تؤثر على كل مبانى مصر ، ونوعية حياة وصحة ابنائها وهى قضية حيوية ينبغى اعطاؤها الاهتمام الكافى من المسؤولين عن شئون البيئة . على ان مهمة حفظ الاثار تستتبع ابعاد السيارات وعوادمها من الاثار وعلى. قمر الامكان وذلك بتخصيص شوارع كاملة بمدن الآثار للراجلة فقط .

وتأتى بعد ذلك التأثيرات الأخرى كارتفاع منسوب المياه الجوفية وتراكم الأملاح بفعل الخاصة الشعرية على جدران المعابد والآثار وتاكل الحوائط والألوان، وهذه مسائل متخصصة ينبغي أن تؤخذ بالجدية ، وتوضع فى أيدى العلماء والمتخصصين دون ضجيج الدعاية أو ضغط جماعات المصالح الخاصة ورجال المقاولات - هذا وقد تكون أبسط الحلول هى أنجحها فاحاطة الآثار المهددة بمصارف عميقة قد يكون مناسباً لتقليل مشاكل نشع المياه وهذا هو نفس الحل الذى يقوم به بسطاء الفلاحين عندما يجابهون مشكلة مماثلة .

عدم تنفيذ أى من الاقتراحات السابقة التى لا تحتاج إلا إلى قرارات إدارية بسيطة لا ينم فقط عن عدم إدراك المسؤولين عن مدى التردى الذى وصلت إليه آثار مصر ، إنما ينم أيضا عن النظرة السائدة بين معظمنا عن آثار مصر ، والتى تنعكس فى طريقة معاملتها ، بالمصريون لا يرون فى الآثار تراثاً صنعه الأجداد يفخرون به بل يرونها كمبان قديمة لا علاقة لهم بها فاندثرت استجلاب العملات وجذب السائحين وتنشيط الاقتصاد ، وليس هذا مستغرباً فنحن لا نعلم أبناؤنا شيئاً يذكر عن تاريخ بلادهم المجيد إذ يكاد يخلو برنامج التعليم العام من ذكر تاريخ مصر القديم .

ولا يكمل الحديث عن حفظ آثار مصر دون التعرض إلى ضرورة إنشاء شرطة خاصة لحماية الآثار التى أصبحت تجارتها غير المشروعة تدر الملايين وعصابات ذات سطوة ونفوذ ، ولكن الأهم من ذلك هو أن

يكون للهيئة المهيمنة على الآثار تنظيم إدارى جيد يتتبع الآثار ويمنع تسريبها ، ويحمى المسئولون عن حفظ الآثار من مغريات هذه التجارة غير المشروعة فيمنع تشغيلهم فى مساقط رأسهم وينظم طريقة نقلهم من مكان إلى آخر .

وقد رأيت فى ألمانيا بعينى رأسى كتالوجات فاخرة تصور تحفاً مصرية بها أدق التفاصيل عنها توزع على جامعى التحف الأثرياء حتى يختاروا منها ما يشاؤون والتحف موجودة بمصر تصور فقط عندما تجد شارياً لها .

وفى مجال حفظ الآثار تأتى عملية المتاحف المصرية ومخازنها فليس من المفهوم أن لا توجد فى متاحف مصر أجهزة أمان الكترونية فى وقت انتشرت فيه هذه الأجهزة فى أبسط المنازل .

وعلى الرغم من أنى من غير المتحمسين لفكرة عرض آثار مصر خارج حدودها فإننى على استعداد لقبول الفكرة لو أننا استطعنا الاستفادة منها فى إعادة تنظيم متاحفنا بحيث تعود كل مجموعة بعد عرضها فى الخارج لكى توضع فى متحف مستقل بأرض جديدة تخصص للتحف المصرية والتي تملأ المخازن فى كل مكان ، أما المتحف المصرى ذلك البناء الجميل والشامخ فينبغى تطويره لكى يكون عارضا لأعظم آثارنا دون ازدحام .

ومنذ أكثر من اثنتى عشرة سنة أثير فى مجلس الشعب المصرى عندما كنت عضوا فيه موضوع عرض آثار مصر خارج حدودها وطريقة

رصد الأموال المحصلة منها التي لم تكن حتى ذلك الوقت تعرض على مراقبي الحسابات. وفي تصوري أن الأمور لابد وأن تكون قد استقامت وأن مصر قد استطاعت أن تستفيد ماليا من هذه العروض ولو بجزء من المكاسب المادية لها لكي تقوم فوراً بإنشاء مدينة المتاحف هذه .

والحديث عن الآثار وحفظها لابد وأن يتطرق إلى موضوع السياحة التي أرى أنها في حاجة إلى إعادة تنظيم بعيداً عن الشعارات المرفوعة حتى تأتي بالنفع المرجو منها لمصر ، وحتى يتم توزيع عائدها على أكبر عدد من المصريين - فالبادئ للعين المدققة أن السياحة بوضعها الحاضر تضيف على مصر الرسمية أعباء كثيرة ولا تدخل من العملة الصعبة مقداراً موازياً لما ينفق عليها ، كما أن سياحة المجموعات لا تدر ربحاً إلا لمنظميها الذين يعيشون خارج مصر كما أن ناتجها لا يتوزع على جموع الناس . ولي مع القارئ حديث آخر عن هذا الموضوع الذي يعلق عليه الكثيرون وهم تحسين ميزان المدفوعات المصري .

قضية التعليم في مصر

أثارت قضية التعليم في مصر ، ومنذ وقت مبكر ، اهتمامي إلى أقصى حد . حتى أنني كتبت مقالا حول هذه القضية بعنوان «الثورة الصناعية العلمية وأبعاد المستقبل المصري» نشر بالأهرام في ١٨/١٢/١٩٦٧ ذكرت فيه تحديداً أن «نجاح مصر في بناء مستقبل مزدهر يعتمد في النهاية على قدرتها على تغيير نوعية الإنسان لكي يصبح رصيدا لا عبثاً وإن يكون ذلك ممكناً دون الاهتمام بالتعليم فهو

أكبر الميادين التي تحتاج منا حرثاً وإعادة تنظيم ولا يصح أبداً أن نتركه ميداناً ثانوياً تلعب فيه أكثر العناصر جهلاً بروح العصر أو تقديراً لتحديات المستقبل .

«التعليم وليس غيره هو مستقبل هذه الأمة لأن أبنائنا الذين يدخلون المدارس اليوم سيكونون في عنقوان شبابهم عندما يكون الإنسان قد هبط على القمر واستطاع أن يزيد إلى عدة أضعاف حواسه وقدرته على حفظ واستذكار المعلومات بعشرات العدد الالكترونية أو الحاسبة ، أبنائنا هم أثمن ما نملكه فهم الذين يمكن إن أحسن تعليمهم أن يستخدموا أدمغتهم الفضولية والمدرية لحل المشاكل التي تنتظرهم ولا يمكن أن نجعل من البشر رصيذاً قادراً على الحركة في هذا العالم الجديد إلا إذا فتحنا التعليم الجيد على مصراعيه أمام أكبر الأعداد وأبطلنا نهائياً البكاء المصطنع الذي نسمعه عن «خطورة الاتجاه إلى التعليم الثانوي أو التكالب على التعليم الجامعي» .

إن أكبر المشاكل التي قابلناها عند تنفيذ خططنا السابقة أو تلك التي ستقابلنا عند تنفيذ خططنا المقبلة ستكون دائماً إيجاد المواطن الذي يعيش العصر يتحمل المسؤولية ويقدر العمل ويربطه بالرزق ويعرف أين يبحث عن المعارف العلمية ويتقن طريقة استخدامها ويفهم كيف استنبطت ، فالمهارة الفنية كالسباحة خبرة يكتسبها الإنسان بالممارسة وهي خبرة يكون اكتسابها سهلاً لذلك الشاب الذي يقدس العمل والفضولى والعقل والراغب في

التعليم وهذه هي السمات التي يجب أن تكون نصب أعيننا ونحن نطور مناهجنا ونربى مدرسينا .

التعليم هو أهم قضايا العصر الذي ينبغي أن يكون في أولى اهتمامات الحكومة الرشيدة التي تسعى لبناء مستقبل لبلادها في هذا العالم الذي يیزغ اليوم والذي أصبحت نوعية الانسان فيه من أهم عناصر الأمم الناجحة بعد أن تراجعت أهمية العناصر التقليدية في نجاح الأمم كعدد سكانها أو ما تملكه من موارد طبيعية .

وتتمثل مشاكل التعليم في ثلاث قضايا أساسية : الأولى تتعلق بكمه وضرورة إيصاله لكل الناس ، فواقع الحال ينبيء بأن مصر قد فشلت في هذا الأمر فقد جاء في آخر الاحصاءات أن ٥٠٪ من سكان مصر أميون وأن ٢٠٪ منهم يفكون الخط ولم ينهوا أية مرحلة تعليمية وأن من بين من أنهوا إحدى مراحل التعليم فإن ٧٪ من السكان أنهوا مرحلة التعليم الابتدائي و ٢٠٪ أنهوا مرحلة التعليم المتوسط أو الثانوي و ٣٪ أنهوا مرحلة التعليم الجامعي ومثل هذه التركيبة لا يمكن أن تدخل أمة في عصر الصناعة أو الزراعة المتقدمة فضلا عن عصر ما بعد الصناعة أو المعلومات .

والثانية تتعلق بنوعية التعليم ومضمون المناهج التي تدرس للطلاب وطريقة تلقينها وكلها متخلفة ولا تساير العصر وليس أدل على ذلك من أن دعاة التعصب والكراهية واستخدام العنف في المجتمع هم من خريجي المدارس وأنه كلما زادت سنى الدراسة كلما ترسخت مبادئ

التعصب والعنف فيهم ويكفى دليلا على ذلك ما يحدث فى النقابات المهنية بل وفى جمعيات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات .
والثالثة تتعلق بدور التعليم فى بناء الأمة المتناسكة وهو أمر ينحسر اليوم مع تعدد أنواع المدارس التى أصبح لكل منها طريقه الخاص فى التعليم وفى التأكيد على أنواع بعينها من المناهج واستمرار هذا التعدد سيؤدى إلى تهديد وحدة الأمة وشرذمتها فى مجموعات بينها لغة مشتركة ويعالج التعليم الأساسى هذه القضية .

(١)

التعليم الأساسى

يعكس نظام التعليم الذى يسود مصر اليوم حال الأمة كما صورناه فى موضوعنا عن الواقع المصرى المعاصر فكما انطلق المجتمع إلى كئلتين تعيش كل منهما حياتها فكذلك أصبحت مدارسها فلم يعد التعليم الآن تلك المنظومة الواحدة التى جاهد الآباء منذ حركة الاستقلال فى بنائها لتقريب أبناء الأمة بهدف بناء الأمة المتناسكة ، فقد رأت نخب الكتلة الطاقية التى تشكلت منذ السبعينات أن التعليم القائم لم يعد صالحا لأبنائها فتركوه لحاله ينحدر من بناء وينوا لأنفسهم مدارس خاصة مستقلة وقاموا بالالتفاف حول شهاداته وسعوا للحصول على إجازات المدارس الأجنبية .

وبهذه الأعمال تكون النخب قد تبنت فلسفة جديدة للتعليم تختلف تماما عن تلك التى وضع أسسها الآباء وعبر عنها فارسها الأول طه

حسين وهى الفلسفة التى تشكلت فى أعقاب النهضة القومية التى جاءت مع ثورة سنة ١٩١٩ والتى جعلت من التعليم منظومة قومية تلم شمل الأمة وتجمع كلمة أبنائها شأنه فى ذلك شأن منظومة الجيش فإلى كليهما يأتى جميع أبناء الأمة سواء من الحضر أو الريف ، من أرقى المناطق أو أفقرها ، من الصعيد أو الوجه البحرى ، مسلمين وأقباط ، أغنياء وفقراء وفيهما يتم تقريب الفجوة بين أبناء مصر بحيث يخرجون وهم يتكلمون لغة متقاربة وقد فهموا بعضهم بعضا وتعلموا الساحة واحترام عقائد الآخرين والتفوا حول مفهوم جامع للوطنية. وبالاختصار فقد كان الهدف الأول للمنظومة التعليم الأساسية حتى ظهور النخب الجديدة هو بناء الأمة المتماسكة .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ارتكزت السياسة التعليمية فى ذلك الزمان على إنهاء ازدواجية التعليم التى كانت سائدة منذ القرن التاسع عشر حين أضيف إلى نظام الكتاتيب الذى كان سائدا لقرون طويلة نظام آخر من المدارس المدنية ، وظلت مصر وحتى نهضتها القومية بهذين النظامين : كتاتيب يذهب إليها فقراء الناس يتعلمون فيها أصول الدين لسنوات قليلة يذهب فى نهايتها القليل من خريجها إلى أروقة الأزهر ، ومدارس مدنية يذهب إليها متوسطو الحال وأغنياء الناس يتعلمون فيها علوم الدنيا . وكان هذا النظام تكريسا للنظام الطبقي الذى ساد معه لسنوات طويلة حين كان الحراك الاجتماعى صعبا إن لم يكن مستحيلا كما كان انعكاسا للحالة الاقتصادية والحضارية للبلاد

التي لم تكن لاحتياج إلا إلى عدد قليل من المتعلمين تعليما مدنيا لتصرف شئون صناعاتها ومؤسساتها المدنية القليلة والباذغة وبخول الأمة عصر النهضة في أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ القومية بدأ التحرك نحو إنهاء هذه الازدواجية والتوسع في بناء المدارس الابتدائية المدنية لتحل محل الكتاتيب وكان طه حسين هو فارس هذا التحرك وواضع فلسفته . وعلى الرغم من أن أحدا لم يجرؤ على تحدى هذه السياسة الهادفة فإن الواقع الحالى يدل على أن متخذى القرار قد استسلموا لضغط المؤسسة الدينية أولا ثم لضغط نخب كتلة البشر الطائفية فحادوا عن هذه السياسة حتى أصبح في مصر اليوم نظم مختلفة وكثيرة للتعليم أخشى أنها ستؤدى في نهاية المطاف إلى تقطعت الأمة فأليك أولا نظام الكتاتيب الذى عاد الآن فى صورة مدارس ومعاهد دينية أعيدت إلى الحياة تحت ضغط المؤسسة الدينية امتدت فيها الدراسة حتى مستوى الثانوية العامة مما يؤهل حاملها لدخول كليات جامعة الأزهر دون الحاجة إلى المرور على مكاتب التنسيق وهذه المدارس مقصورة على أهل مصر من المسلمين ، فقد أقفلت كتاتيب الأقباط منذ قيام ثورة ١٩١٩ ولم يعد لها وجود ولم تقم الدولة بإنشاء نظام مماثل للمواطنين الأقباط كما فعلت لمواطنيها المسلمين .

وإليك ثانيا المدارس الابتدائية المدنية المفتوحة أمام كل المواطنين والتي ازدادت فيها جرعة علوم الدين على حساب علوم الدنيا وهذه المدارس مفتوحة حتى الثانوية العامة فالجامعة التي يحدث على دخولها

تنافس شديد يتم في إطار مسابقة يئن من هولها الكثيرون ، وقد أدى ازدياد هذه المدارس وتخلف مناهجها وامتلاكها بالحشو واعتمادها على التلقين إلى ظهور مدارس اللغات الخاصة ذات المصاريف الباهظة التي لا يقدر عليها إلا نخب كتلة البشر الطافية، وهذه تؤدي في النهاية إلى الجامعة التي يفضل أن تكون أجنبية بما في ذلك الجامعة الأمريكية بالقاهرة التي أصبح الالتحاق بها هدف كل عائلة تطمح في التقدم في السلم الاجتماعي .

وهكذا أصبح في مصر ثلاثة أنظمة تعليمية مختلفة تعمق وتكرس الاختلافات الفكرية والطبقية للأمة مما سيعمق من سوء الفهم بين خريجي هذه الأنظمة المختلفة وإلى اختلاف هويتهم وأهدافهم وتباين رؤياهم للعالم المحيط بهم .

وإذا أردنا أن نعرف خطورة هذا الموقف فعلينا أن نرى ما أدت إليه هذه السياسة التعليمية في الجزائر حين انقسمت الأمة حتى أصبح من العسير على النخبة قبول أفكار العامة في طرق الحكم المبني على المبادئ السلفية، وفي نظرتها إلى العالم. وأنها لمأساة حقيقية أن تكون النخبة هي المسئولة عن نشر هذه الأفكار بين العامة ظلنا منها أن في تشجيعها تكريساً لمركزها كما كان الحال على مر الزمان فإذا بهذه الأفكار والمبادئ تأخذ ثوباً جديداً وتلبس لباس الجهاد لتعبئة كتل البشر الغاطسة للانعتاق والخروج من الأعماق وإذا كان هناك من درس يمكن أن نخرج به من تجربة الجزائر فهو أن السلام الاجتماعي لا يثبت

إلا بإيجاد لغة مشتركة بين الناس يتم تلقينها فى سنوات التعليم الأساسى الموحد الذى ينبغى أن يجمع بنات وأبناء الأمة على مختلف مستوياتهم لكى يؤصل عندهم تصور واحد أو متقارب للوطن وقواعد المواطنة والسلوك السوى . وهذا الغرض هو فى مقدمة أغراض التعليم الأساسى بل أنه يسبق فى أهميته غرض اعداد المواطن للحياة الحديثة وتلقينه المعارف اللازمة لاعداده لمجابهة المستقبل .

(٢)

التعليم الجامعى

التعليم الجامعى هو أهم أعمدة الاعداد للمستقبل ففيه يعد قاداته ويتحدد شكله - وفى الماضى كان هذا التعليم مقصورا على أبناء الصفوة لا يذهب إليه إلا قلة صغيرة اختيرت لكى تعد لقيادة المجتمع . على أن هذا الوضع لم يستطع الصمود أمام طموجات الألواف من الشباب الذين اندفعوا نحو التعليم الجامعى مع مجيء عصر الآمال العريضة الذى أعقب الحرب العالمية الثانية وما صحبه من توسعات اقتصادية كبيرة وفلسفات اجتماعية جديدة وحراك اجتماعى نشط - وفى ستينات القرن العشرين كانت قضية التعليم الجامعى فى مصر ، كما كانت فى باقى أنحاء العالم ، هى فى التوائم مع هذه الاعداد الكبيرة التى جاءت إلى الجامعة والتي لم تكن معدة لاستقبالهم . وقد فاجأت عملية التوسع فى التعليم الجامعى الكثيرين وأزعجتهم لما يمكن أن يصيب الجامعة من انحدار لو أن أبوابها ظلت مفتوحة لهذه

الأعداد الكبيرة - وظل الكثيرون من الأساتذة يندبون هذا الحال الجديد ويتحسرون على الماضي عندما كانت الأعداد قليلة والعلاقة وثيقة بين الأستاذ والطالب - ومن أجل ذلك فقد قمت بعد أن أصبحت مسئولاً عن الجامعات في التنظيم السياسى فى سنة ١٩٦٤ بقيادة حملة حاولت أن أشرك فيها أكبر عدد من الأساتذة لمواجهة هذا الموقف الجديد الذى لم يعد من الممكن الرجوع عنه . وبدأت الحملة بمقال طويل نشر بجريدة الأهرام فى ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ حاملاً بعض المقترحات التى تقدمت بها لتطوير الجامعة للتواءم مع هذه الأعداد الوافدة ولكى تصبح «جامعة الأعداد الكبيرة» كما أطلقت عليها فى هذا المقال وذلك بتغيير هدفها بحيث تصبح مهمتها حتى مستوى شهادتها الأولى إعداد خريج ذى ثقافة عامة وحرية تؤهله لشغل مختلف المهن التنفيذية بقليل من التدريب فمثل هذا الإعداد سيعطى للخريج فرصاً أوسع لإيجاد عمل له فى عالم متغير كما سيعطى الجامعة فرصة إعادة تنظيمها لكى تتمكن من العيش فى إطار أموالها المحدودة ولكى توجه استثماراتها المتاحة إلى إنشاء كليات جديدة للدراسات العليا لتدريب قلة من خيار الخريجين لكى يصبحوا الاختصاصيين الذين سيقومون بقيادة عمليات البحث العلمى اللازمة لتطوير البلاد .

وقد استجاب الاساتذة للمقال وأدرنا حواراً شارك فيه الكثيرون على صفحات الأهرام لخصت أهم نتائجها فى مقال صدر لى بتاريخ ١٩٦٥/٣/٦ بالأهرام تحت عنوان «الباب المفتوح والباب المسدود»

وضحت فيه بتفصيل أكبر ما قصدته من فكرة «تعميم» الدراسة حتى مستوى البكالوريوس أو الليسانس لآخراج الممارس العام والتي أصبحت ضرورة ملحة ليس فقط لاعداد الخريج لحياة عملية أرحب، تسهل عملية توظيفه بل أيضا لأن العلوم قد اتسعت وتشابكت بالدرجة التي تجعلنا نطلب بضرورة إعطاء الطالب حتى مستوى شهادته الجامعية الأولى «فرشة كبيرة من العلوم الاساسية حتى يستطيع أن يعيش العصر وأن يصبح أقدر على متابعة تخصصه بذكاء أكبر في مرحلة الدراسات العليا» .

وكما كان متوقعا فقد ذهبت دعوتنا هذه أنراج الرياح ولم يدعنا وزير أو أى مسئول لمناقشتها أو البحث فيها واستمر نظام الجامعات على ما هو عليه بل وتم نقل نفس النظام القديم إلى المعاهد الجديدة التي سميت بالجامعات الاقليمية والتي انشئت بعد ذلك في مختلف المحافظات وأضيف إلى كل ذلك التوسع بون رابط في تعيين الاساتذة ومنح الدرجات العلمية وإنشاء الدوريات العلمية فأصبح حال الجامعة على ما هو عليه الآن لا هي قادرة على تخريج الأخصائي القادر ولا هي قادرة على تخريج الممارس العام الواسع الاستتارة كما أنها أصبحت غير قادرة على القيام بالدراسات الجادة التي يمكن إدراجها تحت اسم الابحاث العلمية ويندر أن يجد الواحد الان اسم استاذ من استاذة الجامعات المصرية يتردد بين أقرانه فى العالم - وقد انحصر الحال بالجامعات المصرية فلم يعد ينبغي دخولها من الطلاب إلا من لم يجد

سبيلا لدخول الجامعة الامريكية بالقاهرة أو الالتحاق بجامعة أوروبية أو أمريكية - بل وذهب الحال بالنخب أن تخجل من إلحاق أبنائها بها فسمعت لتأسيس جامعات خاصة بعيدة عنها - فقد أدى فرز أبنائها في مدارس اللغات الخاصة ذات الاتجاه المدنى والمصروفات الباهظة إلى عدم تقبلهم لارسال أبنائهم إلى جامعات لا يشعرون أنها ستعد ابنائهم للحياة أو أنها لائقة بهم .

وقد رأيت بنفسى السبب الذى يدفع النخبة للإلحاح على انشاء الجامعات الخاصة عندما أقوم بالقاء المحاضرات فى الجامعات الامريكية والاوربية فأراها مزدحمة بأبناء النخبة من المصريين الذين فشلوا فى التواءم مع أحوال الجامعات المصرية فهجروها إلى الجامعات خارج البلاد .

وعلى الرغم من أن شيئا لم ينشر بعد عن شكل الجامعات الخاصة التى يزمع تأسيسها فى مصر فإن القليل الذى عرف عنها ينبىء بكل وضوح أن الذين ينوون إنشاء هذه الجامعات لا ينتمون إلى طبقة متسقة النشأة أو الميول أو المستوى الفكرى فمجموعة المنتجين تختلف عن مجموعة الذين استفادوا من غفلة القانون فى فترة السبعينات التى أتاحت فيها الفرصة لتكديس الثروة بالطرق المريبة التى عدت بعضها منها فى موضوع «الحقيقة والوهم» فى الواقع المصرى ، فهذه المجموعة الأخيرة تسعى لإبقاء قواعد لعبة السبعينات والجامعة التى تريد أن تنشئها هى فى صورتها ليست مكانا جادا للبحث والتحصيل بل هى

أشبه بالنادى الخاص يجتمع فيه أبنائها لكي يحصلوا منها على شهادة تؤهلهم لارتقاء المناصب العالية والحصول على الصفقات المجزية . فالنجاح هنا لا علاقة له بالقدرة على التحصيل قدر ما له علاقة بنسب الطالب وقدرته على دفع المصاريف الباهظة . الجامعة فى هذا التصور حق للأبناء يدخلونها دون أن يحتاجوا أن يتجشموا مشقة الدخول فى مسابقات الثانوية العامة وقواعد لجان التنسيق ويخرجون منها بعد نزهة لطيفة عبر سنوات الجامعة .

أما مجموعة المنتجين فإنهم ينظرون إلى الجامعة نظرة أكثر ذكاء ، فهى أولا مشروع يمكن أن يحقق الربح فمادام الكثيرون من أبناء النخب فى مصر والبلاد العربية يسافرون إلى خارج أوطانهم لتلقى العلم فى معاهد باهظة النفقة فلماذا لا تقام فى مصر جامعة تجذب هؤلاء الطلاب وأموالهم التى ينفقونها فى الخارج . وهى ثانيا مشروع مطلوب لإعداد ابنائهم وأبناء الأذكىاء من الفقراء لإدارة أعمالهم بالطرق المتقدمة التى لا يتيحها التعليم فى الجامعات المصرية وللقيام بالأبحاث اللازمة لفتح أفاق جديدة للاستثمار الداخلى والتعاون الخارجى، وهى ثالثا واجهة طيبة لتجميل وجه النخبة القبيح فهى دليل اهتمامهم بالعلم والخير ومن هنا اهتمامهم بالاعلام عن أن جامعتهم لن تكون مقصورة على الأغنياء بل ستكون مفتوحة لأذكىاء الفقراء .

هذه جامعة جادة إذن لمؤسسيها الكثير من النوايا الطيبة وهم قللة خبرتهم لا يعرفون أن الجامعة الجادة يستحيل أن تكون مشروعا لربح

لأن مثل هذه الجامعة تحتاج إلى بنية أساسية ضخمة وإنفاق باهظ لا يمكن لمصاريف الطلاب مهما بلغت أن تتفق عليها . كما أنهم لا يعرفون كم هو مكلف طلب الخبرة من الجامعات الشهيرة أو استقدام الأساتذة منها أو الانتساب إلى أى منها .

وتدل أنواع الكليات التى يرغب مؤسسوها فى البدء بها على عموم هذه النخبة المنتجة من رجال الأعمال فهم أولا مهتمون بتسيير أعمالهم بطرق الإدارة الحديثة ولديهم الرغبة فى أن يكون من بين معاونيهم رجال يعرفون أصول وقنون القانون الدولى للدفاع عن مصالحهم التى انفتحت على العالم . وهم ثانيا يتطلعون لفتح جبهة جديدة للاستثمار فى الصحراء ذات الاراضى الرخيصة والتى يرون فيها متسعا للقيام بمشروعاتهم دون أن يجابهوا مشاكل المدن المكتظة بالسكان . ومن هنا جاء التفكير فى انشاء كليات للإدارة والقانون ولاستثمار موارد الصحراء على أن انشاء هذه الكليات، إن أريد لها أن تكون على المستوى الجاد يحتاج إلى إنفاق ضخم لبناء الأقسام المساندة وإلى إنفاق عظيم لبناء المعامل المتقدمة ومراكز البحث اللازمة لتقديم الاساتذة وجلب كبارهم للعمل فيها فهؤلاء هم الذين سيصنعون للجامعة اسمها .

ومالم يستطع مؤسسو الجامعة من إيجاد التبرعات الضخمة اللازمة لإقامة الجامعة وهو أمر يبدو أن النخبة غير مستعدة له فإن أمر بناء الجامعة الجادة سيكون صعبا . ولازال أمام هذه النخبة طريق طويل

حتى يرتفع مستواها الفكرى لترى الفائدة التى يمكن أن تجنيها عندما
تربط صالحها الخاص بالصالح العام ويرقاهاية الوطن ككل ، فشواهد
الحال تنبىء بأن النخب فى العالم الثالث عامة وفى مصر خاصة لم
تصل بعد إلى هذا الفهم .

فرصة القرن التاسع عشر التي ضاعت مصر والعالم قبل قرن وربع

بحلول شهر نوفمبر ١٩٩٤ ، حلت ذكرى مرور مائة وخمسة وعشرين عاما على افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية، فقد تم تدشين القناة في حفل كبير اتسم بالأبهة أقامه الخديو إسماعيل في يوم السابع عشر من شهر نوفمبر ١٨٦٩ دعا إليه كوكبة من علية المجتمع الأوربي، قد بدأ الحفل بموكب بحري اخترق القناة يتقدمه اليخت الامبراطوري إيجل ، الذي كان يحمل امبراطورة فرنسا الجميلة يوجيني وتبعه ممثلو مختلف الدول بما فيها بريطانيا التي ما فتئت تضع العراقيل أمام التعاون المصري الفرنسي في بناء القناة فلم يفتها أن ترسل إلى الحفل ولي عهد امبراطوريتها الأمير الوسيم اوارد .

وأقام بهذه المناسبة الخديو إسماعيل ، على وجه السرعة ، دارا للأوبرا بالقاهرة هي الأولى في الشرق الأوسط التي وإن لم تعرض في افتتاحها أوبرا عابدة التي كان يعبها لهذه المناسبة الموسيقار الشهير فردى ، فقد افتتحت بأوبرا ديغوليتو المعروفة . ولم يمض على افتتاح القناة شهور إلا وقد نال فرديناند ديلسبس الفرنسي مهندس القناة شرف العشاء على مائدة الملكة فكتوريا وشرف الحصول على لقب الفارس منها .

وقد حدثت خلال المائة والخمس والعشرين سنة التى انقضت منذ افتتاح القناة أحداث جسيمة طالت مصر والعالم - أحاول أن اقتطف منها بعضا مما رأيت أنه قد أثر على تكوين مصر الحديثة وموقعها فى خارطة العالم السياسية التى نعرفها اليوم .

وقد يكون من المفيد قبل أن نبدأ الكلام عن مصر أن نؤكد على أن العالم غداة افتتاح القناة كان مختلفا تماما عن عالم اليوم بحيث يصعب على المحدثين أن يتصوروه فقد كان عالما لا يعرف من وسائل المواصلات الحديثة غير الباخرة والقطار اللذين لم يكن قد مضى على بدء استعمالهما إلا عقود قليلة كما أن عالم ذلك الزمان لم يكن يعرف من وسائل الاتصالات غير التلغراف الذى لم يدخل مصر إلا منذ أقل من خمس سنوات من تاريخ افتتاح القناة . كما لم تكن خارطة أوروبا الحديثة قد عرفت فقد كانت إيطاليا وألمانيا مجموعة من الامارات المتحاربة التى لم يتم توحيدها إلا بعد سنوات من افتتاح القناة كما كانت أوروبا تخوض أزمت متلاحقة وقلقل اجتماعية أحدثتها الثورة الصناعية التى أخذت تنتشر على مقاييس واسعة خلال سنى القرن التاسع عشر فقد صاحبت حركة التصنيع السريعة ثورات وحروب اشتعلت من أجل تأمين العدل الاجتماعى أو من أجل الحصول على الخامات والأسواق . أما الولايات المتحدة الامريكية فقد كانت وقت افتتاح القناة قد خرجت لتوها من حرب أهلية مدمرة ، كما لم يكن قد مضى على أول اتصال لليابان بعالم الغرب أكثر من خمس عشرة سنة .

وقد بدأت الثورة الصناعية فى بريطانيا التى استطاعت حتى منتصف القرن التاسع عشر أن تحتكر أسرار الصناعة وأن تند أى منافسة لها فقبل سنوات قليلة من افتتاح القناة كان ثلث الانتاج الصناعى العالمى بريطانيا المنشأ كما كان ربع حجم التجارة العالمية يمر فى الموانئ البريطانية وكانت بريطانيا أول دولة تمد خطا للسكة الحديد بين ليفربول وما نشستر فى سنة ١٨٢٠ على أن ذلك لم يدم طويلا فقد شهدت سنة افتتاح القناة منافسة دول أوروبية أخرى لبريطانيا ، وفى هذا العام أصبحت فرنسا وبروسيا منتجين كبيرتين للصلب كما تقدمت الصناعة بخطوات سريعة فى الولايات المتحدة حتى أصبحت أعظم دولة صناعية فى العالم فى سنة ١٩٠٠ وذلك بعد استخدامها البترول كمصدر بديل للطاقة .

ومن الوجهة السياسية فقد كانت أوروبا تعيش وقت افتتاح القناة فى آخر سنوات معاهدة فيينا التى أبرمت فى أعقاب هزيمة نابليون فى ١٨١٥ والتى أعادت الحال إلى ما كان عليه قبل الثورة الفرنسية فأرجعت الملكية إلى فرنسا وجعلت من النمسا القوة المهيمنة على منتصف أوروبا - فلم يمض عام واحد على افتتاح قناة السويس إلا وقد أزيلت الملكية من فرنسا ونفيت الامبراطورة يوجينى التى شاركت فى احتفالات افتتاح القناة كما تم فى نفس هذا العام توحيد ايطاليا فى أعقاب ثورة الإمارات الشمالية على حكم النمسا كما تم توحيد المانيا تحت الحكم البروسى بعد ذلك بعام واحد - كان واضحا أن الأفكار

التي جاءت بها الثورة الفرنسية ذات أثر كبير في إنهاء الثورة المضادة التي جاءت بها معاهدة فيينا وفي البدء بأخذ مبدأ اشتراك الشعوب في الحكم عن طريق المؤسسات الديمقراطية وبتوحيد الصفوف في دول قومية .

حقا لقد كانت المائة والخمس والعشرون سنة التي مرت منذ افتتاح القناة حافلة في أوروبا غيرت من شكلها وحولتها إلى قوة ديناميكية هائلة هيمنت على تشكيل العالم كله .

مصر منذ افتتاح القناة

كانت مصر عند افتتاح القناة تملك مقومات الدخول في هذا العالم الجديد الذي كان يتشكل في ذلك الوقت ولم يكن حفل افتتاح القناة إلا تعبيراً عن قبول مصر في عضوية هذا النادي الجديد الذي استحقته ليس فقط لوضعها الاستراتيجي في قلب خطوط التجارة العالمية بل لأنها كانت بلداً منتجة للثروة بحيث كان متوسط دخل الفرد فيها مساوياً إن لم يفق متوسط دخل الفرد في الكثير من دول أوروبا . ولم تأت الثروة لمصر عن طريق التجارة فقط بل أتتها أيضاً عن طريق اقتحام آخر مبتكرات العصر في ميداني الزراعة والصناعة ، ففي مجال الانتاج الزراعي توسعت مصر في زراعة القطن طويل التيلة الذي ارتفع الطلب عليه في الأسواق العالمية في ستينات القرن التاسع عشر بعد ان اختفى القطن الأمريكي من الأسواق مع تصاعد الحرب الأهلية فيها - وانتشرت زراعة قصب السكر في الصعيد واستثمرت مصر الأموال في

شق ترع جديدة وفى فتح الترع القديمة بعد تطهيرها والتي كانت قد طمرت خلال العصر العثمانى المهين وفى توسيع الرقعة الزراعية بعد إدخال طرق الرى المستديم فى اراضى الدلتا وشمال الصعيد ، كما أدى ازدهار التجارة إلى توسيع ميناء الاسكندرية وفتح طريق الصعيد ومد خطوط السكك الحديدية وشبكات التلغراف وقد أدخلت هذه الطرق الحديثة فى المواصلات والاتصالات قبل الكثير من دول أوروبا - وفى مجال الانتاج الصناعى فقد استمرت مصر فى سياستها التى كان قد وضعها محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر ، فى التوسع فى بناء المصانع ، بدءاً من الزجاج حتى البارود وفى إنشاء الترسانة البحرية . واحتاج أمر حماية البلاد وأمر تأمين منابع النيل التى أصبحت محل انظار القوى الأوروبية الصاعدة الى تدعيم الجيش المصرى الذى نجح فى السيطرة على هذه المنابع واقامة امبراطورية شاسعة امتدت من ايرتريا والصومال شرقاً إلى غرب أوغنده غرباً .

حقاً لقد كانت مصر بلداً غنية وقت افتتاح القناة فقد كانت بلداً منتجة للثروة وجاذبة للعمالة التى وفدت إليها من كل مكان سعياً وراء الرزق أو الفرص الجديدة التى أتاحها هذا التوسع الكبير فى الاقتصاد .

الفرص الضائعة

والناظر إلى ما آل إليه حال مصر بعد مائة وعشرين سنة من افتتاح القناة يرى أن مصر التى كانت على أعتاب الدخول فى العالم

الجديد الذى كان يتشكل حينئذ قد قصرت فى خطواتها ولم تستطع اقتحام هذا العالم الجديد فيها نحن أولاء نراها بعد هذه السنوات ولم تعد منتجة للثروة أو جاذبة للعمالة - ففى سنة ١٩٩٢ (تقرير البنك الدولى عن ١٩٩٤) لم يتعد انتاجها الزراعى ٦ بلايين دولار والصناعى ١٠ بلايين دولار لمجموع سكان بلغ ٥٥ مليوناً كما كان قرابة ربع قواها العاملة خارج البلاد - كانت مصر وقت افتتاح القناة تمتلك كل مقومات الدخول فى العالم النامى الذى كان يتشكل فى ذلك الوقت : القاعدة الانتاجية العريضة والتراكم الرأسمالى الذى حدث نتيجة ارتفاع أسعار القطن ابان الحرب الاهلية الامريكية والعمالة الماهرة التى جاءت مع انتشار التعليم وارسال البعثات والموقع الاستراتيجى الممتاز فى قلب طرق التجارة العالمية .

والمتمثل فى سنوات منتصف القرن التاسع عشر يجد أن مصر كانت واحدة من ثلاث دول كانت لها فرصة تراكم الأموال عن طريق بيع الخامات وهى اليابان بتجارة الحرير والسويد بتجارة الأخشاب ومصر بتجارة القطن .

وقد استطاعت كل من اليابان والسويد استثمار أموالهما ، أما مصر فقد انفقت أموالها فى الاستهلاك الآتى ولم يكن لحاكمها من بعد النظر ما يجعله ينفق على المستقبل بل وزاد الطين بلة اقتراضه الأموال والسقوط فى هوة الديون التى أفقدت مصر استقلالها .

أسباب ضياع الفرص أمام مصر

وفى ظنى أن من أهم الأسباب التى أدت إلى ضياع الفرص أمام مصر هو تخلفها فى تطوير نظام الحكم فيها فعند افتتاح القناة كان نظام الحكم فى مصر لا يختلف كثيرا عنه فى أوروبا فقد كان كلاهما أوتوقراطية يحكم فيه الحاكم دون مساعلة أو محاسبة من أحد ولكن هذا النظام انتهى تماما فى أوروبا بعد سنوات قليلة من افتتاح القناة فطرد من طرد من ملوكها وقيدت سلطة الآخرين وأصبح الحاكم مسئولا عن عمله ومستعدا لشرعيته من الشعب الذى أصبح له حق تغييره أو تثبيته - أما فى مصر فقد ظل الحكم فيها مطلقا على الرغم من عديد الانتفاضات التى قامت بها البورجوازية الناشئة التى ظهرت مع إدخال العلاقات الرأسمالية فى الإنتاج، وعلى الرغم من عديد المحاولات التى كملت بالنجاح حينما لإنشاء مجالس نيابية لتشارك فى السلطة ففى سنوات الاستعمار الانجليزى وئدت هذه المحاولات تماما ووضعت العراقيل أمام المجالس النيابية التى اضطر الحاكم لقيامها بعد ثورة سنة ١٩١٩ القومية ، وفى سنوات الاستقلال استخدمت المجالس النيابية كواجهة فقط لتحسين وجه الحكم الذى لم يتغير نظامه قط منذ أمد طويل .

وقد أدى هذا النظام فى الحكم الذى يعتمد على عدم الشفافية والقرارات التعسفية إلى إجهاض نمو الدولة المدنية ومؤسساتها التى تسمح بالمشاركة الشعبية مما أدى إلى انتشار حركات الاحتجاج غير

العقلانية كما أدى تركيز السلطة دون مساعدة إلى احجام المستثمرين
عن الدخول فى مشروعات طويلة الأجل تستثمر فى المستقبل حتى
أصبح الاقتصاد معتمدا فى أساسه على بيع الأصول وعلى تقديم
الخدمات وتصدير العمالة وتقبل المعونات .

رقم الايداع ٩٦/٨٨٤٩

I. S. B. N

977-07-0498-9

فهرس الكتاب

- تقبیم بقلم : محمد حسنین هیکل ٥
- مقدمة ٧
- الباب الأول : فی الواقع المصری المعاصر ١٣
- الحقيقة والوهم فی الواقع المصری المعاصر ١٥
- مصر فی القرن الواحد والعشرین ٥٨
- الاستخدام الأمثل لامکانیات مصر من الأرض والمياه والطاقة ٦٧
- الباب الثانی : فی النظام العالمی الجدید ٩١
- مصر والنظام العالمی الجدید ٩٣
- هل اقتربت نهاية عصر البترول ١٠٣
- الشرق الأوسط وحالة النزاع المستمر والمنضب ١١٣
- الباب الثالث : بعض القضايا التي تلح علی مصر ... ١٢٣
- قضية السكان فی مصر ١٢٥
- مشكلة المياه فی الشرق الأوسط : من الوفرة إلى الندرة ١٤٢
- قضية البيئة فی مصر ١٦٩
- كوكبنا یسخن أم یبرد ؟ ١٧١
- قضية التلوث فی مصر ١٨٢
- منطقة بحيرة ناصر كمحمية طبيعية ١٨٥
- زراعة مليون فدان حول بحيرة ناصر ، بین الوهم والحقيقة ١٨٨
- من أجل حماية آثار مصر ١٩٢
- قضية التعليم فی مصر ٢٠٠
- فرصة القرن التاسع عشر التي ضاعت ٢١٤

تفخر دار الهلال أن تقدم
بناء على رغبة آلاف القراء
من مؤلفات

د. جمال حمدان

شخصية مصر... { الطبعة الخامسة
الشمس ٥ جنيهاً

سيناء..... { الطبعة الثانية
الشمس ٤ جنيهاً

لعمام الإسلامى المعاصر { الطبعة الثالثة
الشمس ٤ جنيهاً

اليهود..... { الطبعة الأولى
الشمس ٥ جنيهاً

المدنية العربية { الطبعة الأولى
الشمس ٦ جنيهاً

الهلال

المجلة الثقافية الأولى في مصر والعالم العربي
نوفمبر ١٩٩٦ .. تقرأ فيها.

فكر وثقافة

- التواصل الحضارى..... د. مصطفى سويفا
- الاسلام والحداثة رجاء جارودي
- لغة النقد (القفز على الاشواك) د. شكري محمد عياد
- ماذا حدث للمصريين ؟ د. عبد العظيم أنيس
- «إن فاتك الميرى» صفحة من تطور فصر الإجتماعى د. جلال أمين
- ويسألونك عن الجامعات الخاصة د. سعيد اسماعيل علي
- الحقيقة والوهم محمد حسنين هيكل
- نكريات يمنية..... مصطفى نبيل
- حقوق المسلمين فى روسيا وجاراتها عبد الرحمن شاكر
- أصدقاء السيرة الذاتية عند نجيب محفوظ مها محمود صالح
- لطيفة الزيات..... صافي ناز كاظم
- الشعر على طريقة موتسارت محمود قاسم
- السحر والتنجيم ودفاع عن العلم والعلماء د. أحمد مستجير

دائرة حوار

- مستقبل المشروع القومى العربى والشرق أوسطية (٢) د. هاني عبد المنعم خلاف

فنون

- ماجدة الرومى مطربة اويرالية تغنى بالعربى كمال النجمي
- الفن الفارسى عبر العصور د. ابراهيم الدسوقي شتا

المصريون والسينما

جزء خاص

مولد السينما على ضفاف النيل مصطفى درويش
مشاهد من امسيات سينمائية سلوي بكر
الشعر والسينما محمد ابراهيم ابو سنة
هل تعلم ؟
رحلة العشق لفن السينما سعيد شيمي

شعر وقصة

متون الجدران (قصة قصيرة) شحاتة عزيز جرجس
لمشوق (شعر) سليم الرافاعي

التكوين

سهرة مع الملك محمد عودة

الأبواب الشابتة

عزيزى القارئ - أقوال معاصرة -

من الهلال إلى الهلال - أنت والهلال - الكلمة الأخيرة

رئيس التحرير

رئيس مجلس الإدارة

مصطفى نبيل

مكرم محمد أحمد

روايات الهلال تقدم

ساعة مغرب

بقلم
محمد البساطي

تصدر في ١٥ نوفمبر ١٩٩٦

كتاب الهلال القادم

شخصيات تاريخية

بقلم المستشار
طارق البشرى

العدد ٥ ديسمبر ١٩٩١

هذا الكتاب

الوطن .. همومه .. واقعه .. مستقبله .. قضايا عديدة ومهمة شغلت الدكتور رشدى سعيد ، أستاذ الجيولوجيا ، الذى خطا من الجامعة إلى المجتمع ، ومن العلم إلى الثقافة ، حين استطاع أن ينفذ من طبقات الأرض ، إلى حياة البشر ، الذين يعيشون فوقها ، ثم استطاع أن يحيط بطبقات الأرض ، وحياة البشر ، فى وطن بذاته ، إحاطة تربط الجغرافيا والتاريخ ، وتصل الحاضر والمستقبل .. وتكشف بالعلم والحكمة مطالب التقدم العمرانى ، حين تضع نوعا راقيا من المعرفة المتكاملة ، القدرة على الإلهام والتأثير .

والكتاب الذى بين أيدينا هو مجموعة من القضايا المهمة والآراء الجريئة المدروسة بعلمية وأمانة واجتهادات مخلصة شغلت الدكتور رشدى سعيد على مدى نصف قرن من الزمان ، ناقش من خلالها الواقع المصرى المعاصر ، واسقاطاته على المستقبل ، ثم تشخيص حال مصر وأثره على مستقبلها ، فترى صورة فوتوغرافية ، صادقة المعالم ، دون خداع أو اغراق فى الوهم .

ويجسد الكتاب إمكانات مصر العظيمة ، وثروتها الغالية ، فى الأرض والطاقة والمياه ، التى لو أحسن استخدامها لتفادت مصر الكثير من المصاعب التى تعانيتها ولأصبح لها مكان ومستقبل أفضل ، لأنها الدولة الوحيدة من بين جميع دول الشرق الأوسط ، التى تجمعت لديها أهم عناصر التنمية ، ومع ذلك ، فهى أفقر هذه الدول فى نوعية حياة أبنائها ، أو دخل الفرد فيها . ويتعرض الكتاب إلى قضايا أثارت الجدل واحتدم النقاش حولها أهمها النظام العالمى الجديد ، ودور البترول المؤثر على اقتصاد العالم ، والذى سينتهى فى غضون الخمسين عاما القادمة ، ويهدف من هذا ألا يقاها العرب والمصريون بعالم جديد ، لا يعرفون لهم فيه طريقاً ، ويناقش الكتاب هموم الوطن ومنها قضايا السكان والمياه والبيئة والتعليم .

وهذا الكتاب المهم يستحق القراءة والاهتمام .. ويستحق التفكير فى أناة ، ويستحق بعد ذلك أن يجد طريقه ، لينضم الى المخزون المعرفى والتجريبى والثقافى للأمة ، حين تتكاتف الأمة الى هذا المخزون ذات يوم كى

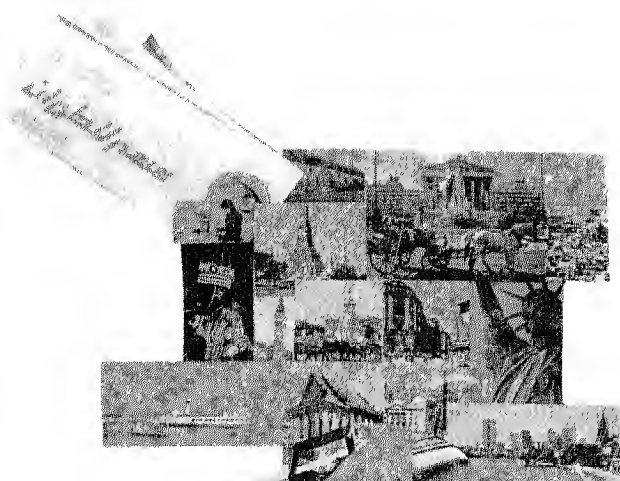
تعيد الاستثمار فى الغد ويعدده :
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
٢٢٨ مكتبة الإسكندرية

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) ٤٥
جنيتها داخل ج . م . ع تسدد مقدما نقدا
أو بحوالة بريدية غير حكومية - البلاد
العربية ٣٠ دولارا - امريكا واوريا واسيا
وافريقيا ٤٠ دولارا - باقى دول العالم
٥٠ دولارا .
القيمة تسدد مقدما بشيك مصرفى لآمر
مؤسسة دار الهلال ويرجى عدم ارسال
عملات نقدية بالبريد .

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبدالعال يسوي زغلول ، الصفاة - ص . ب رقم ٢١٨٣٣
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتمكس : Hilal.V.N 92703



Bibliotheca Alexandrina



0331242

املاؤكم في عا

بملاؤكم

